

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي ووجداني، إلى التي أبصرت
الدنيا من خلالها وأدركت الغاية بفضلها، إلى من منعتني كل
شيء، والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه، إلى
منبع العنان،

أمي الغالية والحنونة حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.
إلى من تعب لأرتاح وضحى لأعلم، إلى سدي في الحياة أبي
الغالي.

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي
وأبناءهم وخاصة الكتوة الصغيرة لوجين.
إلى خطبي وأبن خاتي وكل أفراد أسرته.
وإلى المعادة التي ترسم منحنى حياتي أختي وصديقتي وزميلتي

رقية.

والى صديقتنا العمر نريمان، وفاء

والى كل طلبة ماستر بنوك دفعة 2015/2014

والى كل أساتذتي من الإبتدائي إلى الجامعة

الشكر و العرفان

(.... رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت عليا وعلى والدي

وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك

الصالحين...)(الآية 19 سورة النمل

بصدق الوفاء والإخلاص إلى مشرفي الأستاذ المشرف الدكتور

نصير أحمد علي نضاه وتوجيهاته القيمة التي مكنتني من إخراج

هذه المذكرة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم

بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير لجامعة حمه لخضر بالوادي،

دون أن أنسى شكري للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، والمدرسين

والخبراء العاملين أجانج ووطنيين المؤلفين للكتب التي إعتمدتها

كمراجع لإنجاز هذه الدراسة، فقد كان لي حظ أن أطلع على

عصارة فكرهم ونتائج طول تجربتهم وأتمس خطى دريهم

-بارك الله فيكم جميعا-

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة العامة

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الثاني:

دراسة العلاقة السببية بين أهم مؤشرات
السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري

الخاتمة العامة

الملاحق

المراجع

لقد إستهدف بحثنا هذا دراسة العلاقة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال دراسة التي تناول فيها الجوانب النظرية للسياسة النقدية والجوانب التطبيقية للسياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي توصلنا إلى التالي:

❖ إختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: والتي نصت على أن السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، كذلك فان درجة اتجاهات السياسة النقدية وأهميتها تختلف من اقتصاد إلى آخر، فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، فالسياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى وخاصة المالية، كما أن التفاوت في طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة تطور الأسواق النقدية والمالية في العالم تبين مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار العام.

الفرضية الثانية: والتي نصت على أن الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1971-1990) عرفت تطورا نوعيا لكونها عرفت إصدار العديد من القوانين المصرفية، وكذلك الفترة التي بدأت فيها السياسة النقدية تظهر إلى الوجود وتتطور بشكل تدريجي فقد تم التأكد من صحتها بحيث تطرقنا إلى المراحل الأساسية التي مرى بها الجهاز المصرفي والتي تتمثل في مرحلة السبعينات والثمانينات التي كانت بمثابة خطوة ايجابية لكنها لم تكن كافية لمواجهة المستجدات على المستويين الداخلي والخارجي، أما المرحلة التسعينات تتمثل في إصدار إصلاح جديد يتمثل في قانون النقد والقرض الذي يعرض بوضوح المجالات التي كانت قد أهملت من قبل وذلك بتبني مبادئ اقتصاد السوق الحر والاهتمام بظاهرة التضخم ومحاولة التحكم فيه.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها أن السياسة النقدية تطورت بشكل كبير وذلك مع صدور قانون النقد والقرض الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية. وقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال إعادة للبنك المركزي نشاطه ومهامه التقليدية، خاصة منها إصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية تجنبنا للوقوع في مصيدة التضخم والإفراط في طلب على النقود، وضمان السير الجيد للسوق النقدية من خلال التحكم في أدوات السياسة النقدية.

كـ الفرضية الرابعة: التي نصت على أنه يوجد علاقة سببية وغير سببية بين مؤشرات السياسة النقدية من خلال إستخدام إختبار غرانجر. قد تم إثبات هذه الفرضية من خلال توصل إلى العلاقات السببية والغير السببية بين المتغيرات السياسة النقدية التي يمكننا ذكر أهمها: لا يوجد سببية بين TCN و TINT وبين M2 و TIN و بين M2 و TCN في كلتا الاتجاهين, كما أنه يوجد سببية بين TINT و TCNE وهي علاقة أحادية, كما توجد أيضا علاقة بين TCN و TCR في كلتا الاتجاهين وهي علاقة تبادلية... الخ.

❖ نتائج البحث:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية, فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي, وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.
- حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.
- إن السياستين النقدية والمالية مهمتين في النشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف التي تصبوان إليهما, فالاختيار بينهما يتوقف على مدى توفير شروط عمل كل منهما ونوع النظام المنتهج, وأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التناقض, أي ما تبنيه إحدى السياستين تهدمه الأخرى, فعليه فإن اعتماد كل من السياستين في آن واحد أمر واقع مع ضرورة التنسيق بين أهدافهما, كما أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها عن الأخرى, وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما.
- تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية والناشئة أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.
- إن الأزمة المالية العالمية, وما ترتب عنها من تقلص في الطلب ونقص في السيولة كان لها إنعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة, وتفاوتت في حدتها من بلد لآخر, وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم. وأما بالنسبة للجزائر فتمثل خطر هذه الأزمة في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات.

الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات التي تجعله الأكثر عرضة من غيره لأي صدمة تحدث على مستواه وكذلك

☞ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الإقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها مجمل الجد، كي لا تبقي هذه الدراسات فقط حبر على الورق.
☞ ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية.

☞ تفعيل السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية و اقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة، وتوفير المثالية النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.

❖ آفاق البحث:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث ويمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والإهتمام نذكر منها:

☞ دراسة العلاقة السببية لأهم مؤشرات السياسة النقدية بإستعمال إختبار سيمس Sims.

☞ دراسة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية لعينة من الدول العربية.

☞ دراسة تحليلية تقييمية لمؤشرات السياسة من خلال مجموعة من البنوك الخاصة والحكومية في الجزائر.

تمهيد:

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيق الإستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثيراً كبيراً على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي إنكماشاً أو توسعاً، ناهيك عن السياسة المالية.

ولقد ظهر الإهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، إلا أن هذه الأهمية تختلف عند الاقتصاديين بحسب مبادئهم وتوجهاتهم، فمنهم من يرى أن السياسة النقدية ذات فعالية كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي كالكثديين، ومنهم من يرى أنها ليست فعالة ويشككون في قدرتها الإستقرارية، وهذا نجد عند الكينزيين والذين يقرون بفعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي.

كما أن السياسة النقدية تستعين بمجموعة من الوسائل والأدوات النقدية لبلوغ أهدافها، إلا إنها تختلف أهميتها ودورها على حسب طبيعة الحياة الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، وتختلف أيضاً حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي.

وعليه حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- ❖ المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية.
- ❖ المبحث الثاني السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.
- ❖ المبحث الثالث : إتجاهات السياسة النقدية في دول العالم.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

يعد تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية إن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، كما نجد أن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يرى مؤيدو سياسة التجارة الخارجية هدفها تحقيق التوازن الخارجي من خلال الحساب الجاري بالإجراءات التي تتخذها الدولة* للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية ومابعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة" كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف الاقتصادية وإجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"¹.

كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"².

كما أن السياسة تسعى لتحقيق عدد من الأهداف بإستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي "مجموعة القرارات المرتبطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة بإستخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطول"³.

* إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا فإن الأداة التي تستعملها الدولة هي السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها .

¹ مسعود درواسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص: 43.

² نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص: 441.

³ أحمد نصير، " أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة: 1990-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2013-2014)، ص: 90.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

ويقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة ومجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل الإنتاج، الإستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة الصادرات والواردات الصرف الأجنبي¹.

ويمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية..... الخ².

ويتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين وذلك لبوغ أهداف اقتصادية وإجتماعية محددة عبر عدد من الوسائل والأدوات. وبالتالي فمفهوم السياسة الاقتصادية عبارة على:

أهداف + أدوات + زمن

وتختلف السياسة الاقتصادية عامة باختلاف النظم الاقتصادية لأن النظام الاقتصادي يحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وأثارها وحدودها، وعند الدخول في التفاصيل يظهر الاختلاف الواضح بين السياسات الاقتصادية على مستوى كل نظام، فكل نظام ومجتمع له خصائصه التي تميزه عن الأخر، فالنظام الرأسمالي يختلف عن النظام الاشتراكي ولكل أهداف وآليات التي يعمل بها، بل إن هياكل السياسة الاقتصادية تختلف بين المجتمعات وبعضها البعض، فدول أوروبا الغربية تختلف في سياساتها الاقتصادية عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وهكذا³.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، ولا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، هذه الخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محدد لها، ويمكن تحديد أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى مختلف المجتمعات الاقتصادية إلى تحقيقها فيما يلي:

1.:تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع عدد سكان القطر. والذي يهم هنا كأحد

¹ نفس المرجع سابق ونفس الصفحة.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:29.

³ رشيد بو عافية، "السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: تقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص: 13.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الأهداف التي يعمل المجتمع على تحقيقها هو أن يكون النمو حقيقياً، وبالتالي يتوجب حساب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة¹.

ويميز الإقتصاديون عادة بين نوعين للنمو - نمو شامل ونمو مكثف- حيث يتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما تحقق الدولة ما نمواً إقتصادياً واسعاً حتى ولو لم يزيد نصيب الفرد من الدخل الوطني، بينما يتحقق النمو الإقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً إقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني².

نلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الإقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لا بد يحقق معدل النمو إقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الإقتصادي بالصورة المطلوبة يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد³.

2. رفع مستوى التشغيل: تهدف السياسة الاقتصادية عامة في جميع الأنظمة الإقتصادية إلى الوصول إلى مستويات قريبة من مستويات التشغيل الكامل -لأن التشغيل الكامل يبقى هدف نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي- سواء على صعيد الموارد البشرية حيث تعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى مستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، أما على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على إستخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعات بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج.

الجدول رقم (1-1): تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو لسنوات 2011-2012 (%)

الدولة	2011	2012
الولايات المتحدة	9	8.1
منطقة الأورو	10.2	11.4
فرنسا	09.6	10.2
إيطاليا	8.4	10.6
ألمانيا	5.9	5.5
إسبانيا	21.7	25.1
المملكة المتحدة	8	7.8

Source: Jacques Sapir, *Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe*, p.06.

3. البحث عن التوازن الخارجي وتحسين قيمة العملة: يتبلور هدف السياسة الإقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها، وتحقيق هيكل معين من الواردات وذلك لتفادي المشاكل الإقتصادية ناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية وتخفيض قيمة

¹ إسماعيل محمد دعيبس، *السياسة الإقتصادية بين النظرية والتطبيق* الطبعة الأولى، دارحمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 25.

² Jean philipe lotis, *Comprendre la croissance économique*, Paris: OCDE, 2004, P: 56

³ رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص: 15.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

العملة¹، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على إستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية حيث أن تقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الصعبة².

4.: التحكم في التضخم: إن عدم التحكم في التضخم يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، فالزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى عدم الإستقرار الاقتصادي من خلال تذبذب في مستوى العام للأسعار، فعلى الدولة أن تضع سياسة تسعيرية وسياسة دعم الأسعار والهدف منها هو إستقرار الأسعار وعلى مستوى العالمي فإن تحكم في ظاهرة التضخم تكون صعبة نظرا للتغيرات الحاصلة على مستوى الإقليمي والدولي³.

5.: تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع: وهو هدف لا بد أن يؤخذ في الإعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية كلية، في أي نظام إقتصادي، فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل وبالتالي لا بد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية كلية تحقيق وإيجاد شبكة من ضمان والأمان الإجتماعي، وتحقيق درجة من العدالة في توزيع، بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الإجتماعية والأفراد أو التوزيع بين المناطق والأقاليم أو بين قطاعات الاقتصادية⁴.

ويعني ذلك أنه لا يمكن عمل أي تغير في توليفة الموارد لجعل شخص ما في المجتمع أفضل حالا دون جعل شخص آخر في وضع أسوأ، وهو ما يعرف في الإقتصاد بالمثالية باريتو (PARITO OPTIMALITY)⁵. ويمكن تلخيص أهداف السياسة الاقتصادية الكلية فيما يعرف بالمربع السحري لريكالدور* (KALDOR)، والشكل الموالي يوضح المربع السحري للسياسة الاقتصادية:

¹ بلخريصات رشيد، سعيد بن محمد، فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل، مداخلة ضمن الملتقى العالمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، يومي 08-09 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص: 166.

² وليد عبد الحميد عايب، آثار الإقتصادية كلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قاسية لنموذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 85.

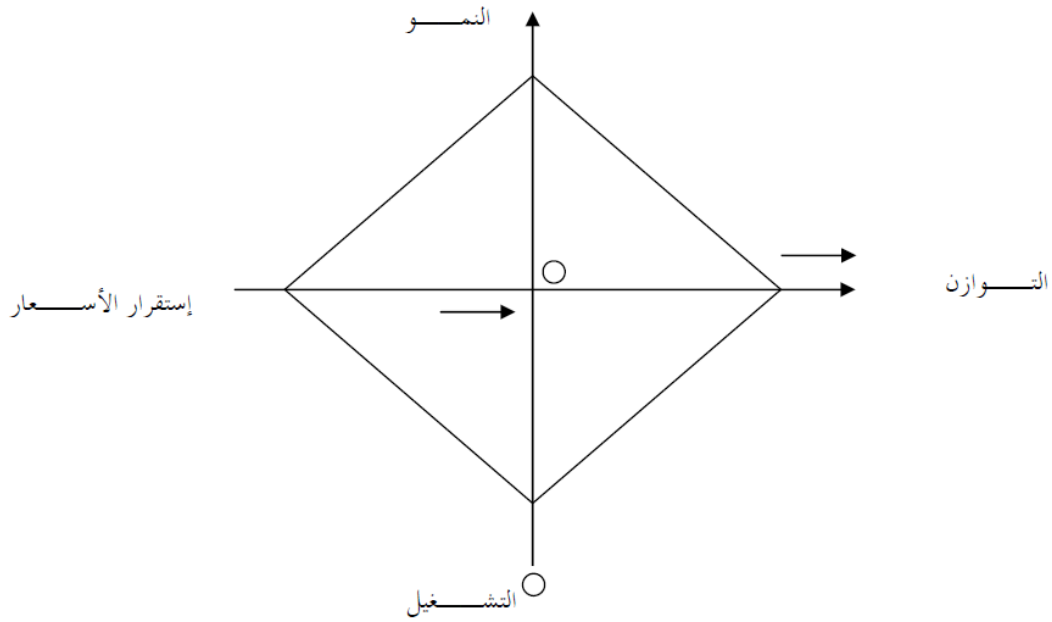
³ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 98.

⁴ رشيد بو عافية، مرجع سابق، ص: 16.

⁵ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 99.

* نيكولاس كالدور: 12 ماي (1908/30 ديسمبر 1986) يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين من موالدين العاصمة المجرية، كان في البداية من انصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا انه إنتقل وأصبح في إتجاه المدرسة الكينزية، عمل وهو ضد الثروة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الاقتصاد البريطاني.

الشكل رقم: (1-1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص: 34.

الفرع الثالث: أهداف اقتصادية أخرى

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها يمكن ان نجد عدد من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي:¹

- ❖ محاربة الفقر وتخفيض حدته؛
- ❖ أن يحقق كل من الناتج الوطني والإستهلاك المتوسط نموا مضطردا؛
- ❖ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛
- ❖ رفع مستوى الإستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو الهدف المرغوب؛
- ❖ إشباع الحاجات الجماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الإستهلاك الجماعي للمواطنين، بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة؛
- ❖ حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثا وخاصة المجتمعات النامية؛

ولقد لخص العالم الاقتصادي كينيث بولدنج (KENNETH BULDING) كل هذه الأهداف إلى أربعة أهداف وهي: التقدم والإستقرار والعدالة والحرية¹.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكمي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص: 23.

المطلب الثاني: أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية

وفي مايلي سيتم تطرق لكل من أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: تصنيفات السياسة الاقتصادية:

يمكننا التمييز بين نوعين من السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية المالية القصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الإقتصادية غب الأجل الطويل، وعموما يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هاذين النوعين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

البيان	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكيف الهياكل	إسترجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

Source:Jaque Muller, économie manuel d application, Duond,paris,2002,p:188.

1.:السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية إلى إسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

1.1.:سياسة الإستقرار: هي مجموعة الإجراءات الهادفة إلى محافظة على نظام الإقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الإجتماعية)².

وحسب صندوق النقد الدولي في تقرير لسنة 2012، قد وضع سياسة كيفية تدعم سياسة الإستقرار فمع ميل ميزان المخاطر بشدة نحو الجانب السلبي، واجه صناع السياسات قرب نهاية السنة المالية 2012 موقفا مليئا بالتحديات، ففي الإقتصاديات المتقدمة، يتعين على حكومات معالجة المخاطر المحيطة بالمالية العامة والعمل على وضع الدين العام على مسار هبوطي محكم دون التسبب في القضاء على النمو في الأجل القريب³.

2.1.:سياسة الإنعاش: هي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الانتاج والتشغيل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحات من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى تمييز بين الإنعاش عن طريق الإستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار⁴، والشكل التالي يعطينا فكرة أكثر

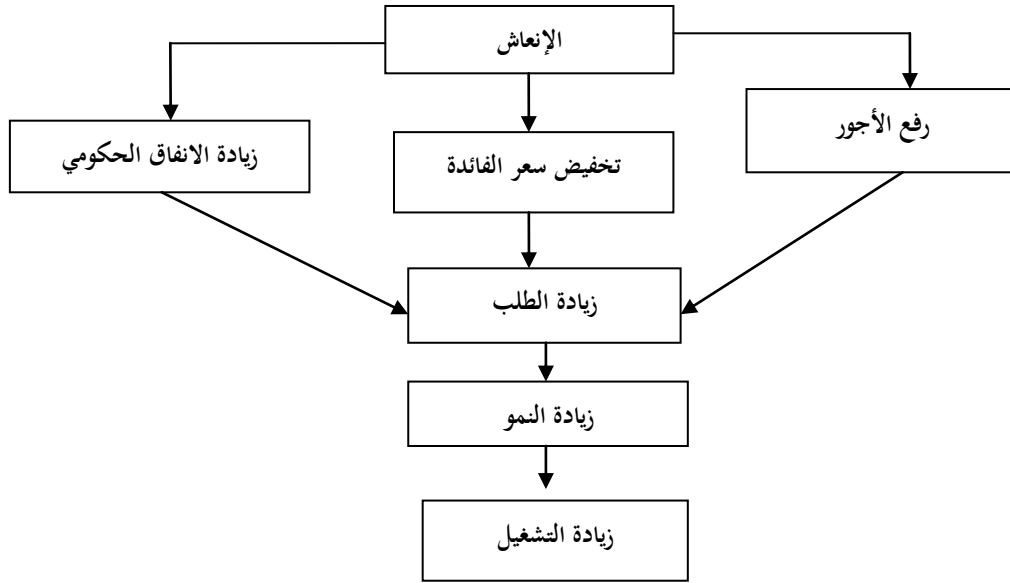
¹ رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:18.

² عبد المجيد قدي، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص:31.

³ تقرير السنوي 2012، الصندوق النقد الدولي، معا لدعم التعافي العالمي (نظرة عامة)، واشنطن، الو م أ، ص: 10.

⁴ رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص:23.

الشكل رقم (2-1): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش



المصدر: وليد عبد الحميد العايب، آثار الإقتصادية كلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قاسية لنموذج التنمية الإقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

3.1: سياسة الإنكماش: هي سياسة تهدف إلى تقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة الى تقليص النشاط الإجتماعي¹.

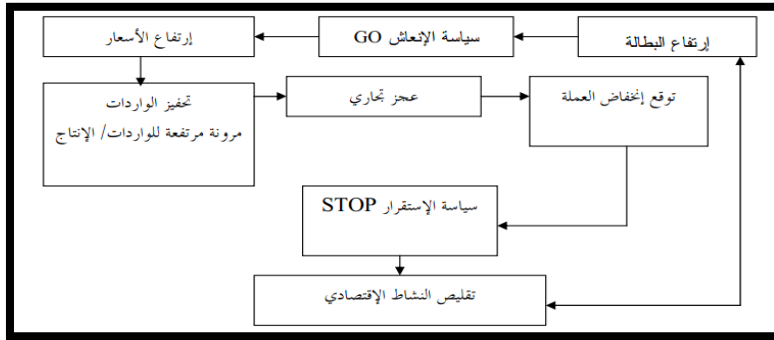
4.1: سياسة إعادة هيكلة الجهاز المصرفي: تعتبر هذه السياسة تهدف إلى تكييف الجهاز المصرفي مع التطور الطلب العالمي، وتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الإقتصادي والتشغيل².

5.1: سياسة التوقف ثم الذهاب: هي سياسة تم إعتماها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي .

¹ رشيد بلخريصات و محمد بن سعيد، مرجع سابق، ص: 167.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

الشكل رقم (3-1) مسار سياسة التوفيق ثم الذهب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

2. السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية الى تكيف إقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلها من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال: دعم بحوث التنمية والتي أغلبها أبرمت برنامج إصلاح إقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية إنقسمت بين التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلية، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض السياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي وزيادة النفاق الحكومي¹.

الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية: إن للدولة بعض الأدوات التي يمكن إستخدامها للتأثير على نشاط الإقتصادي، وأداة السياسة الاقتصادية هي متغير إقتصادي تحت تصرف الحكومة يمكنه تأثير على واحد أو أكثر من الأهداف الاقتصادية ذلك بأنه بتغير السياسة النقدية، المالية، والداخلية وغيرها، حتى تتمكن الحكومة من تسيير الإقتصاد نحو توليفة معينة من الإنتاج، الأسعار، توظيف، والتجارة الخارجية.

1. السياسة النقدية: هي التدخل المباشر من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الإئتماني للمصارف تجارية². وتدير الدولة هذه السياسة من خلال إدارة النقود والائتمان والنظام البنكي، ويقوم البنك المركزي بتنظيم عرض النقود، مما يكون له أثر كبير على العديد من المتغيرات المالية والإقتصادية مثل معدلات الفائدة، ومن ثم تخفيض حجم الإستثمار مما يؤدي بدوره الى تخفيض حجم الدخل الوطني وتقليل التضخم³.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 81.

² خللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي -، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص: 59، 58.

³ رشيد بلخريصات، مرجع سابق، ص: 168.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

2.: السياسة المالية: تعني استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق إستقرار الأسعار والتخفيض من التقلبات الدورة الإقتصادية والوصول بناتج الوطني الإجمالي إلى المستويات المرغوبة، ويتم ذلك بإتباع سياسة توسعية في أوقات الركود لإغلاق الفجوة الانكماشية، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما، وعكس ذلك في حال وجود فجوة تضخمية، إذا كانت الموازنة متوازنة أي زيادة كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب بالقيمة نفسها، يزداد الناتج المحلي بالقيمة نفسها حيث أن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي واحد¹.

3.: سياسة العلاقات الإقتصادية الدولية: كلما تزايد تشابك إقتصاديات الدول يواجه صانعو السياسات الإقتصادية إهتمامات أكبر إلى سياسات الإقتصادية الدولية، وأهم أدوات تلك السياسة تقع على مجموعتين:²

1.3.: السياسة التجارية: والتي تتكون من تعريفات جمركية والحصص، وغيرها من الأدوات التي تحد أو تشجع الواردات أو الصادرات.

2.3.: سياسة سعر الصرف: حيث تتبع الدول نظم مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف فيها، فيسمح البعض لسعر الصرف أي يتحدد عن طريق قوى العرض والطلب، بينما تحدد بعض الدول أسعار صرف ثابتة لعملائها.

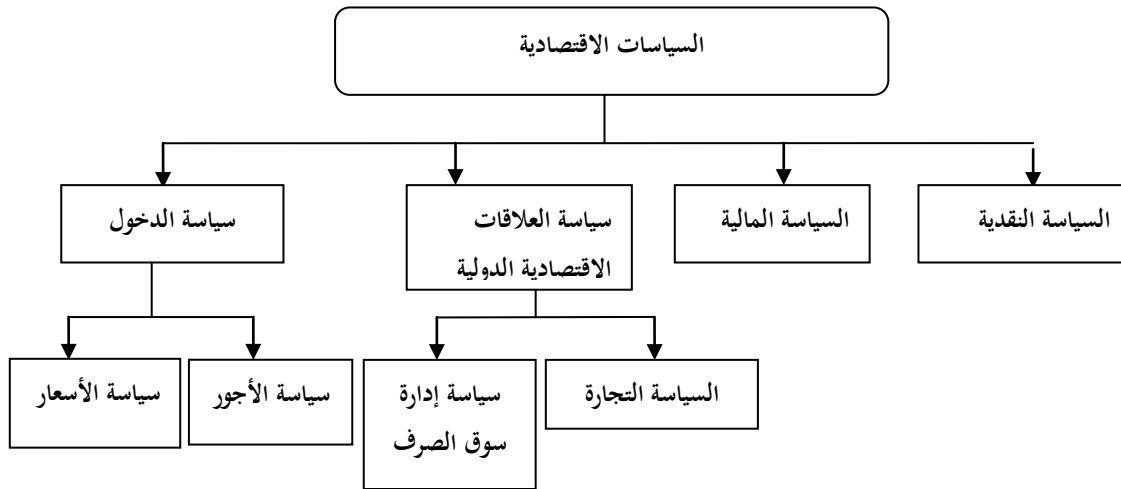
4.: سياسة الدخل: عندما يرتفع معدل التضخم بشكل كبير، تبحث الحكومات عن طرق تجعل الأسعار مستقرة، ولقد كان الطريق التقليدي لتخفيض معدل التضخم يتمثل في استخدام السياسة النقدية والمالية، لتخفيض الإنتاج ورفع معدل البطالة، إلا أن تكاليف هذه الإستراتيجية قد ثبت أنها عالية جدا مما أضطر الحكومات إلى البحث عن أدوات أخرى لمواجهة التضخم، وقد تراوحت هذه الأدوات فيما بين التحكم في الأجور والأسعار إلى استخدام مؤشرات إختيارية بالنسبة للأجور والأسعار، ويطلق على السياسات المتعلقة بضبط والتنظيم الأجور والأسعار سياسات الدخل، وتعتبر هذه السياسات الأكثر جدلا فيما بين السياسات الإقتصاد الوطني³.

¹ إسماعيل محمد دعيبس، مرجع سابق، ص: 158.

² رشيد بلخريصات، مرجع سابق، ص: 168.

³ نفس المرجع ونفس الصفحة.

الشكل رقم: (1-4) أدوات السياسة الاقتصادية



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

المطلب الثالث: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم إستخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال إستخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان وتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"¹. كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة"².

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص: 256.

² إبراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها ومواجهاتها في الاقتصاد الإسلامي مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي: 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص: 2.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الإقتصادي (EINZIG) وهو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت أهدافها النقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"¹.

وخلاصة القول تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات السياسة النقدية تحقيق الأهداف الإقتصادية ذات الأولوية. كما تتمثل السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الإقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

ويمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف نهائية وأخرى وسيطية والتي يمكن ذكرها في التالي:

1. الأهداف النهائية: إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل اتفاق من حيث عددها، و هذا بالنظر لكون أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع و التصنيف في هذه الأهداف، فالسياسة النقدية هي أداة يهدف بها التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، و في هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول المتخلفة يعتبره الكثير من الغموض، ليس من ناحية التحديد، و لكن من ناحية إمكانية التحقيق، فنجد أن هذه الدول تعلق عليها لتحقيق أكثر من هدف، و في هذا الشأن نجد أن الدول العربية في تشريعاتها تنص على الأهداف التالية²:

✓ تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة؛

✓ تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛

✓ ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة؛

✓ إيجاد سوق نقدي و مالي متطور؛

✓ دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛

إلا أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة تسطر هدف نهائي ووحيد للسياسة النقدية والمتمثل في إستقرار

الأسعار³.

¹ سندس حميد موسى، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، سنة 2009)، ص: 22.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 114.

³ محمد شبيب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، ص: 07.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل في¹:

- ⊖ تحقيق المعدل الامثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة؛
- ⊖ العمل على الإستقرار النقدي داخلي وخارجيا؛
- ⊖ إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم؛
- ⊖ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛
- ⊖ العمل على توزيع العادل للدخل؛

2. الأهداف الوسيطة: الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية وسعر الفائدة وأسعار الصرف²:

1.2. مجمعات الإحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية.

2.2. ظروف سوق النقد: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة وصعوبة أسواق الإئتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك³.

3.2. أسعار الفائدة: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (إدخارية) حقيقية والقابلة للإقراض

4.2. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف النقد مؤشراً لمعرفة الأوضاع الإقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على إستقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى يكون عاملاً لتخفيض التضخم ، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الإستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

5.2. العرض النقدي: يشترط في إستخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها أو العملة أو النقود⁴.

¹ بالعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 114.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 116-117.

³ لولو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 62.

⁴ Gérard Duthil, William Marios, politiques économiques, Ellipses, Paris, 2000, p.121.

الفرع الثالث: اتجاهات السياسة النقدية

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها وهذه الاتجاهات تتمثل في¹:

1.: السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشية) : يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

2.: السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي) : عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3.: الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية : هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لحصر آثار التضخم.

الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية

تتلخص أدوات السياسة النقدية في إستخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها تأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الإئتمان الممنوح، حيث يتم تقسيم هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، وأدوات أخرى حديثة وهذا ما سيتم إستعراضه.

1.: أدوات غير مباشرة: يتحدد الغرض الأساسي من إستخدام أدوات الغير مباشرة وفي التأثير على كمية الإئتمان المصرفي أي تأثير في حجم عمليات الإقراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الإقتصادي بطريقة توسعية أو إنكماشية، وهناك عدة أدوات للتأثير نذكر منها:

1.1.: سياسة إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من السندات. ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة للتحكم في حجم الإئتمان، بحيث يرفعه في حالات التضخم ليقول من لجوء البنوك التجارية إلى إعادة خصم

¹ ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003)، ص: 04.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

أوراقها التجارية لديه أو الإقراض منه، مما يجعلها ترفع من سعر إقراضها وخصمها للجمهور، وفي حالة الكساد وإنكماش يخفضه البنك المركزي طالبا للتأثير العكسي¹.

2.1: سياسة السوق المفتوحة: وهي عملية بيع وشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وآلية هذه السياسة تتمثل بقيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض قدرتها على الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد وتعد هذه السياسات من السياسات غير المباشرة، فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى استثمارات البنوك وقروضها، ف شراء البنك المركزي للسندات قد يؤدي إلى رفع سعرها مما يخفض سعر الفائدة للعلاقة العكسية المعروفة، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، والعكس يحدث إذا قام البنك ببيع السندات الحكومية².

3.1: سياسة الإحتياطي الإجباري: تتمثل سياسة الإحتياطي الإجباري (الإلزامي)، بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الإحتفاظ بجزء أو نسبة معينة، من الأصول النقدية والودائع في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي³.

ويستخدم البنك المركزي تقنية الإحتياطي الإجباري في حالتين⁴:

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها إلى مشروعات وتنعش حركة النشاط الاقتصادي.

¹ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، الطبعة الأولى مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 120.

² الشيخ أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2011/2012)، ص: 24.

³ Edwin Mans field, **economics**, Norton company, Newyork, 1989,p: 297.

⁴ ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص: 19.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

● أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري، مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي حدوث إنكماش في الاقتصاد.

2.: الأدوات مباشرة: ويقصد بها الأدوات الكيفية أو النوعية للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض إقتصادية معينة.

وتستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعدى عليها إستعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها مصرفية¹.

1.2.: سياسة تأطير القرض: وتعني هذه السياسة أن تقوم السلطات النقدية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من طرف البنوك التجارية، بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محددة في السنة، مثل أن لا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة وكل بنك يخالف هذه النسبة يسلط عليه البنك المركزي عقوبة يحددها القانون، ويكون الغرض من هذه السياسة هو الحد من خلق النقود، فهذا الأسلوب يكون فعالا في أغلب الأحيان لعلاج التضخم، حيث تكون البنوك التجارية ملزمة بالامتثال لأوامر البنك المركزي².

2.2.: سياسة الإنتقائية للقروض: ينطوي الإقراض الموجه على القواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الإقتصاد على تمويل إنتقائي، بحيث يمكن إستخدام هذه الأداة لدعم قطاعات أكثر حيوية في الإقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتملك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها النقدية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفى أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحضى نفس القرض بالأفضلية³.

3.2.: سياسة أسعار الفائدة: يقوم البنك المركزي برفع أو خفض سعر الفائدة على القروض لدى البنوك العاملة حسب مقتضى الحال فإذا كان الإقتصاد يعاني من تضخم يقوم البنك المركزي برفع الأسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى الإحجام عن الإقراض وبالتالي تقليل عرض النقد يؤدي إلى إنخفاض الأسعار في النهاية إلى الحد

¹ فتيحة بناني، "السياسة النقدية والنمو الإقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009)، ص: 115.

² الحسن دردوري، "سياسة الميزانية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014)، ص: 32.

³ غريال سرور، "السياسة النقدية وإستهداف التضخم"، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص: 49.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

المرغوب، أما إذا إنخفضت الأسعار إلى حدود غير مرغوب فيها فيؤدي هذا في النهاية إلى الكساد فبقوم البنك المركزي بتخفيض الفائدة على القروض يزيد عرض النقد فيزيد الطلب فترتفع الأسعار وهكذا...¹.

3. أدوات أخرى للسياسة النقدية: قد تستخدم السلطات النقدية أدوات أخرى غير الأدوات التي مرت سابقا وذلك حسب ماتقتضيه أوضاع وظروف كل بلد، ويمكن تصنيفها تحت إسم أدوات أخرى للسياسة النقدية كما يتوقف إستخدامها على مدى إستجابة المتعاملين الإقتصاديين لقبول هذه الإجراءات.²

1.3. الإقناع الأدبي: وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد الوطني، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها:

✓ **الرقابة الكمية:** وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .

✓ **الرقابة النوعية:** وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

2.3. التعليمات المباشرة: وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي ويلزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية .

3.3. الرقابة: وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك وهذا الإجراء خاصة لازمة للنظام المصرفي الإسلامي

4.3. الجزاءات: هو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه.

المطلب الرابع: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة إقتصادية تحقق الإستقرار وتعمل على الحد من التقلبات الدورية، ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كل من السياستين المالية والنقدية في العمل على الخروج من الأزمات الإقتصادية أو في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن المزج بين هاتين السياستين أو مايعرف بسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة، أصبحت ضرورة حتمية نظرا لطبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين.

¹ حسين محمد سمحان وآخرون، إقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 264.

² الشيخ أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2011/2012)، ص: 26.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الفرع الأول: العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معا وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالعمليات المالية الحكومية مداورات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد وكذلك عمليات الحكومية في أدونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق سندات.

كما أن الاختلاف الموجود بين السياستين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف في:

✓ إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والإنفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس في نهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق وطلب الكلي¹.

✓ تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت طويل بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية إتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغيرات دستورية ومن التشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان بين التشريعات وإجراءات التغير الدستورية عند إتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية، وإن المهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً، ويمكن حصر هذا الفارق إلى ثلاث أنواع²:

- النوع الأول: ويمثل فارق الإدراك أي الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي من السلطتين النقدية والمالية بين الإدراك والحاجة الفعلية لإتخاذ الإجراءات والتدابير النقدية والمالية للتأثير في نشاط

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر وتوزيع، عمان، 2006، ص: 464.

² فوزية خلوط العربي، " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصاديين في الدول النامية في ظل تحولات الدولية الراهنة" (دراسة حالة الجزائر)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، فرع: نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004)، ص: 41، 40.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الإقتصادي وهذا النوع من التدخل يرتبط بتوافر المعلومات والتنبؤات المستقبلية الدقيقة نسبيا وهذا يتوقف على مستوى التطور في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا.

- النوع الثاني: يعرف بفارق الإدراي المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى تدخل الحكومي وبين التدخل فعلا.

- النوع الثالث: يعرف بالفارق العملي وهو يعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

✓ يمكن أن تكون السياسة المالية أداة إقتصادية أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الإقتصادي مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية¹.

الفرع الثاني: الآثار النقدية للسياسة المالية

ترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الميزانية الحكومية، أو الدور الذي تقوم به الحكومة بإستخدامها لفائض الميزانية.

1.1: في حالة العجز: فمن أجل التعرف إلى الطبيعة الآثار النقدية التي تخلفها السياسة المالية بفرض أن ميزانية الدولة تعاني من عجز، ويمكن تمويل هذا العجز عن طريق الإقتراض من الجهات التالية²:

1.1.1: الإقتراض من البنك المركزي: فإذا إقتضت الحكومة من البنك المركزي وزادت نفقاتها فإن ذلك سيزيد من دخول الأفراد، وبالتالي حجم الودائع لدى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقتراض وبذلك يزيد عرض النقود، وبهذا لا يوجد فرق بين قيام الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها أو قيامها بتمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي يتولاه البنك المركزي بإعتبار أن النتائج الإقتصادية والنقدية المترتبة عن كلا الأسلوبين هي واحدة تظهر في النهاية بصورة زيادة حجم الطلب الكلي بجانبه الإستهلاكي والإستثماري.

2.1: الإقتراض من المصارف التجارية: في حالة لجوء الحكومة الى الإقتراض من المصارف التجارية لغرض تمويل عجز ميزانيتها السنوية وكانت هذه البنوك تتوفر على إحتياطات فائضة فإن قروضها للقطاع الخاص لن تتأثر بسبب الإقتراض الحكومي، وسيزداد عرض النقود بسبب التوسع في منح الإئتمان وإرتفاع دخول الأفراد، أما إذا لم تكن لدى البنوك التجارية إحتياطات نقدية فائضة، فعندئذ تقلص من قروضها العامة إلى الأفراد والمشاريع ولكن

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة.

² ناظم محمد نوري الشمري، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص: 466-467.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

لن يتأثر العرض النقدي بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة، غير أن حجم الإئتمان الخاص سيقبل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك.

3.1: الإقراض من الأفراد: تلجأ الحكومة لتمويل عجزها بالإقراض من الأفراد لغرض تمويل ميزانيتها، أي قيام الحكومة ببيع سندات مضمونة من قبلها للأفراد وهذا يؤدي إلى إنخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية في البداية الإقراض الحكومي، لكن سرعان ما يرجع الوضع إلى ما كان عليه قبل فترة شراء الأفراد للسندات الحكومية، لأن الأفراد سيستلمون مدفوعات جديدة مصدرها الإنفاق الحكومي، مما تضيف هذه المدفوعات إلى عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية، ما سحب من أرصدة نقدة نتيجة بيع السندات.

مما سبق يتضح أنه لا يمكن اعتبار هذه الأساليب لتمويل العجز في ميزانية الدولة تضخمية على الدوام، فقد تكون هناك طاقة إنتاجية فائضة، فيزداد افتتاح دون الأسعار، كما أن العجز قد لا يؤثر على عرض النقود ثم على مستوى الأسعار خاصة عندما تقوم الحكومة بالإقراض من الأفراد.

2: في حالة الفائض: إذا افترضنا تحقق فائض في ميزانية الدولة بسبب زيادة حجم الإيرادات الحكومية عن النفقات العامة، فإنه يمكن للحكومة أن تستخدم هذا الفائض في عدة مجالات يمكن حصرها في:

✓ يمكن إستخدام فائض الميزانية كإيداعات أو إحتياطي حكومي لدى البنك المركزي أو يستخدم لتسوية ديون الخزينة، في هذه الحالة سيخفف عرض نقد المتاح أمام الأفراد بسبب تقليص حجم الإحتياطات النقدية القابلة للإقراض لدى المصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإئتمان وإرتفاع كلفته ويمكن تجنب ذلك من قبل البنك المركزي وذلك بإستخدامه لأدواته الإئتمانية بصورة تدريجية لتشجيع المصارف على التوسع في منح الإئتمان المصرفي.

✓ كما يمكن إستخدام فائض الميزانية لزيادة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على التوسع في منح الإئتمان، أما إذا رافق الإيداع الحكومي زيادة في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني الواجب على البنوك الإحتفاظ به لدى البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبي في حجم الإئتمان المصرفي.

✓ أما إذا إستخدمت الحكومة فائض الميزانية في إطفاء ديونها وخاصة بالبنوك التجارية بواسطة شراء السندات الحكومية من هذه البنوك، فإن إحتياطات البنوك التجارية سترفع إلى وضعها السابق مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الإئتمان.

✓ أما إذا إستعملت الحكومة الفائض لإطفاء ديونها لدى الأفراد أي شراء السندات الحكومية من الأفراد، فإن ذلك لن يؤثر على الإحتياطات النقدية للبنوك وذلك لأن ودائع الأفراد لدى البنوك ستزداد كلما أطفأت

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الحكومة جزء من سنداها وهكذا لن يكون هناك تأثير أيضا على عرض النقد لدى الأفراد لن الفائض سيعود كمدفوعات لإطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الأفراد.

وهكذا فإن تأثيرات الفائض على الإقتصاد تعتمد على طريقة إستعماله فبعض إستعمالاته تؤدي إلى إنكماش عرض النقدي لدى الأفراد وحجم الإحتياطات النقدية لدى البنوك، مما يدفع إلى تخفيض الإنفاق في قطاع الخاص وذلك بتقليل وفرة الإئتمان وزيادة التكلفة، ومن ناحية أخرى فإن إستعمال الفائض لإطفاء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية قد يزيد فعلا من عرض الإئتمان.

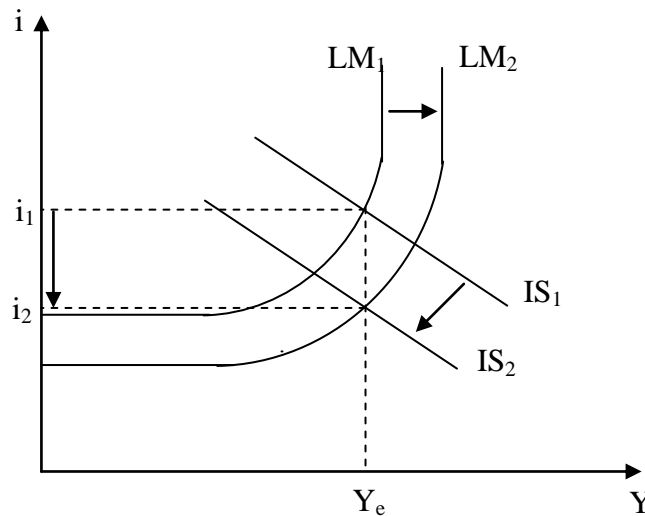
الفرع الثالث: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج "IS-LM"

يتم الدمج بين السياستين المالية والنقدية من خلال الجمع بين أدواتهما من أجل التأثير على الطلب الكلي، ويكون أثر الجمع هذا في الحالتين :

➤ **الحالة الأولى:** عند تعاملان في اتجاهين مختلفين من أجل تغيير سعر الفائدة وتغيير مستوى الإنتاج دون تغيير مستوى توازن الدخل، وفي هذه الحالة قد يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب ومن ثم انتقال منحنى IS إلى اليسار، إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثم انتقال منحنى LM إلى اليمين وهذا ما يوضحه الشكل رقم (5-1)، فقد أدى التغيير المزيج من السياستين معا إلى انخفاض أسعار

➤ الفائدة (ارتفاع مستوى الاستثمار) وبقاء المستوى التوازني للدخل ثابت .

الشكل رقم (5-1) : أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة

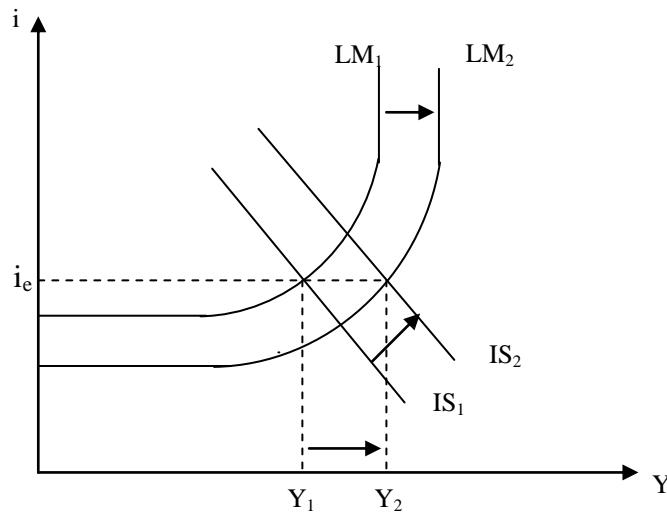


المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 202.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

➤ **الحالة الثانية:** عندما تعملان بنفس الاتجاه من أجل تحقيق التغير في مستوى الدخل التوازني دون تغيير مستوى سعر الفائدة، في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل رقم (31)، فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود وبالتالي انتقال LM إلى اليمين وفي نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي انتقال IS إلى اليمين.

الشكل رقم (6-1) : أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل



Source: Dévoluy Michel, **Théorie Macroéconomique fondement et controverses**. Masson Editeur, Paris, 1993 P:76

ومنه فان السياسة المالية وكذا السياسة النقدية تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني والى استقرار المستوى العام للأسعار . إذ يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي . في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة بطالة داخل الاقتصاد وانخفاض المستوى العام للأسعار¹.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلهما أكثر فعالية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً إلى جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام إحدى أدواتها للتأثير على المعروض النقدي (سحب الزيادة) من أجل التخفيف من حدة التضخم، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة وتجتنب الإجراءات المضادة، مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب، و إنما على السلطات المالية العمل على

¹ عبد الله خيابة، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، ص: 28.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

إنتهاج سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح وبالتالي لا بد من وجود تنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات¹.

¹ ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص: 88.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي

ظهر مصطلح السياسة النقدية في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر، كما شهد هذا القرن ظهور الأزمات الاقتصادية والمشاكل النقدية التي تعد إحدى العوامل التي ساهمت في ظهور دراسات منتظمة لوسائل السياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي

إن المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر (18)، وأوائل القرن التاسع عشر (19) ويعتبر كل من الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) والإنجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) المفكرين الذين كان لهما الفضل في صياغة وبناءه¹.

الفرع الأول: فرضيات التحليل الكلاسيكي

حيث أن التحليل الكلاسيكي يقوم على كون النمو الإقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الإقتصادية، ويقوم بتقسيم الإقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازيهما الواحد بمعزل عن الآخر، وإنطلاقا من الفرضيات التالية²:

- النقود عبارة عن متغير حيادي لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي؛
- التوازن يتحقق دائما عند مستوى الإستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- النقود لا تغير من التوازن في الإقتصاد وإنما تحدد مستوى الأسعار؛

فالسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن إستنباطها من النظرية الكمية للنقود، والتي تستند إلى مجموعة من الإفتراضات³:

✓ كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية؛

✓ ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات؛

✓ تؤثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار، ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائيا ويؤثر على كمية النقود؛

¹ لونيس إكن ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسن العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جلجمة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2010-2011، ص: 11.

² مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث، الجزائر، 1989، ص: 94.

³ نفس المرجع ص: 95.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الفرع الثاني: النظرية الكمية للنقود: تعتبر النظرية كمية للنقود هي خلاصة لإهتمام الكلاسيك بالعلاقة بين الدائرة الحقيقية والنقدية للإقتصاد (بمفهومه الضيق)، فهي قديمة نجد جذورها في كتابات الرومان واليونان، والحضارة الإسلامية في كتابات ابن خلدون والمقريري. كما نلمسها في المناقشات التي سادت القرن السادس عشر (16) ، حول مايسمى في تاريخ النقدي بـ "ثورة الأسعار" نتيجة لتدفق المعادن النفيسة لأوروبا ومن أهم مفكرين الذين تركو بصماتهم في وضع النظرية الكمية للنقود الفرنسي "جان بودان" أول من درس فكرة أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب إرتفاع الأسعار، ومن ثم إنخفاض قيمة النقد من خلال دراسته لتدفق الذهب والفضة، وأخذ بهذا التفسير من بعده من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين في مقدمتهم الاقتصادي الإنجليزي "دافيد هيوم" و الأيرلندي "كانتيون" ، الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة، و "دافيد ريكاردو" الذي توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، الاقتصادي الأمريكي "فيش" صاغ فكرة "ريكاردو" كما يعرف الآن بمعادلة التبادل لفيشر ، ثم تلتها صياغات محدثة تبنتها مدرسة "كامبردج" من قبل ألفرد مارشال وبيجو¹.

1.معادلة التبادل: عرض الاقتصادي الأمريكي إفرينج فيشر في كتابه "القوة الشرائية للنقود" الصورة المنفتحة لنظرية الكمية للنقود، حيث قام بشرح العلاقة بين كمية النقود (العرض النقدي M) والإنفاق الكلي على السلع والخدمات (PT) وقد إستخدم فيشر معادلة التبادل لشرح ميكانيكية العلاقة السببية التي يتحدد عن طريقها المستوى العام للأسعار فوضع الصيغة التالية²:

$$MV = PT \dots\dots 1 \quad \text{حيث:}$$

M: الكمية الكلية المعروضة من النقود.

V: سرعة دوران النقود أي متوسط عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود لشراء السلع والخدمات خلال فترة معينة.

P: مستوى العام للأسعار.

T: كمية السلع والخدمات خلال فترة من الزمن.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقاتها حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 224، 223.

² لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 43.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

من المعادلة (1) نلاحظ أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. وتقوم نظرية كمية النقود على إعتقاد بثبات حجم المعاملات وسرعة تداول النقود (V)، وكمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار هي المتغير التابع.

كمية النقود تشتمل على النقود الحكومية أو أوراق البنكنوت أو نقود الودائع وتشمل المبادلات الإقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل إقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، مثل تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها.

من المعادلة (1) نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود¹.

$$P = MV/ T \dots\dots (2) \quad \text{حيث:}$$

2.: معادلة الأرصدة النقدية: قام بصياغة هذه النظرية الإقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال حيث تنظر هذه النظرية إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغايات الإحتياط، ولن النقود تخزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكنز لفترة طويلة أو قصيرة. وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدوافع السلوكية (الإحتياط) للطلب على نقود. وإشتق مارشال وزملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات لفيشر فبتعويض حجم

$$MV = PY \quad \text{المبادلات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) تصبح المعادلة الأرصدة النقدية²:}$$

حيث MV تمثل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة المحددة و PY القيمة الإسمية للنتائج الوطني، أي قيمة ما ينتج خلال سنة من السلع والخدمات نهائية. إذا قسمنا طرفي المعادلة ب (V) فإن المعادلة تصبح³:

$$M = PY/V$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة وبالتالي نستطيع إستبدال M بـ Md

$$Md = K PY \quad \text{وإستبدال مقلوب السرعة 1/V بالرمز K تصبح المعادلة:}$$

وبنا أن K ساكنة فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الإسمي تحدد بكمية النقود التي يتطلبها الأفراد للإحتفاظ بها، ولكن ما الذي يحدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سأحتفظ به؟ إن (K) التي سأحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الإحتياط تتوقف على العوامل التالية:

¹ فتحة بناني، مرجع سابق، ص: 77.

² أكرم حداد و مشهور مدلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، طبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2005، ص: 105.

³ فتحة بناني، مرجع سابق، ص: 78.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

➤ توقعات الأفراد كلما كانت متفائلة كان إحتفاظهم ب (K) أقل؛

➤ ثروة الأفراد كلما زادت قلت (K)؛

➤ مستوى الأسعار كلما إنخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من (K) وذلك

لأن القوة الشرائية ليست ثابتة، وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع إرتفاع الأسعار؛

ونلاحظ أن (K) معكوس (V)

$$K = M/PY \quad V = PY/M$$

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها كلما قلت سرعة الدوران النقود والعكس صحيح .

الفرع الثالث: الإنتقادات الموجهة للنظرية كمية للنقود: تنصب الإنتقادات الموجهة للنظرية على الفروض التي تستند إليها ويمكن حصر أهمها الإنتقادات فيما يلي¹:

✓ أن النظرية الكلاسيكية إفتترضت ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، حيث أن الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي لأن النقود بطبيعتها لا تؤدي وظيفة واحدة كما تقرر النظرية وهي وسيط للتبادل.

✓ العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إذ أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود الحقيقية²، وإفتراض حيادية النقود ترتب عنه إزدواجية في التحليل الكلاسيكي والتي تتضح في تفسير التغيرات المستوى العام للأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة وتفسير تغير الأسعار النسبية للسلع والخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية وليس النقدية³.

✓ إفتراض النظرية النقدية الكلاسيكية بأن سرعة دوران (تداول) النقود ثابتة، والواقع أثبت عكس ذلك، حيث يمكن تغير سرعة تداول النقود في الأجل القصير وفي الأجل الطويل أيضا، حيث تعتمد سرعة تداول النقود على توقعات والتأثيرات النفسية للأفراد والمشروعات وتطور في عادات المجتمع وغيرها.

✓ لم تأخذ بعين الإعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة⁴.

¹ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 91.

² لوينيس إكن، مرجع سابق، ص: 21.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، طبعة الأولى، دار زهران، عمان، 1999، ص: 196.

⁴ فتيحة بناني، مرجع سابق، ص: 79.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والتحليل الكينزي

إن إستمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة، نتج عنه زيادة الإهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للإقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز*" (1883-1964) في كتابه "النظرية العامة للإستخدام والفائدة والنقود" سنة 1936 كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث ثورة على التحليل الكلاسيكي.

الفرع الأول: فرضيات التحليل الكينزي

يعتمد التحليل الكينزي على فرضيات التالية التي تختلف تماما عن فرضيات التقليديين وهي¹:

- ✓ وجه كينز إهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني حيث أن الأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بالنقود لذاتها وسبب ذلك يرجع إلى دافع مختلفة أهمها: المعاملات، المضاربة، والإحتياط.
- ✓ قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، وأخذته لتفضيل السيولة في الإعتبار قد فتح أمامه آفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.
- ✓ جاء بطريقة عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل وكما أنها جاءت لتفسر التضخم والبطالة بإعتبار أن كلاهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.
- ✓ رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الإقتصاد إلى التوظيف الكامل ويحقق التوازن للدخل الوطني.
- ✓ إهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين أساسيين هما: طلب على سلع الإستهلاكية والطلب على السلع الإستثمارية، فالطلب الأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية، أما الثاني على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.

* كان مدرس بجامعة كامبردج كاستاذ للرياضيات، وقدم رسالة في نظرية الاحتمالات، ومن اهم مؤلفاته: محاولة حول الإصلاح النقدي (1923)، النتائج الاقتصادية للسيد ونسون تشرشك (1925)، رسالة في النقد (1930)، النظرية العامة للإستخدام سعر الفائدة ونقود (1936).

¹ لوئيس إكن، مرجع سابق، ص: 23.

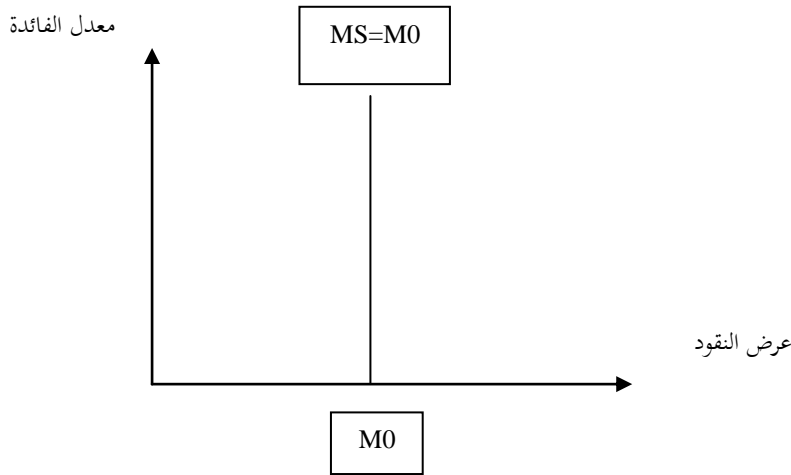
الفرع الثاني: العرض والطلب النقدي في تحليل الكينزي:

لدراسة النقود عند كينز يتوجب علينا إستعراض عرض النقود عند كينز وطلب عليها

1.: عرض النقود: يتم تحديد العرض النقدي من طرف السلطات النقدية، وتخضع كمية هذا العرض إلى عوامل متشابهة مثل تأثير الكمية النقدية على مستوى الإئتمان وحجم العمالة ومقدار العوامل الإنتاجية المعطلة وإحتمالات تعاقب التضخم والإنكماش¹.

بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة.

الشكل رقم:(1-7): عرض النقود في تحليل الكينزي



المصدر: لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 47.

حيث أنه كل زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية يترجم بإنتقال وازي نحو اليمين لمنحنى عرض النقود، وبالمقابل كل إنخفاض في هذا العرض يؤدي إلى إنتقال المنحنى نحو الشمال، في كلتا الحالتين لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة².

2.: الطلب الكلي على النقود: -نظرية كينز لتفضيل السيولة-

يقصد بذلك الطلب على النقود للإحتفاظ بها، أما لماذا يوجد تفضيل للإحتفاظ بالنقود، ولماذا يوجد تفضيل سيولة، فإن كينز يرجعه إلى عوامل ثلاثة³:

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 47.

² فتيحة بناني، مرجع سابق، ص: 81.

³ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، طبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009، ص: 75-76.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

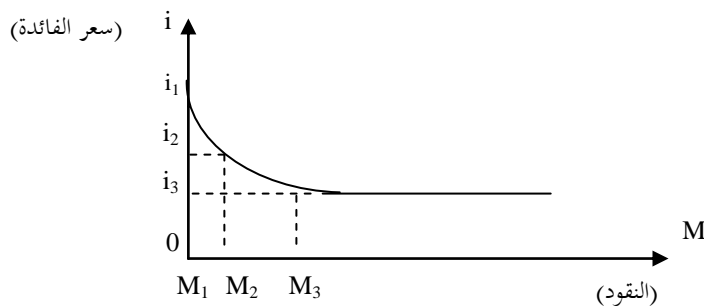
1.2:دافع المعاملات: يقصد به توافر السيولة من أجل المعاملات الجارية والإنفاق على شراء مواد الإستهلاكية وغيرها، ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من الناحية المستهلكين والمنظمين فمن ناحية المستهلكين يسمى بدافع الدخل وهنا يتوقف مقدار إحتياط المستهلكين بكمية النقود على طول فترة الزمنية التي يتحصلون منها على الدخل والعكس صحيح، أما من ناحية المنظمين يسمى بدافع التجارة، ويعني هذا الإحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية.

2.2:دافع الإحتياط: يتم الإحتفاظ بالنقود بغرض مواجهة النفقات المفاجئة التي يمكن أن تنشأ مستقبلا كإستغلال الفرص لعقد صفقات إستثنائية مربحة، ويمكن القول أن الإحتفاظ بالنقود لهذا الغرض هو رغبة في إمتلاك قيمة إسمية لتغطية الإلتزامات المستقبلية¹.

3.2:دافع المضاربة: يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الاوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على ربح. وعلى ذلك يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب بتنبأ بأحوال البورصة الأوراق المالية²، بحيث إفترض كينز في تحليله لدافع المضاربة أن البديل الوحيد للنقود هو السندات حيث يعرفه على أنه أصل يعطي لملكه دخلا (عائدا) نقديا سنويا ثابتا، وأن عائد السند وقيمتة السوقية يرتبطان بعلاقة عكسية فيما بينهما فزيادة سعر الفائدة على السند تعني إنخفاض قيمته السوقية والعكس صحيح³. أي أن التفضيل النقدي لغرض المضاربة ينخفض عند مستويات مرتفعة لأسعار الفائدة، ويزداد هذا التفضيل عند مستويات منخفضة لأسعار الفائدة.

كما يمكننا التعبير بيانيا عن العلاقة بين الطلب على نقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة في الشكل الموالي

الشكل رقم (8-1): منحني الطلب على نقود لغرض المضاربة



المصدر: بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 54.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 49.

² ضياء مجيد الموسوي، إقتصاديات النقود والبنوك، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 121.

³ السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص: 107.

الفرع الثالث: إنتقادات التحليل الكينزي

هناك إنتقادات عديدة وجهت إلى النظرية الكينزية يمكن حصر أهمها في النقاط التالية¹:

✓ أن (كينز) لم يشر الى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأنه عد سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة. لهذا فإن سعر الفائدة عبارة عن ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي كما أنه من الصعوبة تحديد الطلب على النقود لأغراض السيولة النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها (كينز).

✓ ان التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين نجد عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد سعر الفائدة في مقدمة هذه العوامل الدخل.

✓ لم تتناول النظرية النقدية الكينزية توضيح مستوى سعر الفائدة في الأجل الطويل وإنما اكتفى (كينز) بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير. وهذا اهمال لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة خاصة في أسواق الإئتمان المصرفي. لهذا فإن النظرية الكينزية تعد (ستاتيكية) وليست (داينمائية) وما يؤكد ذلك أيضا تركيز (كينز) على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في فترة معينة من الزمن دون اهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

المطلب الثالث: السياسة النقدية والتحليل النيوكلايسكي (التحليل النقدي)

لقد جاءت دراسات ما بعد كينز بريادة فريدمان، ممثل ومؤسس مدرسة شيكاغو، ورائد تيار "النقديين"، حيث حاول الاستفادة من التحليل الكلاسيك و كينز، مع محاولة تقديم حلول لأزمات الراهنة أو تخفيض منها، مركزاً على المنهج الكلاسيكي بوجهة نظر حديثة، جعلت نظريته تصنف في إطار "النظرية المعاصرة لكمية النقود"².

الفرع الأول: النظرية النقدية المعاصرة

ركز فريدمان في نظريته، على بحث العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، وبين التغير في مستوى الأسعار، إلا أن التحليل كان كمياً ومركزاً أكثر من سابقه، حيث تعمق في بحث محددات النقود³.

1. : فرضيات النظرية النقدية المعاصرة: إستند فريدمان في تحليله على الفرضيات التالية⁴:

✓ استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص: 317.316.

² عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 321.

³ نفس المرجع السابق، ص: 326.

⁴ إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، الناشر المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 189.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

✓ استقلال دالة الطلب على النقود وأهميتها.

✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.

✓ الطلب على النقود يتوقف على نفس الإعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

✓ عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين الى الخداع النقدي¹.

2.: محددات الطلب على النقود في نظرية الطلب على النقد عند فريدمان: إهتم فريدمان بشكل موسع

على الطلب ويرى أن النقود تختلف تبعا لنوع إستخدامها وأسباب حيازتها وشروط التنازل عنها ويرى أيضا أن

طلب على النقد يخضع إلى المتغيرات والمحددات التالية²:

✓ الثروة الكلية: تشكل الثروة عند فريدمان كل مصادر الدخل، وتمثل مقدار معين ثابت في نقطة زمنية معينة،

مقسم بين أشكال مختلفة للأصول يقبل الأفراد حيازتها³.

✓ العوائد المتوقعة من الأصول الأخرى للاحتفاظ بالثروة في الصورة السائلة.

✓ الأذواق وهو ما أطلق عليه فريدمان إصطلاحا "ترتيب الأفضليات".

3.: دالة الطلب على النقود: تأخذ دالة الطلب على النقود عند فريدمان شكل دالة متجانسة من الدرجة

الأولى في المتغيرين Y و P كالتالي⁴:

$$M = f(Y, P, r_b, r_a, 1/p, \partial p/\partial t, h, U)$$

M: هي الطلب على النقود.

P: هو المستوى العام للأسعار ويعبر عن العائد الحقيقي للنقود.

r_b: عائد الاصول النقدية (السندات) ويتمثل في سعر الفائدة السنوي.

r_a: عائد الاصول النالية (السهم)، ويتمثل في الأرباح السنوية.

Y: يعبر عن الدخل الدائم او الثروة الحقيقية.

U: يشير الى المتغيرات التي تؤثر على تفضيلات الأفراد.

H: مؤشر معين يمثل نسبة رأس المال الغير بشري إلى رأس المال البشري.

1/p. ∂p/∂t: عائد السلع المادية (أو رأس المال العيني).

¹ فنيحة بناني، مرجع سابق، ص: 90.

² إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص: 189.

³ عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص: 328.

⁴ ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص: 55.56.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

ويمكن إستخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

4. : إنتقادات نظرية نيو كلاسيكية (نقدوية)

يمكن حصر أهم الانتقادات و الصعوبات التي واجهتها المدرسة النقدوية فيما يلي¹:

✓ إن اعتبار أن للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة لكنهم لم يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه على العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواء في قطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الإنفاق العام، غير أن استبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في اقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل².

✓ عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود و هذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي يجوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد³.

✓ إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة فأعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات.

✓ اعتماد المعادلة على العديد من المتغيرات و التي يصعب حسابها (كعائد رأس المال البشري، و الأذواق).

✓ -تعتبر معادلة نهائية لفريدمان حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العملي، أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي، وهي أيضا عبارة عن صورة موسعة لمعادلة التبادل "لفيشر" و "مارشال".

¹ بالعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 80-81.

² لونيس إكن ، مرجع سابق، ص: 34.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC)

هي عبارة عن تيار جديد يستمد أصوله من التحليل الكينزي، ولقد جاءت هذه المدرسة بفكرة التوقعات العقلانية، التي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تأثير لها على دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصيرة، كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من أتى بتحليل مصداقية السياسة النقدية. ومن أهم أفكارها ومبادئها نجد¹:

✓ النقود محايدة، فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني.

✓ العون الرشيد لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته.

✓ كما أخذ الكلاسيك الجدد في الحسبان الفرضيات النقدوية (الأسعار المرنة، البطالة الطبيعية).

✓ لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة (في حين يعتقد النقديون وجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير).

✓ السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة، ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية. يختلف الكلاسيك الجدد عن النقديين في أن²:

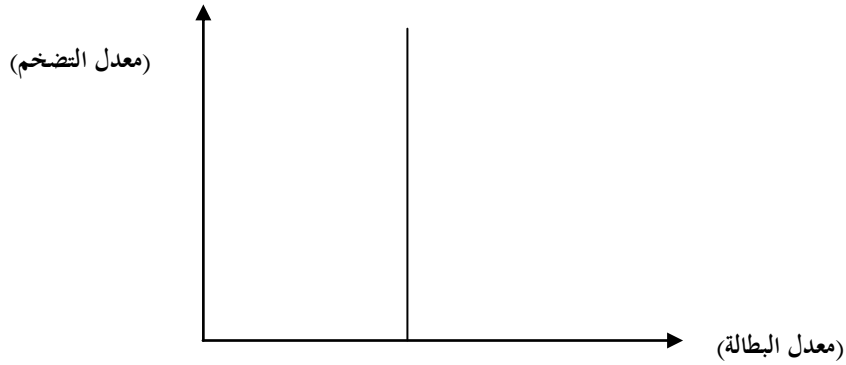
● سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معدل بطالة طبيعي، ولا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية

● يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم لا على المدى الطويل ولا على المدى القصير، حيث أن كل سياسات الاقتصادية تتجه نحوى تخفيض معدل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية التوقع.

¹ مدوخ ماجدة، مرجع سابق، ص: 49.

² فتيحة بناني، مرجع سابق، ص: 96.

الشكل رقم (9-1) : منحني فلييس عند الكلاسيك الجدد



المصدر: ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003)، ص: 62.

ويؤكد الكلاسيك الجدد على عدم وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة حجتهم في ذلك أنه: بافتراض تطبيق السياسة النقدية توسعية بزيادة عرض النقود التي تشير إلى معدل تضخم مرتفع، ووفقاً لنظرية التوقعات العقلانية فإن الأفراد يتخذون خطوات فورية للتكيف مع الإستراتيجية، فالأجور والأسعار تزداد تاركاً الأجور الحقيقية، وبالتالي معدل البطالة لن يتغير لرغم زيادة معدل التضخم¹.

¹ مدوخ ماجدة، مرجع سابق، ص: 61.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية في العالم

إن إزدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكان من نتيجة ذلك أن إزدادت آثار السياسة النقدية على عموم الاقتصاد وتعد السياسة النقدية وسيلة فعالة للتأثير في الاقتصاد، كما تختلف السياسة النقدية في الدول فيما بينها بأوضاع قطاعاتها المالية والمصرفية ودرجة تطورها.

المطلب الأول: السياسة النقدية في دول العالم المتقدم

تعد الدول الصناعية المتقدمة مرجعا أساسيا في النجاح الاقتصادي المسجل، ولاشك أن هذا النجاح له أسبابه وشروطه، وأنه من الضروري أن تحاول أي تجربة ناشئة أن تستفيد من عوامل النجاح ضمن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة في جميع المجالات الاقتصادية بما في ذلك السياسة النقدية، فعلا تعمل السياسة النقدية في هذه الدول دورا بارزا في ضبط النشاط الاقتصادي حتى أصبحت اليوم من أهم الأدوات المستعملة، ولم يأتي ذلك صدفة، بل نتيجة النجاح الذي حققته على مستوى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتحقيقها للأهدافه وعليه سوف يتضمن هذا المطلب دراسة لإتجاه السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: إتجاه السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي

في الفاتح من جانفي 1999 دخلت أوروبا عهدا جديدا وذلك بإنشاء البنك المركزي الأوروبي في ماي عام 1998 ليكون مسؤولا عن السياسة النقدية بالدول المشاركة في الوحدة النقدية مقره الرئيسي فرنكفورت وقد بدأ البنك المركزي في تنفيذ السياسة الموحدة في منطقة اليورو منذ الأول من جانفي¹ 1999. بحيث تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على إستقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للإتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لإستقرار الأسعار².

1.: تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة (2001-2012):

سجلت منطقة اليورو تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية* من جهة أخرى. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في المنطقة اليورو.

¹ مكي كمال، تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، على الموقع: pra.ub.uni-muenchen.de/27764/1/MPRA_paper_27764.pdf

تم الاطلاع بتاريخ: 2015/05/20، على الساعة: 1:01، ص: 04.

² ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 03، 2008، ص: 23.

* أزمة الديون السيادية: أطلق عليها هذه التسمية لكونها ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها إيجابا دائنيها، وتأتي هذه الأزمة إمتدادا للأزمة المالية والإقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008.

الجدول رقم (3-1) تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة (2001-2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم %	2.2	2.4	2.3	2.1	2.2	2.2	2.1	3.3	0.3	1.6	2.7	2.6

المصدر: خالد رواق، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013)، ص: 144.

من خلال القراءة في الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ أن نسبة التضخم في منطقة اليورو محافظ على المعدل المحدد في معاهدة ماستريخت* والمقدر ب 3% ما بين سنتي (2001-2012) ماعدا سنة 2008 حيث بلغ 3.3% بسبب ارتفاع أسعار الوقود ما أثر على تكاليف الإنتاج وإنعكس الإرتفاع على مستوى العام للأسعار، كما نلاحظ انخفاض معدل التضخم إلى 0.3% في 2009 جراء أزمة الرهن العقاري** وتأثيرها بشكل مباشر على دولار الأمريكي من جهة وإنخفاض الطلب على الوقود ما أدى إلى تراجع أسعار البترول مساهم في الحد من التضخم في منطقة اليورو

2. سعر الفائدة في منطقة اليورو: وتوجه البنك المركزي الأوروبي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار والتحكم بمستويات التضخم، فرفع سعر الفائدة ولكنه بعد التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في إقتصاد المنطقة وسط تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها السلبي على اقتصادها إلى جانب السياسات التقشفية التي تتخذها الدول الأوروبية للحفاظ على مستويات ديونها وإيصال عجز ميزانيتها للمستويات المستهدفة، تراجع عن قراراته وبادر بخفض سعر الفائدة دعما للنمو الاقتصادي وإزالة أثر الأزمة السلبي. والجدول الموالي يوضح تطور سعر الفائدة في منطقة اليورو.

* معاهدة ماستريخت: وتعرف أيضا بمعاهدات الاتحاد الاوربي وهي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الاوربي، وأهم تغير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في تحاية الخمسينيات، تم التفاق عليها من قبل المجلس الاوربي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991.

** أزمة الرهن العقاري: هي أزمة مالية خطيرة ظهرت على سطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تحافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي.

الجدول رقم(1-4) تطور سعر الفائدة في منطقة اليورو خلال الفترة (2009-2014)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	1.2	0.8	1.4	0.6	0.2	0.15	0.15	0.15

المصدر: من إعداد الطالبة استناداً على

- تقارير سامبا، سبتمبر 2014 تحت بعنوان: النشرة الاقتصادية ، www.samba.com/.../economy.../samba_Economic_Monitor_Sep_2014 ، تم الاطلاع بتاريخ 2015/04/19، على ساعة 17:44. السعودية.

- الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص: 326.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الفائدة متذبذبة خلال الفترة المدروسة وذلك راجع إلى الظروف التي تمر بها المنطقة بحيث انخفض سعر الفائدة من 1.2% سنة 2009 إلى 0.8% ثم عادت الارتفاع في العام الموالي إلى 1.4% وذلك بسبب أزمة الديون السيادية في بعض دول المنطقة التي أدت إلى شح في السيولة بين المصارف، ثم اتجهت أسعار الفائدة إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2012 وذلك بسبب الإجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في المنطقة¹.

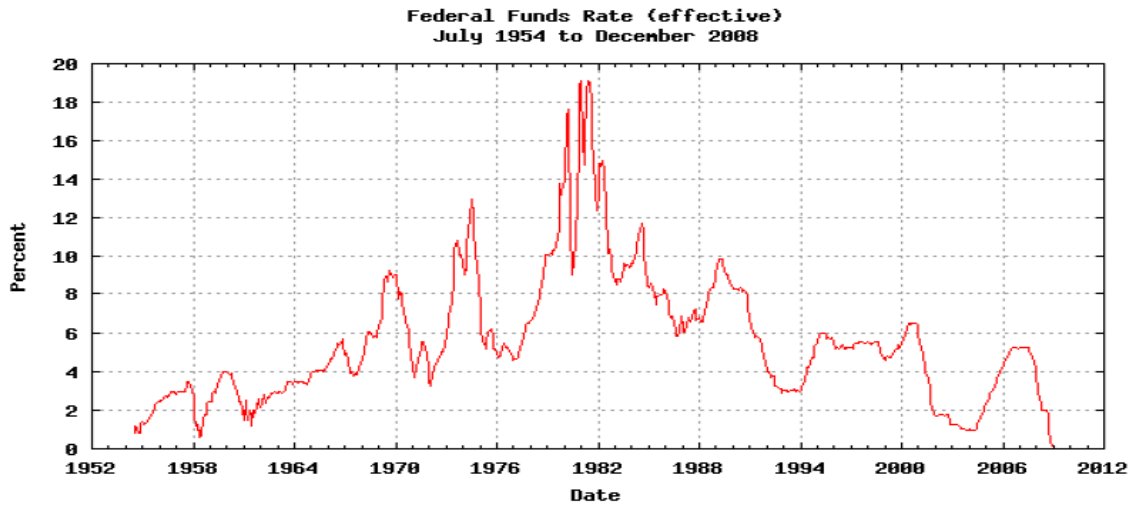
الفرع الثاني إتجاه السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

تعطي السياسة النقدية الأمريكية مجالاً واسعاً للتحليل واستخلاص العبر، وتتميز بشراء كبير سواء على المستوى الممارسة أو التوثيق، أو ربما تعد مرجعية أساسية لقرارات حاسمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وخارجها بفعل حجم الاقتصاد الأمريكي ووزنه في التجارة الدولية ومكانة الدولار الدولية، فالقاعدة الأساسية للسياسة النقدية الأمريكية يمكن إرجاعها إلى عام 1913، مع تأسيس نظام الإحتياطي الفيدرالي.

1. سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية: قيام الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار فائدة الإقراض بين البنوك استجابة لتوقعات الاقتصاديين بإحتمال وقوع ركود اقتصادي عام 2001، وذلك من 6% في شهر جانفي 2001 إلى 1.75% في شهر ديسمبر من نفس السنة، وكان أدنى مستوى له منذ عام 1961، والشكل التالي يبين تطور أسعار الفائدة الرسمي.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص: 04.

الشكل رقم (10-1) تطور أسعار الفائدة الرسمي خلال الفترة (1954-2008)



المصدر: ساعد مرابط، الازمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20/21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص: 09.

الملاحظ من الشكل البياني أعلاه أن تطور سعر الفائدة كان تبعاً للسياسة النقدية التي تم إقرارها من طرف السلطات النقدية، فمنذ سنة 2001 سجلت انخفاضاً مستمراً إلى غاية سنة 2004 متماشية بذلك والسياسة المتساهلة المسطرة من قبل. غير أنه ابتداءً من سنة 2005 نجد أن معدل الفائدة غير من إتجاهه ليرتفع ويصل إلى معدل الفائدة المقدر بـ 5.25% وهي نفس سنة انخفاض أسعار العقارات¹.

الجدول رقم (5-1) تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال (2009-2016)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	**2016
النسبة	1.1	0.5	0.5	0.7	0.25	0.25	0.75	2.00

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على:

- تقارير سامبا، سبتمبر 2014 تحت عنوان: النشرة الاقتصادية، www.samba.com/.../economy.../samba_Economic_Monitor_Sep_2014 تم الاطلاع بتاريخ 2015/04/19 على ساعة 17:44. السعودية، ص:
- الصندوق نقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص: 326.

كما نلاحظ أيضاً من خلال الجدول أعلاه استمرار البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بسبب تراجع الاستثمارات بالاقتصاديات المتقدمة بسبب الأزمة المالية وذلك لدعم وتحفيز الاستثمارات ودعم الطلب الكلي.

¹ رعة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميحي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، سنة 2012/2013)، ص: 48.

* توقعات لسنة 2015.

** توقعات لسنة 2016.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية في الدول العربية:

تأثرت السياسة النقدية في العديد من الدول عام 2007 بالتطورات المالية الدولية التي تمثلت في إندلاع أزمة السيولة العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أمتدت تداعياتها في العديد من دول العالم ولقد ساهمت هذه الأزمة في وقوع خسائر باهضة لدى المصارف في العديد من الدول، الأمر الذي أدى إلى قيام البنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتهاج سياسة نقدية توسعية. ولقد أدى ذلك بدوره الى قيام السلطات النقدية في العديد من الدول العربية التي تثبت عملاتها مقابل الدولار مثل دول مجلس التعاون الخليجي بإستثناء الكويت بتخفيض أسعار الفائدة واللجوء إلى رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية والحد من النمو الإئتمان المقدم للإستهلاك، وذلك سعياً منها لإمتصاص السيولة الكبيرة في إقتصادياتها، أما في الدول العربية الأخرى فقد بقيت أسعار الفائدة على نفس المستوى الذي سجلته نهاية عام 2006¹. كما واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية خلال عام 2013 الاتجاهات التوسعية وظهر ذلك من خلال تزايد اعتماد صانعي السياسات على أدوات السياسة النقدية لتحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي².

تتصف الملامح العامة للسياسة النقدية في الأقطار العربية بما يلي:

- كل البلدان العربية انتقلت من الاندماج النقدي الكامل مع القوى الاستعمارية إلى شبه استقلال نقدي ثم إلى استقلال نقدي تكامل في أواخر السبعينات، كما أن نظم الصرف تختلف من بلد إلى آخر، فمثلا الرقابة المحكمة والكاملة نجدها في الجزائر والعراق، أما الحرية الكاملة نجدها في لبنان ودول الخليج العربي.
- توجد في كل الدول العربية بنوك مركزية وكلها حكومية، أما بالنسبة للجهاز المصرفي فيمكن تقسيمه في الأقطار العربية إلى ثلاثة مجموعات³.
- الأولى المصارف مؤممة وهي في كل من الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال، اليمن، العراق، سورية وتعد مصر الرائدة في مجال تأمين البنوك، ولكن في أواخر السبعينات ظهرت البنوك الأجنبية التي قامت بفتح فروع لها.
- الثانية وتشمل الأجهزة المصرفية الوطنية والعربية والأجنبية وتغلب عليها ملكية القطاع الخاص ونجدها في المغرب، تونس، لبنان، الأردن، الكويت، السعودية، اليمن، ويلاحظ في تلك الأقطار مبدأ التدخل الحكومي والرقابة على المصارف، كما تقف حكوماتها موقف الدعم والمساندة لرأس المال.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، مرجع سابق، ص:127.

² الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، مرجع سابق، ص:133.

³ شاكر القر ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

● الثالثة وتضم المصارف التي تنتمي لأنواع متعددة من الجنسيات ويغلب على نظامها المصرفي العنصر

الأجنبي بشكل كامل وواضح ونجدها في الدولة الخليجية بكثرة مثل البحرين، الإمارات، قطر.

- كما أن الطابع الغالب في الدول العربية هو وجود المصارف التجارية (أي تجارة داخلية وخارجية عدا الجزائر ومصر حيث يوجد في كل منها مصرف متخصص بالتجارة الخارجية)، كما توجد مصارف استثمار في عدد قليل من الدول منها الجزائر أو مصارف متخصصة عقارية أو صناعية أو زراعية في معظمها، وتعتبر المصارف المتخصصة حديثة نسبيًا في العالم العربي، كما يوجد نوع من المصارف الشعبية وهي موجودة في الجزائر، المغرب، موريتانيا، سورية، السعودية، وتعمل في بعض الدول العربية لبنان والخليج العربي خاصة البحرين.
- ما تزال البنوك الأجنبية تعمل في بعض الأقطار العربية وعموماً تلك التي لم تأخذ مبدأ تأمين البنوك، علماً بأن البنوك الأجنبية كانت السبابة في الظهور في العالم العربي.

هـ- أخضعت بعض الأقطار العربية أجهزتها المصرفية لرقابة البنوك المركزية فيها بنص التشريع فمثلاً في العراق 1950، مصر 1957، لبنان 1963، الجزائر 1964، تونس والمغرب 1967... الخ، ونصت كل التشريعات على الأسس العامة للرقابة على البنوك ومراقبة الائتمان وإدارة الاحتياطي والتحويل الخارجي... الخ .

- كما ظهرت منشآت مالية جديدة وهامة في السبعينات من أهمها: مؤسسة تمويل قطرية، مؤسسة تمويل مشتركة، ظهور بنوك إسلامية وعددها الآن زيد عن الأربعين وأولها تأسس في الإمارات العربية المتحدة سنة 1974.

وللتوضيح أكثر سوف يتضمن هذا المطلب اتجاه السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك دولة الأردن.

الفرع الأول: اتجاه السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية

ترتكز السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي، ويضفي هذا الربط القائم منذ ما يقرب من ثلاثة عقود مصداقية على السياسة النقدية، غير أن هذا الربط يعني أيضاً أن المملكة لديها قدر محدود من مرونة التصرف في إبطار السياسة النقدية نظراً لأن أسعار الفائدة الأساسية قصيرة الأجل تتبع عن كثب أسعار الفائدة على قروض الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

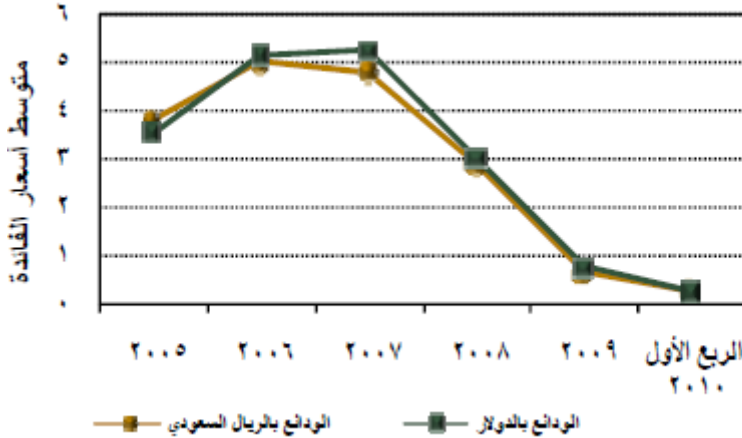
1. : تطور أسعار الفائدة في المملكة العربية السعودية: انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف المحلية في المملكة العربية السعودية لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2009 نتيجة المزيد من التخفيضات

¹ صندوق النقد العربي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، 2014، ص:38.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

التي أجرتها المؤسسة على معدل العائد الرسمي على إتفاقيات إعادة الشراء المعاكس* وذلك إنسجاماً مع إتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية الشكل التالي يوضح تطورات معدل الفائدة¹، وذلك بسبب هبوط أسعار الفائدة القصيرة الاجل الى أدنى مستوياتها وإنحسار طلب القروض ما بين البنوك السعودية.

الجدول رقم (11-1) تطور معدلات الفائدة في المملكة العربية السعودية (2005-2009)



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير السادس والأربعون أحدث التطورات الاقتصادية 2010، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، السعودية، ص:47.

نلاحظ من خلال الشكل التالي انخفاض في معدلات الفائدة منذ عام 2008 وذلك نتيجة لقيام الدولة بإجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بهدف تشجيع ودعم قدرة المؤسسات المالية على منح الإئتمان، والتي تأثرت بمشكلة نقص السيولة بسبب ارتباط قيمة عملتها بالدولار تماشياً مع التخفيضات التي أجراها البنك الفيدرالي الأمريكي.

2. تحليل السيولة المحلية ومعدلات التضخم و في المملكة العربية السعودية: تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى المحافظة على النمو المتوازن بين السيولة المحلية وإجمالي المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم ذلك في إستقرار الأسعار المحلية وقد إستمر عرض النقود بتعريفه الواسع (3M) في الإرتفاع خلال الفترة (2000-2010)، وبلغ حوالي 1.0234 مليار ريال بنهاية شهر أغسطس لعام 2010². كما يتضح من الرسم البياني :

* إتفاقية إعادة الشراء المعاكس: وهو سعر الفائدة الذي تمنحه سلطة النقد على ودائع البنوك لديها.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير السادس والأربعون أحدث تطورات الاقتصادية 2010، مرجع سابق، ص: 46,47.

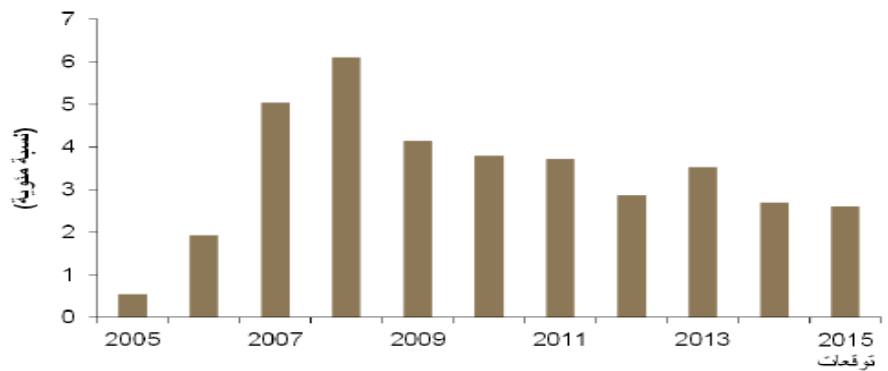
² صالح بن عبد الله العواد، السياسة النقدية، مرجع سابق، ص: 09.

الشكل رقم (1-12) تطور عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: صالح بن عبد الله العواد، السياسة النقدية، دورة مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين، 16 أكتوبر 2010، مؤسسة النقد العربي، ص: 12.

الشكل رقم (1-13) تطور معدلات تضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2015)*



المصدر: جدوى للاستثمار، ديسمبر 2014، على موقع www.jadwa.com/ar/download/2015_budget.../2015-saudi-budegt-1 تم الاطلاع بتاريخ 2015/04/19 على 20:22، ص: 11.

أن معدلات التضخم وبالرغم من الإرتفاع الكبير في معدله خلال عامي (2007-2008)، إلا أن معدلات التضخم في المملكة تتجه نحو النزول وذلك نتيجة ضعف الانتعاش الاقتصادي في دول العالم وقوة الدولار الأمريكي.

* توقعات 2015.

الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية في الأردن

يعتبر الأردن من الاقتصاديات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتميز أدائها الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد بدأ تطبيق برنامج للتحرير المالي والاندماج في الاقتصاد العالمي ضمن برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي ولقد إتخذت السياسة النقدية في الأردن إتجاهات متباينة بين التشدد والتساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية¹.

1. تحليل تطور معدلات نمو السيولة المحلية: والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو في السيولة في الأردن خلال الفترة (2002-2013)

الجدول رقم (1-6) تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الاردن خلال الفترة (2002-2013)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	7.03	12.43	11.68	16.96	14.12	10.61	17.28	9.34	11.46	8.12	3.43	9.69

المصدر: من أعداد الطالبة استناداً على

- صندوق نقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، مرجع سابق، ص: 349

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 397.

- صندوق نقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 مرجع سابق، ص: 411.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات نمو السيولة المحلية في الأردن خلال الفترة (2002-2013) متذبذب وغير مستقر بحيث بلغت اعلى مستوى لها خلال عام 2007 بمعدل نمو وصل الى 17.28 % مما ادى بالسلطات النقدية بتخفيض سعر الخصم خلال النصف الثاني لعام 2007²، وكان نتيجة لذلك وصول معدل نمو السيولة إلى أدنى مستوياته بـ 3.43% خلال عام 2012 نتيجة قيام البنك المركزي خلال عام 2011 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وذلك بهدف إحتواء الضغوط التضخمية³.

2.:: الاحتياطات الخارجية الرسمية في الأردن: وهي مجموع وسائل الدفع الحاضرة، التي تستخدم لسد العجز في ميزان المدفوعات، على أن تكون تتمتع بصفة القبول لدى الدول للوفاء بالتزاماتها، كما تبين قدرة الاستيرادية للدولة في الأمد القصير، وعادة تكون المدة بأشهر الاستيراد ويكون مصدر الاصول الخارجية صادرات الدولة من سلع وخدمات، والدخول الصافية لرؤوس الامول، وتحويلات الموجودين بالخارج نحو الداخل.

¹ طالب عوض، ومالك ياسين المحاذين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الاردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، جامعة الاردن، 2011، ص: 509.

² الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، مرجع سابق، ص: 129.

³ الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص: 134.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الجدول رقم (7-1) تطور الاحتياطات الرسمية الخارجية في الأردن* خلال الفترة (2002-2013)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	2,495	4,740	4,825	4,744	6,103	6,873	7,747	11,108	12,466	10,755	6,853	12,219
النسبة	6.	6.	9.	7.	2.	3.	8.	6.	4.	6.	5.	8.

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً على

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، مرجع سابق، ص: 349.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 430.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سابق، ص: 446.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتياطات الخارجية الرسمية في الأردن خلال الفترة (2002-2010) في تزايد مستمر إلا أنها انخفضت خلال عامي 2011 و 2012 لتبلغ على التوالي 10,755.6 و 6,853.5 بحيث بلغت نسبة الانخفاض إلى 36.3% خلال عام 2012¹، ثم تعاود الارتفاع من جديد خلال عام 2013 لتصل إلى 12,219.8 بنسبة بلغت 78.3% وذلك بفضل الحصول على التسهيلات إحترازية من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والإئتمان².

المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية في دول شمال إفريقيا

وفي هذا المطلب سنحاول تحليل اتجاهات السياسة النقدية في دول شمال إفريقيا.

الفرع الأول: اتجاه السياسة النقدية في تونس

يعمل النظام النقدي التونسي على ضمان توفير وسائل دفع الضرورية بما يتلائم وتطور الإنتاج، وتعود مسؤولية رسم السياسة النقدية إلى البنك المركزي التونسي الذي يتم العودة إليه في تحديد إحتياجات الاقتصاد التونسي إلى وسائل الدفع كما أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية التونسية يتمثل بصفة أولية في الدفاع عن قيمة العملة والسهر على استقرارها وعليه يعد العمل على ضمان إستقرار الأسعار الداخلية بصفة أساسية المهمة الأساسية التي يجب على البنك التونسي تحقيقها من خلال سياسته النقدية، بالرقابة على التداول النقدي وتوزيع القروض، ولم يتبدل هذا الهدف على مر الفترات وتم تركيز عليه بشكل أكبر خاصة بعد شروع تونس في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والإفتتاح على الاقتصاد العالمي، بالشكل الذي يكون فيه التحكم في التضخم عند مستوى يقترب من ذلك المحقق في الدول المجاورة، وهو ما يعني أن السياسة النقدية موجهة نحو تعزيز القدرة التنافسية

* بإستثناء الذهب

¹ الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مرجع سابق، ص: 196.

² الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سابق، ص: 200.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

للمنتجات التونسية في ظل اقتصاد يفتح يفتح بشكل متزايد على سوق الدولية. وللوصول إلى هذا الهدف النهائي المعلن يعمل البنك المركزي التونسي على تحقيق هدف وسيط وأساسي، والمتمثل في الربط بين معدل الزيادة في الكتلة النقدية ومعدل الزيادة في النشاط الاقتصادي¹.

1. تحليل تطور معدل نمو السيولة في تونس: يرتبط نمو السيولة في تونس وفي أي دولة غير نفطية على مدى ازدهار في نشاطها الاقتصادي والجدول الموالي يبين تطور في معدلات السيولة المحلية في تونس خلال الفترة (2013-2005).

الجدول رقم (8-1) تطور معدل نمو السيولة في تونس خلال الفترة (2013-2005)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	11.51 %	11.48 %	12/46 %	14.39 %	13.01 %	11.89 %	9.30%	7.48%	7.10%

المصدر: من اعداد الطلبة استناداً على

- الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، مرجع سابق، ص 349.
- الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 397.
- الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سابق، ص 411.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات نمو السيولة في تونس خلال الفترة (2013-2005) متذبذبة

وغير مستقرة بحيث تميزت الفترة الممتدة من 2005 الى 2008 بارتفاع في معدل النمو في السيولة كما تميزت سنتي 2009 و2010 بتراجع بسيط في معدل نمو السيولة وذلك نتيجة لتباطؤ في معدلات النمو في دول الاتحاد الأوروبي بسبب أزمة، غير أن الفترة الأخيرة من 2011 إلى غاية 2013 شهدت إنخفاض حاد في معدل النمو في السيولة وذلك بسبب تحولات السياسة التي شهدتها البلاد على خلفية ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وإتجاه الأفراد لسحب الودائع المصرفية، والتبعية الشديدة للبنوك لإعادة التمويل من البنك المركزي، مما أدى ببنك المركزي التونسي إلى خفض الاحتياطي الإلزامي أكثر من مرة خلال عام 2011 من 4.5% إلى 2% كما قام أيضا بتخفيض أسعار الفائدة لحث البنوك على منح الإئتمان².

2. تحليل تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في تونس: يمكن تحليل تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في

تونس في الجدول الموالي

¹ لونيس إكن، مرجع سابق، ص، ص: 136,135.

² صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 137.

الشكل رقم (1-14) تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في تونس خلال الفترة (2010-2013)



المصدر: البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع سنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، العدد 2، يناير/كانون الثاني 2014، ص:08.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن معدلات التضخم خلال عامي 2012 و2013 وصلت الى 6.1% مقارنة مع المتوسط البالغ 5.6% سنة 2012 و 3.3% في الفترة بين عامي 2000 و 2010 ويرجع سبب الإرتفاع إلى ارتفاع الإنفاق الكلي لدعم بين سنتي 2010 و2013 المخصص للطاقة والسلع الغذائية الأساسية¹.

الفرع الثاني: اتجاه السياسة النقدية في موريتانيا

إن السياسة النقدية هي العملية التي تمكن السلطات النقدية من تنظيم عرض النقود من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فمنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، والوظيفة التنظيمية المخصصة للسياسة النقدية تتجه شيئاً فشيئاً نحو تحديد هدف واحد للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار. وهذا التوجه لاحظناه أيضاً في السياسة النقدية الموريتانية من خلال التحول لهذه السياسة نحو تحقيق هدف استقرار الأسعار بعد فترة تميزت بالتوجه نحو أهداف السياسة الاقتصادية من النمو، والعمالة...إلخ.

1. تحليل تطور معدلات التضخم في موريتانيا: إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية الموريتانية هو حفظ

استقرار الأسعار وعدم الإخلال بهذا الهدف وفيما يلي جدول لتطور معدلات التضخم في موريتانيا.

¹ البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع سنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجع سابق ص: 08.

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

الجدول رقم (9-1) تطور معدلات الفائدة في موريتانيا خلال الفترة (2001-2008)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة	7.7	5.4	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3	7.3

المصدر: سيدي ولد أسلويم، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة بين البنك المركزي الموريتاني (BCM) وبنك الجزائر (BA) خلال العشرية (2000-2010)، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر بالقائد، تلمسان، 2009-2010)، ص ص: 128,129.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم عرف تذبذب بين الإرتفاع والإخفاض خلال الفترة (2001-2008) ففي سنة 2001 وصل معدل التضخم إلى 7.7% نتيجة إتباع سياسة نقدية توسعية حيث شهد معدل التضخم في سنتي (2002-2003) إنخفاضا حيث وصل إلى 4.4% ثم 5.3% ثم عاود الارتفاع في سنتي (2004-2005) ليصل إلى 10.4% و 12.1% على التوالي وهذا الإرتفاع راجع إلى ارتفاع سعر صرف اليورو وأسعار النفط، ثم انخفض في سنة 2006 ليصل هذا المعدل إلى 6.2% نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة الممارسات المنافية للمنافسة وتصدير النفط وذهب خلال هذا العام بالإضافة إلى سياسات معقنة للصرف مما أعاد الثقة للعملة الوطنية، ثم عاود الارتفاع من جديد ليصل إلى 7.3% سنة 2007 وهذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع المطرد لأسعار النفط وأسعار المواد الغذائية وستمر في الاستقرار بنفس المعدل في السنة الموالية بسبب إتباع سياسة نقدية ومالية حذرة بالإضافة إلى إتباع سياسة صرف ملائمة لكبح ارتفاع الأسعار.

2.: تحليل تطور معدل إعادة الخصم في موريتانيا: يتوفر لدى البنك المركزي الموريتاني أداة وحيدة لإعادة التمويل البنوك ويطلق عليها اسم "نسبة الفائدة شبك مبادلة السيولة بسندات الخزينة".

الجدول رقم (10-1) تطور معدل إعادة الخصم في موريتانيا (2000-2008)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة	15%	11%	11%	11%	11%	14%	14%	12%	12%

المصدر: سيدي ولد أسلويم، فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة بين البنك المركزي الموريتاني (BCM) وبنك الجزائر (BA) خلال العشرية (2000-2010)، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر بالقائد، تلمسان، 2009-2010)، ص ص: 128,129.

وصل معدل إعادة الخصم نسبة 15% سنة 2000 وهي تمثل أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وهذا يعتبر مؤشرا غير جيد نظرا لإعتماد البنوك في إعادة التمويل على البنك المركزي، ثم شهد هذا المعدل إنخفاض في سنة 2001 حيث وصل إلى 11% خلال هذا العام وهو أقل معدل طيلة الفترة المدروسة وهذا يدل على أن الحالة المالية للبنوك أصبحت جيدة ثم عاود الارتفاع من جديد خلال سنتي (2005-2006) كما تميزت سنة 2007 و2008

الفصل الأول..... الخلفية النظرية للسياسة النقدية

بهبوط خفيف لنسبة الفائدة ويعود ذلك التطور الإيجابي لنسب الفائدة إلى تخفيف نسبة الفائدة المركزية التي يعتمدها البنك المركزي.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل مكافحة الإختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى. مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود الأزمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية وهي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع إعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة من قبل النقديون، الذين إعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية.

وكذلك فإن إبتجاهات السياسة النقدية وأهميتها كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء التفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى.

تمهيد

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للإستعمار الأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل أقصى مجهودات لبعث التنمية في جميع المجالات وخاصة النشاط المالي والمصرفي، فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وكما حاولت مع البعض الآخر، وبذلك أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم من متطلبات الاقتصاد الوطني.

قبل سنة 1990 لم تكن للسياسة النقدية في الجزائر وزنها الحقيقي، فقد ظلت مهمشة طيلة مرحلة التخطيط المركزي المعتمد آنذاك، ولكن بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10، حدثت نقطة تحول كبيرة في إعادة الاعتبار للسياسة النقدية، وخاصة منها إصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية تجنبنا لوقوع في مصيدة التضخم والافراط في الطلب على النقود، وضمان السير الجيد للسوق النقدية من خلال تحكمه في أدوات السياسة النقدية. وبعد إستعرانا لتحليل اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحليل بعض متغيرتها نظريا سنحاول أن ندعم هذا التحليل من خلال تقديم دراسة قياسية للعلاقة السببية ما بين أهم المتغيرات للسياسة النقدية.

وعليه حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: نظرة للإصلاحات النقدية في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).
- ❖ المبحث الثالث: دراسة وتحليل بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2014).

المبحث الأول: نظرة للإصلاحات النقدية في الجزائر

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل في تطوره، والتي كان من أهمها مرحلة إصلاحات سنة 1990 أين عرف انفتاحا على العالم الخارجي، وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية غير مصرفية، ويشكل هذا الجهاز عصب الاقتصاد الوطني بوصفه الممول الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال، بالإضافة إلى عرض هيكله وأهم مؤثراته وأهم التحديات التي يواجهها.

المطلب الأول: الإصلاح المصرفي قبل قانون النقد والقرض

تعرض النظام المصرفي الجزائري منذ الإستقلال حتى نهاية الثمانينات إلى بعض التحولات والتعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها في بداية الأمر إرادة الانفصال والاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر، وفي فترة لاحقة الامتثال إلى إرادة القيادة السياسية من خلال المخططات التنموية وأخيرا الالتزام بما أمّلته مقتضيات الاقتصاد الحر من خلال اللجوء إلى العادات والتقاليد البنكية¹.

ويمكن أن نورد فيما يلي أهم مراحل الإصلاح التي شهدتها الجهاز المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض:

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1971-1985

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، حيث تم تحديد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من خلال ما ورد في مادة 07 لقانون المالية لسنة 1971 ومن بين تلك طرق نذكر²:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
 - قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
 - التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف وزارة المالية.
- المبادئ التي حكمت السياسة التمويلية في هذه المرحلة³:

1.. مبدأ مركزية الموارد المالية: حيث على أساسه يتم حصر الموارد المالية في الخزينة العمومية والبنوك التجارية بغرض استغلالها بشكل أمثل.

2.. التوزيع المخطط للائتمان: حيث أسندت عملية الوساطة المالية إلى البنوك وقسمت الاستثمارات إلى:

- استثمارات المشاريع العامة: تمول مباشرة من طرف الخزينة العمومية؛

¹ حليلة قمرى، تطور أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 28.

² شافية بن عيسى، أثر وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3، 2010-2011، ص: 109، 110.

³ عادل زقير، تحديث جهاز مصرفي عربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص: 128، 129.

- استثمارات منتجة طويلة الأجل : يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة العمومية؛

- استثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الأجل : تمويل بواسطة البنوك.

3. مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية : حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها الوسيط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات مع التزامها بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن كيفية استعمال المؤسسات للأموال.

4. التوطين المصرفي الموحد : حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد، وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا بغرض تدعيم مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية.

5. منع التمويل الذاتي : حيث لا يمكن للمؤسسات تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية فهي مجبرة على طلب التمويل من البنوك.

6. تخصص البنوك : حيث يتخصص كل بنك في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع ولقد بدأت مع الثمانينات إصلاحات هيكلية، بدأت بإنشاء بنكين: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أنشئ بتاريخ 13 مارس 1982 خصيصا لتمويل الأنشطة الفلاحية وأنشطة الإنتاج الفلاحي، وبنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أبريل 1985 تم إنشاء بنك محلي سمي بنك التنمية المحلية يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية¹.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1986-1989):

ومن أهم هذه الإصلاحات في هذه المرحلة و سنوردها في التالي:

1. إصلاحات 1986:

في الإصلاح المالي لسنة 1971 لم يكن للجهاز المصرفي دور يذكر، حيث اقتصر فقط على الإصدار ومراقبة الائتمان والصراف لصالح السلطة فقط، وكانت الخزينة هي التي تقوم بالنشاط الائتمان الطويل الأجل بصفة مركزية، وتبقى البنوك عبارة عن شبائيك أو صناديق، بالإضافة إلى أزمة 1886 انهيار مداخيل الجباية للبتروولية، أدت بالسلطات الى إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية والتي تجسدت في إدخال إصلاح جذري على الوضعية البنكية من خلال القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض. كما كانت أهم الأفكار التي تضمنها القانون تتجسد في النقاط التالية:

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك؛

- وضع نظام مصرفي على مستويين حيث تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛

¹ محمد فودوا، السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مسايرة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 146.

- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بوسع البنوك أن تتسلم الودائع وتمنح القروض مهما كان الشكل والمدة كما استعادت حق متابعة القرض وردده؛
- تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل وتغيب مركزية الموارد المالية؛
- إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل في المجلس الوطني للقرض للجنة التقنية للبنك.

2.: إصلاحات 1988 القانون التكميلي رقم 06-88

لم يخل قانون 1986 من النقائص و العيوب، فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 .
وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 06-88 المعدل والمتمم للقانون 12-86، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية¹:

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصادي كلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المالي²؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

وعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلا أنه ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها ولم يتعدى دورها كونها أصبحت مجرد أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها، مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية

¹ بن علي بالعزوز عاشور كوش، مداخلة بعنوان: واقع المنظومة المصرفية والمنهج الإصلاح، ملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسينية بن بو علي، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 495.

² عادل زقير، مرجع سابق، ص: 130

الجزرية التي عاشتها المنظومة المصرفية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ويجدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية¹.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض أهدافه ومبادئه

يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعا يعكس اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعد من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.

الفرع الأول: قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الإقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تغز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينيات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة إلا أن الإهتمامات المبرمجة أنصبت على النظام النقدي بدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويتركز السلطة في "بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، ويفتح مجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأم الجزائر متوجهة نحو إقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغمننا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إدارتا وتسييرا، ويجب أن نشير إلى أن هذا القانون أتى لإعادة إدخال العقلانية الإقتصادية على مستوى البنوك والمؤسسات والسوق².

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 إلى تحقيق مايلي³:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- ✓ رد الإعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة 04,58,59 من القانون)؛
- ✓ ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود؛
- ✓ تشجيع الإستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- ✓ إلغاء مبدأ تخصيص البنوك وتحديد وتوضيح النشاطات المنطوية بالبنوك والهيئات المالية؛
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، بورصة القيم المنقولة؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹ شافية بن عيسى، مرجع سابق، ص: 116.

² فاروق تشام، أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الإقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ص: 12.

³ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-14-1990 الجريدة الرسمية، العدد 14

الفرع الثالث: مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد جاء قانون 90-10 بمبادئ جديدة يركز عليها النظام البنكي ونوردها في النقاط التالية:

1.: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتحدد القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد, وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حيث كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي¹, ونتيجة لذلك فإنه لم تكن هناك أهداف نقدية بحيث بل الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة².

2.: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: إن الخزينة العمومية كانت تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لها وذلك باللجوء الى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد, وهذا كون تركيبة ونمط النظام التمويلي السابق كان يمتاز بالسهولة في الجوء الى الموارد المالية لتمويل عجز الخزينة, الامر الذي خلق تداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية, الأمر الذي احدث تشابكا بين الأهداف التي قد لا تكون دائما متجانسة. ومع صدور قانون النقد والقرض فقد تم اعتماد الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة, وعليه فالخزينة العمومية أصبحت غير حرة فيما يخص تمويل عجزها عن طريق الاستفادة التلقائية من منح التمويل بلا حدود ودون أي قيد ولا شرط من قبل البنك المركزي, ونتيجة لذلك ففي ظل هذا الاصلاح أصبحت الخزينة العمومية مجبرة للإمتثال والخضوع الى بعض القواعد والإجراءات التنظيمية لعملية التمويل³.

3.: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الإستثمارات المؤسسات العمومية, ونتيجة لذلك همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات فجاء قانون نقد والقرض ليضع حد لذلك, فأبعدت الخزينة من منح القروض الإقتصادية, ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة, ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشروع⁴.

4.: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: إن السلطة النقدية في السابق كانت مشتقة من مستويات عديدة, فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية, وكانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها, وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يتمثل السلطة النقدية لإحتكاره إمتياز إصدار النقود⁵. وبصدور قانون 90-10 لغى هذا التعدد

¹ فريد بن جريبيح, "حوكمة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم تسيير, تخصص مالية محاسبة, جامعة عمار ثليجي, الأغواط, الجزائر, 2012-2013, ص: 98.

² حجيلة قميري, ص: 40

³ نفس المرجع, ص, ص: 40,41.

⁴ الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديوان المطبوعات الجامعية, 2001, ص: 196

⁵ هدى لونيبي, إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة (1990-2009), مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم

التسيير وعلوم التجارة, قسم العلوم الاقتصادية, فرع النقود والبنوك, جامعة الجزائر 3, سنة 2010-2011, ص 67

في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة على أية جهة كانت, ووضع هذه السلطة النقدية في دائرة ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقرض وحيدة ليضمن إنسجام السياسة النقدية, ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية, وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد لتفادي التعارض بين الأهداف النقدية¹.

5.5: وضع نظام بنكي على المستويين: جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على المستويين. بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها, كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. وبفضل المكانة التي يحتلها بنك البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهداف النقدية وتحكمه في السياسة النقدية. وبذلك فإن إصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار الوحدات الاقتصادية الغير مصرفية وحدها, وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه والجهاز المصرفي².

المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض

أعطى قانون النقد والقرض 90-10 تنظيم جديد للجهاز المصرفي الجزائري وهو على النحو التالي:

الفرع الأول: بنك الجزائر

تعرف المادة رقم 11 من قانون النقد والقرض 90-10 البنك المركزي بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي" وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع الغير بإسم "بنك الجزائر" كما يخصص بنك الجزائر إلى القواعد المحاسبية والتجارية بإعتباره تاجرًا, في تعاملاته مع الغير³, ورأسماله مكتتب من طرف الدولة ويتم تحديده بموجب القانون "المادة 14" كما أتيحت له القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك⁴.

ويتولى إدارة بنك الجزائر هيئات منحها المشرع صلاحيات تتمثل في محافظ وثلاث نواب يساعده في أداء مهامه ومجلس النقد والقرض والمراقبين.

1.: المحافظ ونوابه: يقوم المحافظ بإدارة وتسيير ومراقبة البنك المركزي ويعاونه في ذلك ثلاث نواب⁵, ويعين هذا هذا المحافظ ونوابه بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية⁶, لمدة ست سنوات وخمسة سنوات على الترتيب قابلة للتجديد

¹ حجلة قمبري مرجع سابق, ص: 41.

² علي بطاهر, مرجع سابق, ص: 158.

³ المادة رقم 13 من قانون نقد والقرض.

⁴ المادة رقم 16 من قانون النقد والقرض.

⁵ المادة رقم 19 من قانون نقد والقرض.

⁶ المادة رقم 20 من قانون النقد والقرض.

مرة واحدة وتنتهي مهام المحافظ ونوابه بمرسوم كذلك في حالة العجز الصحي أو خطأ فادح¹.
ويقوم المحافظ بتحديد مهام وصلاحيات كل واحد من نوابه², ويمكن أن تستشير الحكومة في المسائل التي تخص النقد والقرض مباشرة أو التي تكون لها إنعكاسات على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

2.: مجلس النقد والقرض: إن من أهم ماجاء به قانون النقد والقرض هو إنشاء مجلس النقد والقرض وذلك نظرا للمهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له, حيث يؤدي مجلس النقد والقرض وظيفتين في آن واحد ووظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية, كما يتشكل المجلس من المحافظ ككرئيس ونوابه الثلاثة وثلاث موظفين سامين يعينون بمرسوم حكومي, كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الثلاثة إذا إقتضت الضرورة³.

كما أن صلاحياته حسب المادتين 42 و43 من القانون مايلي:

- ✓ حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي؛
- ✓ إصدار الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي؛
- ✓ التدخل في نظام الذي يطبق في البنك المركزي؛
- ✓ يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا إقتضى الأمر؛
- ✓ تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة؛
- ✓ إجراء المصالحات والمعاملات يكون بترخيص منه؛
- ✓ توزيع الأرباح ضمن شروط المنصوص عليها.

الفرع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية

1.: البنوك التجارية: حسب قانون النقد والقرض فإن البنوك التجارية عبارة عن أشخاص معنوية⁴, مهمتها العادية والرئيسية أن تقوم بعمليات الآتية: جمع الودائع من الجمهور, ومنح القروض, وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها⁵

2.: المؤسسات المالية: تعرف المؤسسات المالية حسب قانون النقد والقرض بأنها أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور⁶, أي أن هذه المؤسسات المالية تقدم قروض مثل البنوك التجارية شرط أن تكون هذه القروض من رأسمالها ومن قروض المساهمة والإدخار طويلة الأجل. دون أن تكون مصدرها من الجمهور.

¹ المادة رقم 22 من قانون النقد والقرض.

² المادة رقم 29 من قانون النقد والقرض.

³ الطاهر لطرش, مرجع سابق, ص: 201.

⁴ المادة رقم 114 من قانون النقد والقرض.

⁵ المواد من 110 إلى 113 من قانون نقد والقرض.

⁶ المادة 115 من قانون النقد والقرض.

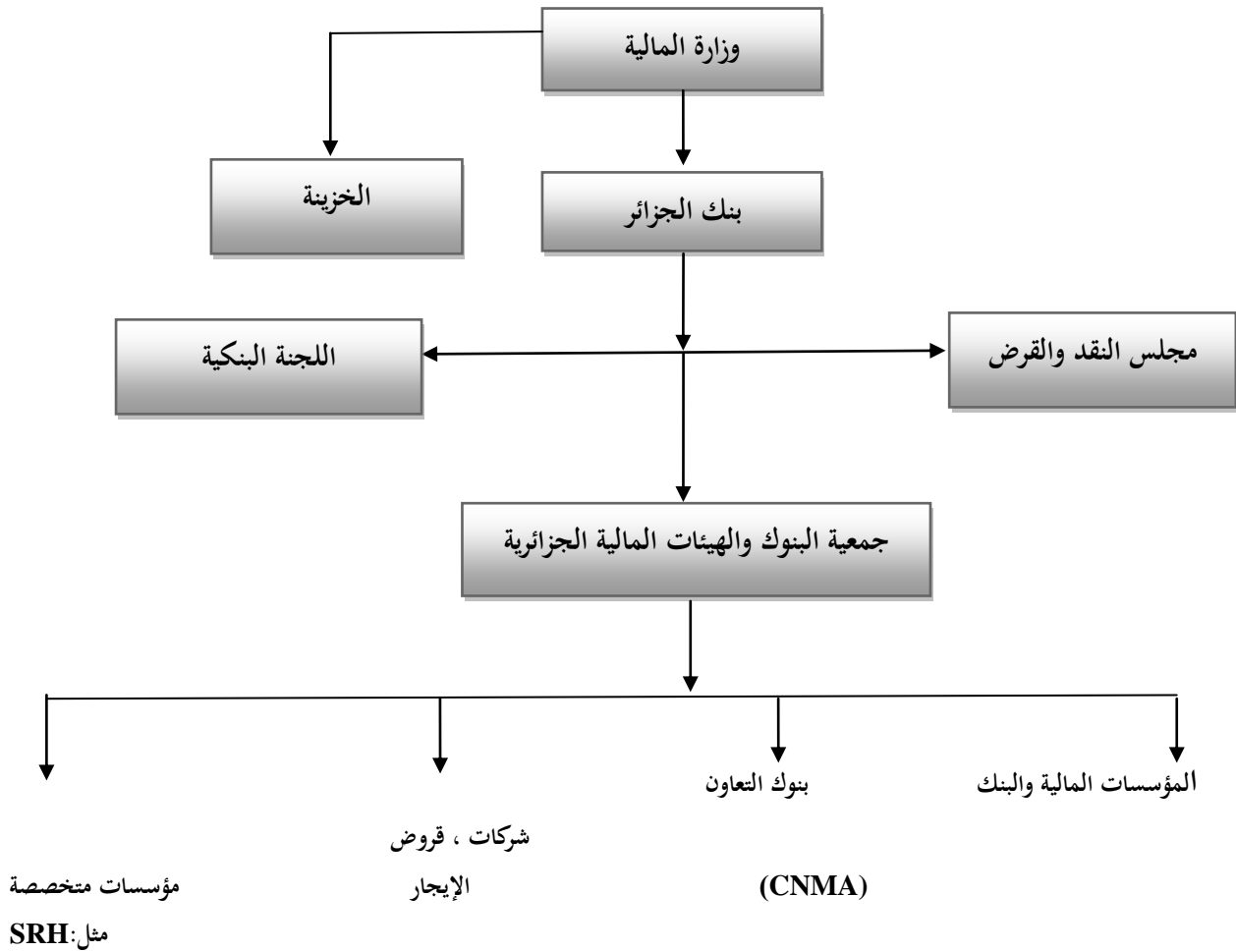
3.: المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية: أتاح قانون 90-10 إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ماجاء في المادة 127 من القانون, وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل¹. وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية منها²:

✓ تحديد برامج النشاط؛

✓ الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة؛

✓ القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية مع منح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل:

الشكل رقم (1-2): مكونات الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر



Source: Abdelkrim Sadeg, Le Système bancaire Algerien, la nouvelle réglementation ,edition imerie A, ben,Alger,2004,P:46.

¹ المادة 130 من قانون النقد والقرض.

² تم تعديل هذا النظام بالنظام 2000-02 المؤرخ في 02-04-2000.

الفرع الثالث: هيئات الرقابية في النظام المصرفي:

تم إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة البنوك والمؤسسات المالية، وفقا لقانون النقد والقرض ومنها:

1.: لجنة الرقابة المصرفية: نصت المادة 143 من قانون النقد والقرض على إنشاء لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وتطبيق العقوبة على المخالفات المثبتة وتشكل اللجنة المصرفية من¹:

- ✓ المحافظ أو من نائب المحافظ الذي يحل محله كرئيس ومن أربعة أعضاء؛
- ✓ قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا ويقترجهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد الاستطلاع رأي مجلس الأعلى للقضاء؛
- ✓ عضوين يتم إختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترجهما الوزير المكلف بالمالية.

كما أن صلاحيات لجنة الرقابة المصرفية متعددة ويمكن 'جمالها في مايلي²:

- ✓ إجراء الرقابة على الوثائق والمستندات في مقرات البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ متابعة مدى إستفاء البنوك للمتطلبات التي يفرضها القانون، كنسبة الأموال الخاصة إلى الإلتزامات، معامل السيولة المطبق، نسبة بين الإيداع والتوظيفات وعند الإخلال بقواعد حسن السلوك المهني تقرر إتخاذ مجموعة من التدابير كاللوم والإنذار، ضرورة العمل على إعادة التوازن المالي والتصحيح، أو حتى إلى تعيين مدير مؤقت إذا إستدعى الأمر لذلك، إضافة إلى ذلك، يمكن للجنة إتخاذ تدابير أخرى من بين التدابير المقترحة في المادة 156 من قانون النقد والقرض.

2.: مركزية عوارض الدفع: بموجب النظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 مارس 1992 تم إنشاء مركزية عوارض الدفع المكونة من كل أسماء الوسطاء الماليين، والتي تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند إسترجاع القروض أو تلك التي لها علاقة بإستعمال مختلف وسائل الدفع³.

3.: جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة: تتمم مركزية عوارض الدفع بجمع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع المتعلقة بالقروض أو بأدوات الدفع أما هذا الجهاز فيتولى مهمة ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع وهي الشيك، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب نظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات للزبون⁴.

¹ المادة رقم 114 من قانون النقد والقرض

² لونيس إكن، مرجع سابق، ص: 156-157.

³ نور الدين نوري، "دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص: 52.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 211.

المطلب الرابع: تطورات التشريع المصرفي بعد قانون النقد والقرض

لقد جاءت هذه التشريعات في ظرف تميز بضعف أداء الجهاز المصرفي, وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري, والذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر بإعتباره السلطة النقدية.

الفرع الأول: تعديل قانون النقد والقرض:

ظلت الجزائر ومنذ بداية التسعينيات تطبق سياسات الإصلاح الإقتصادي والتحرير المصرفي, حيث تم وضع عدد من البرامج في إطار الإستراتيجية الشاملة للإصلاح النقدي, كما تم إجراء عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية المتمثلة في:

1.: الأمر 01-01 الصادر في 27_02-2001: يهدف إلى فصل مجلس النقد والقرض إلى جهازين¹:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يتكفل ويشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر والأمرية 01-01 تبقي وتحافظ على نفس التكوين للمجلس الإداري السابق لبنك الجزائر يعني (المحافظ يعين بقرار رئاسي مع 3 نواب له, و3 موظفين يعينهم المحافظ)
- الثاني يختلف عن الأول ويتمثل في مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

2.: الأمر الرئاسي 11-03 الصادر في 26-08-2003: المتعلق بالنقد والقرض التي عرفها قانون النقد والقرض خاصة بعد الأزمات التي عرفتتها بعض البنوك الخاصة (بنك الخليفة وبنك الصناعي والتجاري الجزائري) وذلك بمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي, وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والإستمرار في تعميق مسار الإصلاحات حيث مست هذه التعديلات جملة من المواد وكانت تهدف أساسا إلى تحقيق ثلاث أهداف²:

1.2.: السماح لبنك الجزائر بممارسته أحسن لصلاحياته عن طريق:

- فصل صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض, وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة للمحافظ ونوابه وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية "المادة 58 من الأمر 11-03"؛
- تدعيم إستقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

2.2.: تقوية الإتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات (الإستخدامات) الخارجية والدين الخارجي؛

¹ بوبكر مصطفى, محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في فترة 1995-2006, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, فرع نقود ومالية, جامعة الجزائر3, 2009-2010, ص: 135.

² فريد بن جريبع, مرجع سابق, ص: 112.

- إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛
 - التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي, والعمل على توفير الأمن المالي للبنك.
- 3.2.:** توفير أحسن حماية للبنوك ولإدخار الجمهور عن طريق:
- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص إعتقاد البنوك ومسيرتها, وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين للشروط وقواعد العمل المصرفي؛
 - إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع؛
 - توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

الفرع الثاني: النظام الصادر في 2004

يمثل النظام الصادر في 2004, إجراء مكملًا لخطوات إصلاح 2003 حيث تمثلت أهم قوانين في¹:

1.: الأمر رقم (04-01): الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العالمية بالجزائر, فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ500 مليون دج وبـ10 مليون دج للمؤسسات المالية, أما بصدر النظام رقم 04-01 أصبح على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن تملك عند تأسيسها رأسمال محمرا كليا ونقدا ياوي على الأقل 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

2.: الأمر رقم (02-04): الصادر في 4 مارس 2004, الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر, وبصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي إجباري بين (0% و15%) كحد أقصى².

3.: الأمر رقم (03-04): الصادر في 4 مارس 2004, الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية, ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودايعهم من بنوكهم, ويودع الضمان لدى بنك الجزائر, حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية, وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية, تقدر بمعدل سنوي 1%(حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية³.

¹ بشير عيشي, عبد الله غانم, المنظومة المصرفية غير الإصلاحات الاقتصادية إنجازات وتحديات-, مداخلة في الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة(منافسة,مخاطر, تقنيات) جامعة جيجل, يومي 667 جوان 2005, ص: 09.

² صليحة بن طلحة, بوعلام معوشي, دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات-, جامعة شلف, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية, يومي 14-15 ديسمبر 2004, مجمع النصوص, ص: 486.

³ نفس المرجع السابق, ونفس الصفحة.

المبحث الثاني: إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي تنعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مساندة هذه التطورات قامت الجزائر بالعديد من تغييرات المؤسساتية والهيكلية على مستويات عدة.

المطلب الأول: إتجاه السياسة النقدية في الفترة 1990-1994

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي و المالي الجزائري و دور السياسة النقدية، فبصدور قانون النقد والقرض 90-10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، حيث أسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية المتبعة منذ سنة 1990 حيث تم التحسيد الفعلي لفصل الدائرة المالية عن الدائرة النقدية - الذي تحدثنا عنه سابقاً - وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنوياً، فضلاً عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة؛ الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية. لذلك خلال هذه المرحلة بدأت تتضح معالم السياسة النقدية في الجزائر من خلال تفعيل رقابة البنك المركزي على نشاط البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك وآخر ملجأ للنظام الائتماني ككل، ومن ثمة أصبح يؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وما لذلك من آثار على التوسع النقدي في الجزائر.

و يمكن تقسيم التطورات النقدية منذ سنة 1991 إلى فترتين متضادتين تعكس كل واحدة منهما التغيير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي، فخلال الفترة 1992 - 1993 كانت السياسة النقدية توسعية أساساً، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجزات الكبيرة في موازنة الدولة و إحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى إحتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بينما على العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداءً من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم ودعم استقرار سعر الصرف 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم و دعم إستقرار سعر صرف¹.

¹ عبد الله منصور، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006)، ص:330.

الفصل الثانيدراسة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري 1990-2014

فالتوجه الأساسي للسياسة النقدية خلال الفترة الأولى، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة وإحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة¹، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي إنتهجتها الحكومة في السابق بإعتماد برنامج الإستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المعقدتين في سنتي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلية المؤسسات العامة.

1.: تحليل تطور الكتلة النقدية (1990-1994): سيتم تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد

الجزائري بالتطرق إلى عرض النقدي وتحليل مقابلات العرض النقدي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (2-1) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1994)

الوحدة: مليار دج

نسبة العرض النقدي من %PIB	العرض النقدي M3***	ودائع (CNEP)	العرض النقدي M2**	الودائع لأجل (شبه النقد)	عرض النقود M1*	الودائع تحت الطلب	النقود الائتمانية	البيان
77.29	428.5	85.62	343.00	72.92	270.08	135.14	134.94	1990
59.56	513.47	99.41	415.27	90.27	324.99	167.79	157.20	1991
59.00	634.1	115.20	515.90	146.18	369.71	184.86	184.85	1992
63.83	759.42	135.82	627.42	180.52	446.90	235.59	211.31	1993
58.18	865.41	151.54	723.51	247.68	475.83	252.84	222.98	1994

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على:

- la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algérie, Statistiques Monétaire 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger,P:48-57.

- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17، ديسمبر 1996، الديوان الوطني للإحصاء.

(*) : عرض النقود M1 = النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب.

(**) : العرض النقدي M2 = عرض النقود M1 + الودائع لأجل (شبه النقد).

(***) : العرض النقدي M3 = العرض النقدي M2 + ودائع(CNEP).

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M1، وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي إنتقلت من 270.08 مليار دج إلى 475.83 مليار دج سنة 1994 وهو ما

¹ بلعوز بن علي و عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث إقتصادية عربية، العدد: 41، شتاء 2008، الكويت، ص:30.

يمثل تضاعفاً تقريباً 2 مرة، والملاحظ أيضاً ارتفاع النقود في التداول من 134.94 مليار دج إلى 222.98 مليار دج أي بمقدار 85.04 مليار دج، وبخصوص الودائع تحت الطلب فقد إرتعت هي أيضاً من 135.14 مليار دج إلى 252.84 مليار دج.

أما العرض النقدي $M2$ فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 نمواً يقدر بـ 23%، ليحقق سنة 1990 قيمة 343 مليار دج وهي إرتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 التي حققت 723.51 مليار دج، نتيجة لإرتفاع ودائع لأجل بحيث حققت سنة 1990 ما قيمته 72.92 مليار دج لتصل سنة 1994 إلى 247.68 مليار دج¹. كما أن ودائع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في زيادة مستمرة وبتالي نمو مستمر ل $M3$ ولقد عرف العرض النقدي إنخفاضاً من 77.29% إلى 59% بين سنتي 1991-1992 وذلك نتيجة للإتفاق الإئتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه في سنة 1993 إرتفع العرض النقدي بنسبة 63.83% من الناتج المحلي الخام لتتخفص سنة 1994 بنسبة 58.18% من الناتج المحلي الخام.

2.: تحليل تطور مقابلات العرض النقدي (1990-1994)

تتكون مقابلات العرض النقدي من الأصول والديون التي تقابل عملية الإصدار وخلق النقود من طرف النظام المصرفي، وتنقسم إلى الأصول الخارجية* و ما يعرف بالإحتياطات الصرف والقروض للاقتصاد** والقروض للدولة***.

¹ محمد لكصاسي، الوضع النقدي وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص: 03.

* تتكون الأصول الخارجية أو ما يعرف بإحتياطات الصرف من مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وهي ناتجة عن حاصل كل من الصادرات والسلع والخدمات والمداديل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل.

** وهي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للمتعاملين الإقتصاديين غير الماليين وتشمل هذه القروض نوعين هما القروض الصادرة عن المصارف التجارية لصالح الأعوان الإقتصاديين بإستعمال الشيكات والقروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى المصارف التجارية وذلك بإستخدام أداة سياسة إعادة الخصم.

*** تمثل قروض الدولة بتسبيقات بنك الجزائر، الإكتتاب في سندات الخزينة من طرف المصارف التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

الجدول رقم (2-2) : تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (1990-1994)

(الوحدة: مليار دج)

1994	1993	1992	1991	1990	البيان
60.39	19.61	22.64	24.28	6.53	الأصول الخارجية
67.52	(15.63)	(6.75)	226.72	-	معدل النمو%
7.42	2.56	3.42	4.77	1.55	نسبة التغطية****%
468.53	527.83	226.93	158.97	167.04	قروض للدولة
(11.23)	132.59	42.75	(2.89)	-	معدل النمو%
56.13	68.76	34.29	31.23	39.72	نسبة التغطية%
305.84	220.24	412.31	325.84	246.97	قروض للاقتصاد
36.64	28.69	62.29	64.00	58.73	نسبة التغطية%
38.86	(46.50)	26.53	31.95	-	معدل النمو%

Source: la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, Statistiques Monetaires 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger:48-57.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (2-2)، أن الأصول الخارجية أو إحتياطات الصرف قيمها متذبذبة خلال الفترة ففي سنة 1990 قدرت قيمتها بمقدار 6.53 مليار دج و إرتفعت سنة 1991 لتحقق 24.28 مليار دج أي بمعدل نمو قدر بـ 226.72 % وبنسبة تغطية 4.77 % بعد أن كانت 1.55 % في سنة 1990 من مجموع مقابلات العرض النقدي، وهذا التذبذب نتيجة تغير أسعار النفط ليرتفع من 21.5 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 28.85 دولار للبرميل سنة 1991¹، إلا أنها إنخفضت في سنة 1992 و 1993 لتحقق على التوالي 22.64 و 19.61 مليار دج بإنخفاض مقداره 3.03 مليار دج و إنخفض معدل النمو نتيجة الإنخفاض في الأصول الخارجية وبنسبة 6.75 % ، وفي سنة 1994 إرتفعت الأصول الخارجية بصورة كبيرة ليحقق 60.39 مليار دج أي تقريبا ثلاث مرات بالمقارنة مع السنة الماضية، بمعدل نمو مرتفع قدر بـ 67.52 % وبنسبة تغطية 7.42 % . أما فيما يخص قروض للدولة فقد إنخفضت سنة 1991 لتحقق 158.97 مليار دج بعد أن كانت قد حققت 167.04 مليار دج سنة 1990 بمعدل نمو منخفض يقدر بـ 2.89 % وبنسبة تغطية 31.23 % من مجموع مقابلات العرض النقدي، ثم تعود للإرتفاع سنتي 1992 و 1993 ليصل معدل النمو 132.59 % في سنة 1993 ثم يعود إلى الإنخفاض سنة 1994 بقيمة 468.53 مليار دج بمعدل نمو سلبي قدر بـ 11.2- % وبنسبة تغطية 56.13 %، وهذا الإنخفاض جاء نتيجة الإتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي ينص على إلتزام الصرامة في السياسة المالية. وأما قروض للإقتصاد فخلال الفترة 1990-1992 فكانت في تزايد مستمر بحيث إنتقلت من 246.97 مليار دج

**** نسبة التغطية هي عبارة على حصة كل مقابل في تغطيته للعرض النقدي.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: 268.

سنة 1990 إلى 412.31 مليار دج سنة 1992 بزيادة قدرها 165.34 مليار دج ، إلا أن معدل نمو إنخفاض من 31.95% سنة 1991 إلى 26.53% سنة 1992، وأما نسبة التغطية فقد حققت إرتفاعا من 64% سنة 1991 إلى 62.29% سنة 1992، لتعود إلى الإنخفاض سنة 1993 لتتحقق 220.24 مليار دج وهو إنخفاض مذهل بحوالي 191.97 مليار دج قرابة ضعف بمعدل نمو سلبي 46.5% نتيجة القيام بمعالجة الوضع المالي للمؤسسات مما دفع بالجهاز المصرفي إلى القيام بهذا التمويل¹، كما قامت الخزينة بإعادة شراء هذه القروض، لترتفع سنة 1994 هذه القروض للاقتصاد لتتحقق 305.84 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ38.86%، ونسبة تغطية قدرت بـ36.64% من مجموع مقابلات العرض النقدي أي بزيادة قدرها 7.95% .

3. : تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1994): تميزت هذه الفترة بالارتفاع كبير لمعدل التضخم ، والجدول الموالي يوضح هذا التطور خلال الفترة المدروسة.

تحليل الجدول رقم (2-3): تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم %	17.8	25.9	31.7	20.5	29

Source: O.N.S :retrospective statistique 1970-1996

يتضح من الجدول السابق أن معدلات التضخم قد إرتفعت بشكل كبير خلال الفترة 1990-1996، فقد إرتفع من 17.8% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و1995 ليتراجع إلى 18.7% سنة 1996، ويمكن تفسير إرتفاع التضخم خلال هذه الفترة لعدة أسباب، أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989.

4. : تحليل تطور معدلات إعادة الخصم (1990-1994): وسيتم توضيح هذه التطورات من خلال الجدول الموالي :

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة.

الجدول رقم (2-4) تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال (1990-1994)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل إعادة الخصم %	10.5	11.5	11.5	11.5	15.0

المصدر: ميمي جديدي، إنعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية, (مذكرة مقدمة لئيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: نقود ومالية, قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية, جامعة حسينة بن بو علي, الشلف, 2005/2006). ص:137.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1991-1993 كانت ثابتة ، إلا انها إرتفعت خلال سنة 1994 إلى 15% وهذا راجع على دخول الجزائر إلى برنامج إعادة التعديل الهيكلي خلال هذه الفترة.

5.: تحليل تطور احتياطات الصرف(1990-1994): يمكن توضيح تطورات في الاحتياطات الصرف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5) : تطور إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الإحتياطات من الصرف الأجنبي	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7

Source : Banque d'Algérie,rapport2001.Evolution Economique et monétaire en Algérie, juillet2002,p:97.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو التحسن الملحوظ لإحتياطات الصرف الأجنبي بعد أن كانت خلال الفترة 1986-1993 لم تتجاوز إحتياطات الصرف 2 مليار دولار لمدة ثماني سنوات التي سبقت برنامج التثبيت، إلا انه في سنة 1994 تجاوزت 2 مليار دولار لتحقق 2.7 مليار دولار، وكانت سنة 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة, وقابلية تحويل الدينار له أثر محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب .

6.: تحليل تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-1994): ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات الفائدة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (2-6) تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

1994	1993	1992	1991	1990	البيان السنوات
18.5	12.8	12.8	12.8	8.0	سعر الفائدة الاسمي %
-10	-13.2	-13.2	-13.2	-10	سعر الفائدة الحقيقي %

المصدر: من أعداد الطالبة إستناداً على

- كمال عياشي, أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية, مجلة العلوم الانسانية, العدد 10, جامعة محمد خيضر بسكرة, ص:18.

- banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات الفائدة الاسمية في تزايد حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 18.5% كما ان سعر الفائدة الحقيقي خلال هذه الفترة جاء بقيم سالبة وذلك نتيجة لتحرير أسعار الفائدة مع بداية شهر ماي 1990 وحتى لا تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على رفع معدلات الفائدة الاسمية¹.

7.: تحليل تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-1994): من خلال الجدول الموالي

سوف نحلل وضعية المديونية الخارجية في الجزائر:

الجدول رقم (2-7) تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)

(الوحدة مليار دج)

1994	1993	1992	1991	1990	البيان السنوات
31.6	29.5	26.1	27	26.7	مبلغ الدين

المصدر: بطاهر علي, سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الأول, ص: 201,202.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990-1994) في تزايد وذلك نتيجة تحول الإيرادات المالية التي تتحصل الدولة من الخارج دون مقابل من السلع والخدمات².

المطلب الثاني: إتجاهات السياسة النقدية (1995-2000):

إن مايميز هذه الفترة دخول الجزائر للمرة الثالثة لإبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإتفاق القرض الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي في 22ماي 1995-21ماي 1998 و ينص هذا الإتفاق على إعادة جدولة ثانية للقرض المتوسط والطويل مع نادي باريس ولندن, ويعمل البرنامج على إعادة إستقرار

¹ مراقبة-حجم الكتلة النقدية, على الموقع: rooad.net/uploads/55555_6330995.docx, بتاريخ: 2015/04/30, على ساعة 14:14, ص:07.

² بطاهر علي, مرجع سابق, ص: 200.

الفصل الثانيدراسة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري 1990-2014

النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق وكذلك إدخال نظام مزادات القروض عن طريق مناقصات وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي وكأداة أساسية غير مباشرة

1.: تحليل تطور الكتلة النقدية (1995-2000) : من خلال هذا سيتم التطرق إلى تحليل الكتلة النقدية للفترة من خلال العرض النقدي للإقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية:
الجدول رقم (2-8) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1995-2000)

(الوحدة مليار دج)

النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	ودائع(CNEP)	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB	البيان
249.76	269.33	519.09	280.45	799.54	174.54	974.08	48.58	1995
290.88	298.21	589.09	325.95	915.04	213.51	1128.56	43.91	1996
337.62	333.70	671.57	409.94	1081.51	298.96	1380.47	49.65	1997
390.42	435.95	826.30	766.09	1592.39	304.98	1897.37	67.04	1998
439.99	465.18	905.18	884.16	1789.34	335.51	2124.85	65.61	1999
484.52	563.65	1048.18	974.35	2022.53	355.7	2378.23	57.67	2000

Source: la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, Statistiques Monétaires 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger,P:48-57.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M1 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1995 نتيجة إرتفاع النقود الإئتمانية (الأوراق النقدية) والودائع تحت الطلب، حيث إنتقلت من 519.09 مليار دج سنة 1995 إلى 1048.18 مليار دج سنة 2000، أي زيادة قدرها 529.09مليار دج، وأما تفسير النقود الإئتمانية التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التثبيت الهيكلي (93 - 94) وبرنامج التعديل الهيكلي (95-98)¹، وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية، وهذا ما يبين إتجاه الأفراد إلى الإحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظراً لما عرفه الإقتصاد من إرتفاع في معدل التضخم خلال فترة التسعينيات².

ولقد سجل العرض النقدي M2 خلال الفترة(1994-2000) تباطؤ في النمو بإستثناء سنة 1998، لتنتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995 إلى 2022.53 مليار دج سنة 2000، كما أن شبه النقود أصبحت تمثل أكبر

¹ صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)، (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002-2003)، ص:252.

² موسى لولو بوخاري، مرجع سابق، ص:260.

الفصل الثانيدراسة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري 1990-2014

حصة من الكتلة النقدية $M2$ ، ويرجع هذا إلى زيادة معدلات الفائدة إلى القيم الموجبة، و إستقرار سعر صرف الدينار، مما سمح للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية وبتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي¹.

أما العرض النقدي $M3$ فهو في تزايد مستمر من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 حيث إنتقلت قيمته من 974.08 مليار دج إلى 10764.2 مليار دج، والتي مثلت نسبة 48.58% إلى 74.33% خلال الفترة، والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو $M2$ وخاصة أشباه النقود، وعرفت سنة 1997 نمواً ملحوظاً لودائع صندوق التوفير والاحتياط، والتي بلغت قيمتها 298.96 مليار دج بحيث تزامنت مع عودة أسعار الفائدة الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك².

2.: تطور مقابلات العرض النقدي (1995-2000): الجدول الموالي يبين تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000):

الجدول رقم (2-9) تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (1995-2000)

(الوحدة مليار دج)

البيان	الأصول الخارجية	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغطية %
1995	26.2	(56.61)	2.65	401.58	(14.28)	40.42	565.64	84.94	56.93
1996	133.94	411.22	11.24	280.54	(30.14)	23.55	776.84	37.34	65.21
1997	350.30	161.53	23.12	423.65	31.95	27.96	741.28	(4.75)	48.92
1998	280.71	(19.86)	14.70	723.18	70.70	37.86	906.18	22.24	47.44
1999	174.5	(37.83)	7.82	847.89	17.24	39.11	1150.73	26.28	53.07
2000	776	344.69	31.71	677.47	(20.09)	27.68	993.73	(13.46)	40.61

Source: la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algérie, Statistiques Monétaires 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger,P:48,57.

من النظرة الأولى للجدول أعلاه، يتبادر إلينا وجود تذبذب في قيمة الأصول الخارجية خلال الفترة (1995-1999)، والتي إنتقلت قيمتها من 26.2 مليار دج سنة 1995 إلى 133.94 مليار دج سنة 1999 بمعدل نمو مرتفع يقدر ب 411.22%، ثم إنخفض سنة 1998 بمعدل نمو سلبي قدره 19.86%، ثم إنخفض بشكل كبير سنة 1999 ليحقق 174.50 مليار دج ونسبة تغطية 07.82% من مجموع القروض، وإنخفضت بمقدار 106.21 مليار دج عما كانت عليه في سنة 1998، وهذا راجع إلى السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة والتي تتماشى

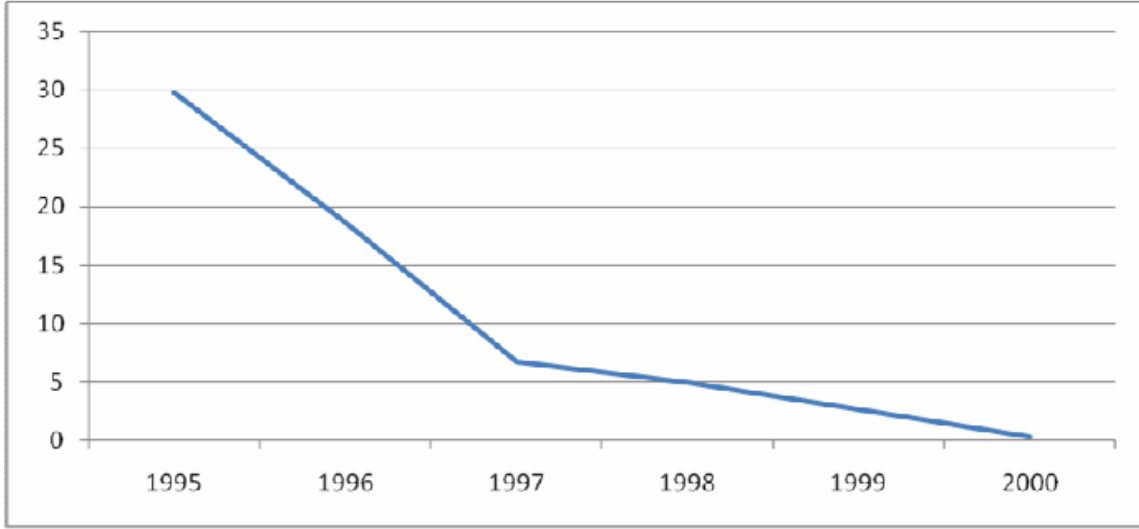
¹ مراقبة حجم الكتلة النقدية، على الموقع: road.net/uploads/5555_6330995.docx، بتاريخ: 2015/04/30، على ساعة 14:14، ص: 02.

² أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 279.

مع برامج التصحيح الهيكلي التي من خلالها إدارة العرض النقدي الذي يساهم في تشكل الطلب المحلي، وبالتالي فإن من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي¹.

3. تحليل تطور معدلات التضخم: (1995-2000): يوضح الشكل ل التالي تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1995-2000)

الشكل رقم (2-2) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)



المصدر: كريم بودخدخ، اثر سيئسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010/2009)، ص: 189.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التضخم استقر نسبيا خلال سنتي 1994 و1995 بنسبة 29% و 29.8% على التوالي ليتراجع سنة 1996 بـ 18.7% ثم يستمر في تراجع إلى أن يصل لـ 0.3% عام 2000، ويمكن تفسير ذلك الإنخفاض في هذه المرحلة إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار و رفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية و التخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي².

¹ أحمد نصير وهشام ليرة، "أثر الفاعلية النسبية للسياسة النقدية على مؤشر أسعار المواد الغذائية"، الملتقى الدولي السادس حول: إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، المنعقد يومي 08/07 /ديسمبر 2011، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص: 03.

² عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال فترة (2000-2011)، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12 جوان 2014، ص: 28.

4.: تحليل تطور معدل إعادة الخصم (1995-2000): يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل إعادة الخصم %	14.0	13.0	11.0	9.5	8.5	6.5

المصدر: طيبة عبد العزيز, سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003, (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: نقود ومالية, كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية, قسم العلوم الاقتصادية, 2004-2005), ص179.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم في تراجع مستمر حيث كان مرتفعا سنة 1995 بنسبة 14% ليستمر في التراجع وهذا تراجع جاء نتيجة النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد¹. وانخفاض معدلات الفائدة واستقرار معامل السيولة.

5.: تحليل تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1995-2000): والجدول الموالي يبين

التطورات في معدلات الفائدة خلال الفترة (1995-2000)

الجدول رقم (2-11) تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الفائدة الإسمي %	17.6	16.3	14.2	10.2	9.3	8.5
سعر الفائدة الحقيقي %	-12.5	-2.4	8.5	5.2	6.7	8.2

Source: banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الفائدة يسير بنفس اتجاه معدل التضخم بحيث عرف معدل الفائدة الحقيقي خلال سنتي 1996 و 1995 مستويات سالبة وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم وإنخفاض خلال الفترة 1997-2000 وهذا نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد.

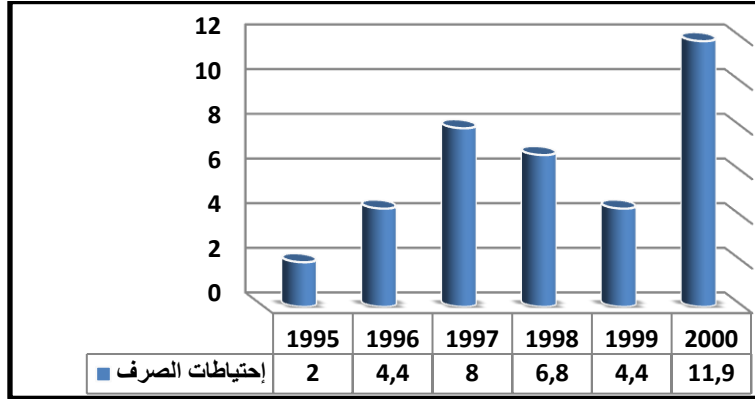
6.: تحليل تطور إحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2000): ويمكن تحليل هذا تطور في

إحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2000) من خلال الشكل البياني الموالي.

¹ مراقبة حجم الكتلة النقدية, على الموقع: road.net/uploads/55555_6330995.docx, تم الاطلاع بتاريخ: 2015/04/30, على ساعة 14:14, ص:13.

الشكل رقم(2-3): تطور إحتياطيات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً على:

- Banque d Algérie , rapport2001, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, 2002, p:97

- Mohamed Ghernaout, **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**, Première Edition , G. A. L (Grand_ Alger_ Livres), 2004, p: 72 .

والملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إحتياطيات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة 1995-1997، لتحقق سنة 1997 ما قيمته 8 مليار دولار أمريكي، وهذا الارتفاع ناتج عن التمويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى استقرار في أسعار البترول، إلا أنها إنخفضت سنة 1998 لتحقق 6.8 مليار دولار أمريكي، وإنخفضت في السنة الموالية لتحقق 4.4 مليار دولار أمريكي أي بإنخفاض قدره 2.4 مليار دولار أمريكي، وهذا انخفاض سببه الصدمة البترولية¹، وفي سنة 2000 إرتفعت إحتياطيات الصرف إلى 11.9 مليار دولار أمريكي أي بزيادة كبيرة عن السنة الماضية بمقدار 7.5 مليار دولار أمريكي وجاء هذا الارتفاع بفضل الإجراءات التصحيحية* التي قام بها بنك الجزائر والحكومة بالإضافة لعودة أسعار البترول للارتفاع مجدداً².

7.: تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000): خلال هذه الفترة إنخفضت المديونية الخارجية نتيجة برنامج التعديل والتصحيح الهيكلي، وسيتم توضيح ذلك ومن خلال الجدول التالي الذي يبين لنا تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1995- 2000):

¹ ملاي ختير رشيد، **السياسة النقدية في جزائر واقع وآفاق**، على الموقع: [www.elbassair.net/.../20%الاقتصادية%20%السياسات%20الدولي%20الملتقى%20.../20%](http://www.elbassair.net/.../20%الاقتصادية%20%السياسات%20الدولي%20الملتقى%20...) تاريخ الاطلاع: 2015/05/19، على الساعة 23:33، ص: 11.

* الإجراءات التصحيحية: الصرامة في الميزانية، مرونة سوق الصرف مابين البنوك والسحب من الاحتياطي.

² نفس المرجع ونفس صفحة.

الجدول رقم (2-12) تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مبلغ الدين	31.57	33.65	31.22	30.47	28.32	25.26

المصدر: محمد رضا حنتحات, دراسة قياسية الأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر, على الموقع: www.kantakji.com/media/, تاريخ الاطلاع: 2015/04/25 على الساعة 11:51, ص: 81.

مثلما هو واضح في الجدول أعلاه فإن الديون الخارجية قد ارتفعت ما بين سنوات 1995 إلى 1996 بحيث انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996, ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر إبتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 من 31.22 مليار دولار إلى 25.26 مليار دولار, ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون, بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتن وودز, هذا بالنسبة لفترة (1994 – 1996)¹.

المطلب الثالث: إتجاهات السياسة النقدية (2001-2007)

تعتبر الفترة 2001-2007 هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية بإعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية, من خلال انتهاج الدولة سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل, لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط), وذلك عبر برامج الاستثمارات وقد تمثلت هذه البرامج أساسا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي, وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 إذ تعززت مؤشرا الإقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة².

1.: تحليل تطور الكتلة النقدية خلال فترة (2001-2007): ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

¹ حنتحات محمد رضا, دراسة قياسية الأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر, على الموقع www.kantakji.com/media/3568/7f.doc بتاريخ 2015/04/25 على الساعة 11:51, ص: 08.

² محمد مسعي, سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأصراها على النمو, مجلة الباحث العدد 10, 2012, ص: 147.

الجدول رقم (2-13) تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2007)

(الوحدة مليار دج)

النقود الاتمائية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	ودائع(CNEP)	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB	البيان
577.15	661.36	1238.51	1235	2473.51	376	2849.5	66.88	2001
664.68	751.65	1416.34	1485.19	2901.53	352.2	3253.73	71.70	2002
781.33	849.04	1630.37	1724.04	3354.41	378.5	3732.91	70.91	2003
874.34	1286.23	2160.57	1577.45	3738.02	158.6	3896.62	63.75	2004
921.01	1501.72	2422.73	1724.17	4160.90	276	4436.9	59.16	2005
1081.04	2017.54	3098.59	1759.28	4857.87	325.8	5183.67	61.77	2006
1284.5	2949.1	4233.6	1761	5994.60	378.27	6372.87	66.98	2007

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على

-la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algerie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors serie-juin 2006, Alger,P:48-57.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:07-11.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M1 شهدت ارتفاعا متواصل خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 2138.51 سنة 2001 ليواصل ارتفاعه ليصل إلى 4233.6 سنة 2007 و ذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك

أما بالنسبة للعرض النقود M2 عاد للنمو من جديد سنة 2002، وذلك بمعدل 22% مقابل 13.03% سنة 2000 ومرد ذلك هو تحسن أسعار النفط، وفي السنوات الموالية قامت السلطة النقدية بإتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الإقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في مرحلة لاحقة، وفي ظل التوسع النقدي المتواضع جداً¹. على الرغم من انخفاض معدل نمو الودائع لأجل، وهذا يدل على انه هناك مبالغ ضخمة وغير مستغلة كدليل على ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج².

أما العرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر خلال هاته الفترة المدروسة حيث إنتقلت قيمته من 2849.5 مليار دج سنة 2001 إلى 6372.87مليار دج، والملاحظ أن قيمة ودائع الصندوق خلال سنة 2004 حققت

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2010، مرجع سابق، ص:167.

² فضيل ريس، مقال: التحولات النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مجلة الباحث العدد 10/2012، ص:76.

158.6 مليار دج، وتعود إلى الإرتفاع خلال سنة الموالية لتحقق ضعف القيمة السابقة أي بقيمة 276 مليار دج سنة 2005، لتستمر في الزيادة بعد ذلك

2.: تطور مقابلات العرض النقدي (2001-2007): سيتم توضيح تطور مقابلات العرض النقدي عبر الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14) تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال (2001-2007)

(الوحدة مليار دج)

البيان	الأصول الخارجية	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للاقتصاد	معدل النمو %	نسبة التغطية %
2001	1310.74	68.90	44.3	569.72	(15.90)	39.72	1078.44	8.52	36.45
2002	1755.6	33.93	48.75	578.69	1.61	16.07	1266.8	17.46	35.18
2003	2342.66	33.43	56.60	423.40	(26.83)	10.21	1380.16	8.49	33.29
2004	3119.17	33.14	67.32	(20.59)	(104.86)	(0.44)	1434.38	11.17	33.13
2005	4179.39	33.98	83.28	(939.24)	(4463.3)	(18.72)	1778.28	15.89	35.35
2006	5522.06	31.96	89.11	(1267.71)	(34.97)	(20.46)	1905.4	7.14	31.35
2007	7415.56	34.46	99.07	(2193)	(73.08)	(29.48)	2214.45	15.22	29.77

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على

-la banque d Algerie,rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algérie, **Statistiques Monétaires 1964-2005**, hors serie-juin 2006, Alger,P:48-57.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:10.

يوضح الجدول أعلاه خلال الفترة 2001-2007 الملاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ففي سنة 2001 كانت قيمتها 1310.74 مليار دج لتنتقل إلى 7415.56 مليار دج سنة 2007 ونسب نمو متذبذبة بعض الشيء ففي سنة 2001 كان معدل مرتفع ليحقق 68.90%، ثم ينخفض في سنة 2002 إلى النصف تقريبا ليستقر نوعا ما خلال سنوات الخمس الموالية على معدل نمو يتراوح بين 33% و34% كما نلاحظ انه خلال سنة 2005 تجاوزت الأصول الخارجية السيولات النقدية وشبه نقدية في الاقتصاد الوطني¹. أما فيما يخص قروض للدولة فخلال الفترة 2001-2003 فهي متذبذبة ففي سنة 2001 كانت قيمتها قد حققت 569.72 مليار دج وفي سنة 2002 ارتفعت لتحقق 578.69 مليار دج إلا أنها انخفضت في سنة 2003 لتحقق 423.40 مليار دج بمعدل نمو سلبي، و ابتداءً من الفترة 2004-2007 حققت قروض للدولة قيم سالبة ومعدلات نمو سالبة وتغطية سالبة بحيث إنتقلت من القيمة السالبة 20.59 مليار دج إلى 2193 مليار دج خلال سنتي 2004 و2007 ومعدلات نمو سالبة 104.86% و73.08% على التوالي وذلك راجع إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستقرار تراكم فضلا عن تراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات².

¹ بنك الجزائر، تقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص: 182.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي سنة 2008، مرجع سابق، ص: 189.

وشهدت قروض للاقتصاد للفترة 2001-2007 زيادة مستمرة وبشكل كبير، وسبب هو دخول الجزائر إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي ودخول في برنامج دعم النمو الاقتصادي.

3.: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007): سيتم تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-15) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5

source: «Evolution Economique et monétaire en Algérie.» Bank d'Algérie, Rapports 2002 2003 2006 2008 2009 and 2010

نلاحظ من خلال هذا الجدول تذبذب كبير لمعدل التضخم كما نلاحظ أيضا إرتفاع مفاجئ لمعدل التضخم في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% بعدما وصل إلى أدنى حالاته في عام 2000 وهذا الإرتفاع جاء كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة إبتداء من سنة 2001 فتراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظرا لغياب إستراتيجية وطنية شاملة من جهة و أزام القانون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية و ضمان الإستخدام التام للموارد والنمو السريع للإقتصاد، من جهة أخرى¹ ليرتفع في عام 2007 إلى 4.5% بسبب توسع في سياسة المالية و إنطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي , كما يعود خصوصا هذا الإرتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية وهي ارتفاع الرواتب وأجور دون أن يقابلها زيادة الإنتاجية, ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية, فائض السيولة المصرفية².

4.: تحليل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007): يمكن توضيح تطور في معدل إعادة الخصم من خلال الجدول التالي:

¹ فضيل رايس, مرجع سابق, ص: 79.

² علي لزعر وفضيل رايس, الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009), مخبر مالية, بنوك وإدارة اعمال, جامعة محمد خيضر بسكرة, ص: 184.

الجدول رقم (2-16) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم %	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على:

- عبد العزيز طيبة, سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003, (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: نقود ومالية, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة جسيبة بن بوعلي, الشلف, 2004-2005), ص179.

- مراقبة حجم الكتلة النقدية, على الموقع: rooad.net/uploads/55555_6330995.docx, تم الاطلاع بتاريخ: 2015/04/30, على الساعة 14:14, ص:

13.

يتضح من الجدول بان معدل إعادة الخصم في انخفاض خلال سنة 2001 و 2003 حيث كان معدل الخصم بقدر ب 6% لسنة 2001 وتواصل في الهبوط ليصل إلى 4.5% في عام 2003 ليستقر على معدل 4% من سنة 2004 و2007 وهذا الانخفاض جاء نتيجة التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك وما ترتب عنه من فائض في السيولة، وبالتالي إحجام البنوك عن طلب إعادة تمويل. مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق باستعمال أداة النقدية جديدة تسمى " استرجاع السيولة بمناقصة"*. يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداء من شهر أبريل 2002¹.

5.: تحليل تطور إحتياطيات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (2001-2007): نوضح تطور في حجم الاحتياطيات الصرف الخارجية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-17) تطور احتياطيات الصرف الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	17.96	23.94	32.11	43.11	56.18	77.78	110.18

المصدر: بلقاسم زايري, كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد7, ص: 61.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن احتياطيات الصرف الخارجية في تزايد كبير خلال الفترة 2001-2007 وسبب تزايد حجم الاحتياطيات في هذه الفترة القصيرة هو زيادة في الحيازات الدولة من العملات الاجنبية وخاصة الدولار الناتجة عن ارتفاع في أسعار البترول.

* استرجاع السيولة بالمناقصة: هي أحد التقنيات التي إستحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002, تعتمد الية إسترجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي, أن تضع لديه اختياريا حجم من السيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لاجل. مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.
¹ محمد لكباسي, الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر, صندوق النقد العربي, ابوظبي, 2004, ص:09.

6.: تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007): وسيتم تفسير هذا التطور في

الديون الخارجية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-18) تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مبلغ الدين	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	5.606	5.586

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على:

- محمد رضا حنجات, دراسة قياسية الأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر, على الموقع

www.kantakji.com/media/3568/7f.doc بتاريخ 2015/04/25 على الساعة 11:51 ص: 08.

- بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2008, مرجع سابق, ص: 93.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه إنه هناك إرتفاع طفيف لمبلغ الدين الخارجي بين سنتي 2001-2002 و 2002 - 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003¹، و استمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2007 وذلك بسبب تسارع في تسديد المسبق للديون خلال هذه الفترة (2005_2007)².

المطلب الرابع: إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

عرفت السياسة النقدية خلال الفترة 2008-2014 العديد من التحولات وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 من جهة التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر إلا أن أخطر الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات والأزمة النفطية الحالية من جهة أخرى.

1.: تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014): ويتم توضيح هذا التطور في

الكتلة النقدية من خلال الجدول الموالي:

¹ محمد رضا حنجات, مرجع سابق, ص: 08.

² بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2008, مرجع سابق, ص: 92.

الجدول رقم (2-19) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)

(الوحدة مليار دج)

النقود الاتمائية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M2	ودائع(CNEP)	العرض النقدي M3	نسبة العرض النقدي من %PIB	البيان
1561.7	2946.9	4508.6	1991	6499.60	459.8	6959.4	62.82	2008
1849.9	2575.3	4425.2	2234.9	6660.10	572.9	7233	72.28	2009
2132.2	2651.1	4783.3	2443.6	7226.9	735.4	7961.9	79.56	2010
2610.5	3495.8	6106.3	2787.5	8893.8	1034	9927.8	82.64	2011
2997.2	3388.2	6385.4	3005.2	9390.6	1373.6	10764.2	74.33	2012
9106.2	3325.2	64582.2	3015.2	10230.2	1475.2	11265.2	72.2	2013
9387.2	3458.2	7524.2	3225.1	10870.1	1500.2	12258.2	78.1	2014

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:11-07.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:13، ماي 2011، ص:11-08.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:17، مارس 2012، ص:11-07.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21، مارس 2013، ص:11-07.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:23، ديسمبر 2014، ص:11-07.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M1 تواصل في الارتفاع خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 4508.6 سنة 2008 ليستمر في الارتفاع ليصل إلى سنة 2014 وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب

ونفس الشيء بالنسبة للعرض النقود M2 بالرغم من تراجع في قيمة الودائع لأجل أما العرض النقدي M3 فهو ايضا في تزايد مستمر خلال هاته الفترة حيث إنتقلت قيمته من 6959.4مليار دج سنة 2008 إلى 12258.2 سنة 2014 مليار دج، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

2.: تحليل تطور مقابلات العرض النقدي خلال الفترة (2008-2014): يمكن تفسير وتحليل تطور مقابلات

العرض النقدي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-20) : تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (2008-2014)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	الأصول الخارجية	معدل النمو %	نسبة التغطية %	قروض للدولة	معدل النمو %	نسبة التغطية %	معدل النمو %	قروض للاقتصاد	نسبة التغطية %
2008	10247	38.18	110.91	(3627.3)	(65.40)	(39.27)	2615.5	28.34	18.12
2009	10886	06.23	103.83	(3488.9)	(38.15)	(33.28)	3086.5	29.45	18.01
2010	11997	10.20	102.06	(3510.9)	(0.63)	(29.87)	3268.1	27.81	05.89
2011	13922.4	16.04	97.76	(3406.6)	(2.98)	(23.92)	3726.5	26.17	10.41
2012	14940.4	06.81	93.69	(3289.8)	(3.42)	(20.63)	4297.5	26.95	15.32
2013	15225.16	07.81	94.1	(3235.4)	(3.4)	(18.1)	5156.30	27.3	16.2
2014	16287.2	8.8	93.9	(3428.1)	(4.46)	(19.6)	5223.2	27.8	15.9

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:13، ماي 2011، ص:10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:17، مارس 2012، ص:10.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:21، مارس 2013، ص:10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الأصول الخارجية في تزايد مستمر ولكن بنسب نمو متذبذبة ومنخفضة ففي سنة 2008 كان معدل منخفض بالنسبة لما كان عليه في سنة 2001 ليحقق 38.18%، ثم ينخفض في سنة الموالية بنسبة 06.23% بسبب الركود في قطاع المحروقات وذلك نتيجة الازمة المالية العالمية ليعاود الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 بمعدل 10.20% و 16.4% على التوالي ثم ينخفض مجدداً خلال سنوات الموالية بسبب ارتفاع القروض مقدمة للاقتصاد نتيجة الدعم المالي مقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض السليمة ومتوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات¹. استمرار انخفاض في قروض للدولة بالقيم السالبة وذلك لنفس الأسباب.

3.: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2014): مرت الجزائر خلال هذه الفترة بجملة من

تطورات في معدلات التضخم والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سابق، ص: 184.

الجدول رقم (2- 21): تطور معدلات التضخم في الجزائر (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	3.26	3.5

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً إلى:

-«Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapports 2002 2003 2006 2008 2009 and 2010 .

- بنك الجزائر, التقرير السنوي 2012.

- بنك الجزائر, التقرير السنوي 2013.

- بنك الجزائر, التقرير السنوي 2014.

يمكننا أن نلاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 2008-2013 كانت معدلات التضخم متذبذبة حيث بلغت سنة 2008 الى 4.4%, ويرجع هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علماً أن 20% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر¹. ولكن هذا الارتفاع ليس بأكبر رغم الأزمة العالمية الحادة وهذا نتيجة للطلب العالمي المتزايد و بروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية², مقارنة بالسنة السابقة حيث قدر معدل تضخم فيها إلى 8.9% خلال سنة 2012، بعد أن كان سنة 2011 قدر بـ 4.5% و 3.9% سنة 2010، وهذا راجع أساساً إلى دعم إستقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الإرتفاع المذهل خلال سنة 2012، ثم تراجع معدل تضخم إلى 3.26% سنة 2013 و 3.5% سنة 2014 نتيجة تراجع التضخم المستورد كون مستوى أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3.5% بسبب تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة وناشئة ونامية منذ منتصف سنة 2012³.

4.: تحليل تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة (2008-2014): والجدول الموالي يوضح تطور في معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال هذه الفترة:

¹ فضيل رايس, تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011), البحوث الاقتصادية العربية, العددان 61-62 شتاء ربيع 2013, ص:205.

² علي يوسفات, عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009), مجلة الباحث, العدد 11/2012, ص:69.

³ بنك الجزائر, التقرير السنوي 2013, مرجع سابق, ص178.

الجدول رقم (2-22) تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل إعادة الخصم %	4.0	4.0	4.0	4.0	2.9	3.1

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً إلى:

- بنك الجزائر, تقرير السنوي 2012.
- بنك الجزائر, التقرير السنوي 2013.
- بنك الجزائر, التقرير السنوي 2014.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم ثابتة خلال الفترة 2008-2011، إلا أنها إنخفضت في سنة 2012 بنسبة إنخفاض قدرت ب 1.1%، إلا أنها إرتفعت خلال سنة 2013 بزيادة قدرها 0.2%.

5.: تحليل تطور إحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2008-2014): وهذا الجدول الموالي يوضح تطور إحتياطات الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الجدول رقم (2-23) تطور إحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2008-2012)

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
مبلغ	143	148	162	182	200

المصدر: تيجاني بالقي, تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد 13, 2013, ص: 68.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتياطات الصرف في الجزائر في تزايد متواصل وذلك بسبب إرتفاع في إيرادات البترولية فقد بلغت 200 مليار دولار خلال عام 2012 مقابل 101 مليار سنة 2008. حيث صنف صندوق النقد الدولي الجزائر في صف البلدان الأقل مديونية من بين البلدان الـ 20 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2012, وثاني أكبر بلد يتوفر على إحتياطات الصرف الرسمية بعد المملكة العربية السعودية¹.

6.: تحليل تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013): يمكن توضيح تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

¹ تيجاني بالقي, تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد 13, 2013, ص: 68.

الجدول رقم (2-24) تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مبلغ الدين	5.58	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا على:

- بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2008, مرجع سابق, ص:93.
- بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2013, مرجع سابق, ص:70.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال الفترة (2008-2013) بحيث بلغ سنة 2008 الى 5.58 مليار دولار ليواصل إنخفاضه في سنة 2013 ليصل الى 3.39 مليار دولار وذلك راجع للتراكم المعتبر لاحتياطات الرسمية للصرف الذي ساهم في الحد من تسرب خطر العدوى المالية للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية¹.

¹ بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2013, مرجع سابق, ص:57.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2014)

إن القياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والاساليب الإحصائية بهدف اختيار الفروض عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات والظواهر الاقتصادية. لن نضع هذه العلاقة نعتمد على مجموعة من الوسائل أهمها: النظرية الاقتصادية, الاحصاء وطرق التقدير في القياس الاقتصادي...إلخ.

المطلب الأول : المنهجية المتبعة في الدراسة

إن المنهجية المتبعة في التقدير تفرض في التقدير علينا أن نبدأ بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات المدروسة كي نتمكن من فحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات ثم نقوم بإختبار فرضية التكامل المشترك وتصميم نموذج تصحيح الخطأ ECM وفي الأخير نستطيع إختبار العلاقة السببية لغرانجر Granger. وقد إستعملنا في دراستنا لمعرفة وتقدير العلاقات الموجودة بين المتغيرات VAR (نماذج إحداد الشعاع الذاتي) لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المدروسة بالإعتماد على برنامج Eviews 4 لتقدير مختلف البيانات وإختبارات الاقتصاد القياسي المستعملة.

إذا فمنهجية دراستنا سوف تركز على إختبارين أساسين، الأول هو تحليل التكامل المشترك لإختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات السياسة النقدية حيث انه لايمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات إلا إذا كانت تربط بينهما علاقة تكامل مشترك Cointegration, والثاني تعيين إتجاه العلاقة بينهما من خلال إختبار غرانجر Granger.

وقبل الشروع في هذين الإختبارين يتطلب الأمر إختبار مستوى وحدة الجذور لبيانات لتحديد مدى إستقرار تذبذب السلاسل الزمنية، ومن ثمة إختيار التطبيق المناسب لدراسة العلاقة بين تلك المتغيرات، وتنقسم بيانات السلاسل الزمنية إلى قسمين رئيسين وهما البيانات الساكنة والبيانات المتغيرة، وتغلب على البيانات سمة التغير العشوائي، لذا فإن إستخدام الإختبارات التقليدية مثل طريقة المربعات الصغرى لدراسة الارتباط بينها قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

1. تحليل السببية: إن تحديد مفهوم السببية ليس بالأمر السهل وذلك لاختلاف تفسيرها من الناحية الفلسفية، ولتعدد المفاهيم حولها، ولغويًا السببية هي مبدأ عقلي يراد به أن لكل ظاهرة سبباً يحدثها، أو أن السبب

هو كل شئ يتم الوصول به إلى غيره¹، وفي التنزيل العزيز "وآتينه من كل شئ سبباً"²، والسببية العلاقة بين السبب والمسبب، حين يرى جيمس ستوارت J.S Mill السبب بأنه مجموعة الظروف والشروط الايجابية و السلبية التي إذا ماتحقت يترتب عليها نتيجة مطردة، ومن الناحية الفلسفية فإن لكل ظاهرة سبب أو علة فلا يوجد شئ إلا وكان لوجوده سبب يفسره³، وبالنظر للجدل العميق حول النظريات السببية نرى أن العلاقة المباشرة التي تربط الأشياء والمتغيرات المختلفة تكفي لتحديد السببية، أي أنها تشير إلى علاقات (سبب ونتيجة) Cause and Effect، وكإشتراط بديهي فإن السبب يكون سابق حدوث عن السبب والنتيجة، أي أن حدوثه يترتب عليه حدوث التأثير، والحدث السببي يبدأ قبل أن الآخر⁴.

إن فكرة السببية يمكن قبولها إذا كان حصول حدث معين لتوقع حدث آخر، وهذه الفكرة تكون أكثر أهمية إذا رتبت وفق التتابع الزمني الذي تتطلبه السببية، إن الكشف عن السببية يتطلب تحقيق الشرطين الآتيين:

1.1.: مبدأ الوقوع: ويعني أن كل قيمة سبب يتوقف وقوعها عليه.

2.1.: مبدأ التتابع الزمني: ويعني أن المتغيرات تحدث وفق قانون الارتباط بين السبب والنتيجة .

وفي مجال العملية الاقتصادية التي تعبر عن الأفعال البشرية المستمرة التكرار والناشئة عن التطور التاريخي لمجتمع معلوم له نمط من الضوابط، والذي يمكن معه تحليل هذا النمط إلى مجموعة علاقات تكون فيها حادثة معلومة (سبب) أو العلة متبوعة بحادثة أخرى (نتيجة أو المعلول) فضلاً عن أن القوانين القرينية والدالية تحتزل إلى القوانين السببية.

2.: السببية والنموذج القياسي: ترتبط المتغيرات الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المباشرة وغير المباشرة، وهذه العلاقات تمثل الصيغة الأولية التي يتم الصيغة الأولية التي يتم الإستناد في بناء أي نموذج مؤطر بتلك العلاقات، ولذلك فإن عملية توصيف النموذج القياسي لا بد وأن تبتدئ من الصيغة الرياضية التي على أساسها يتحدد شكل العلاقة الدالية بين المتغير التوضيحي (المستقل) وبين المتغير التابع أو المعتمد.

إن النموذج القياسي هو بمثابة تصوير للعلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية قيد البحث، وتعرف السببية في الاقتصاد القياسي بأنها (شكل التأثير الارتباطي بين الحقائق الموضوعية، سواء كانت أشياء أم عمليات أم أنظمة، إذا يكون البعض منها تحت ظروف معينة سبباً Cause في حدوث ظاهرة معينة تسمى النتيجة Effect⁵، وقد

¹ حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 341.

² سورة الكهف، الآية: 85.

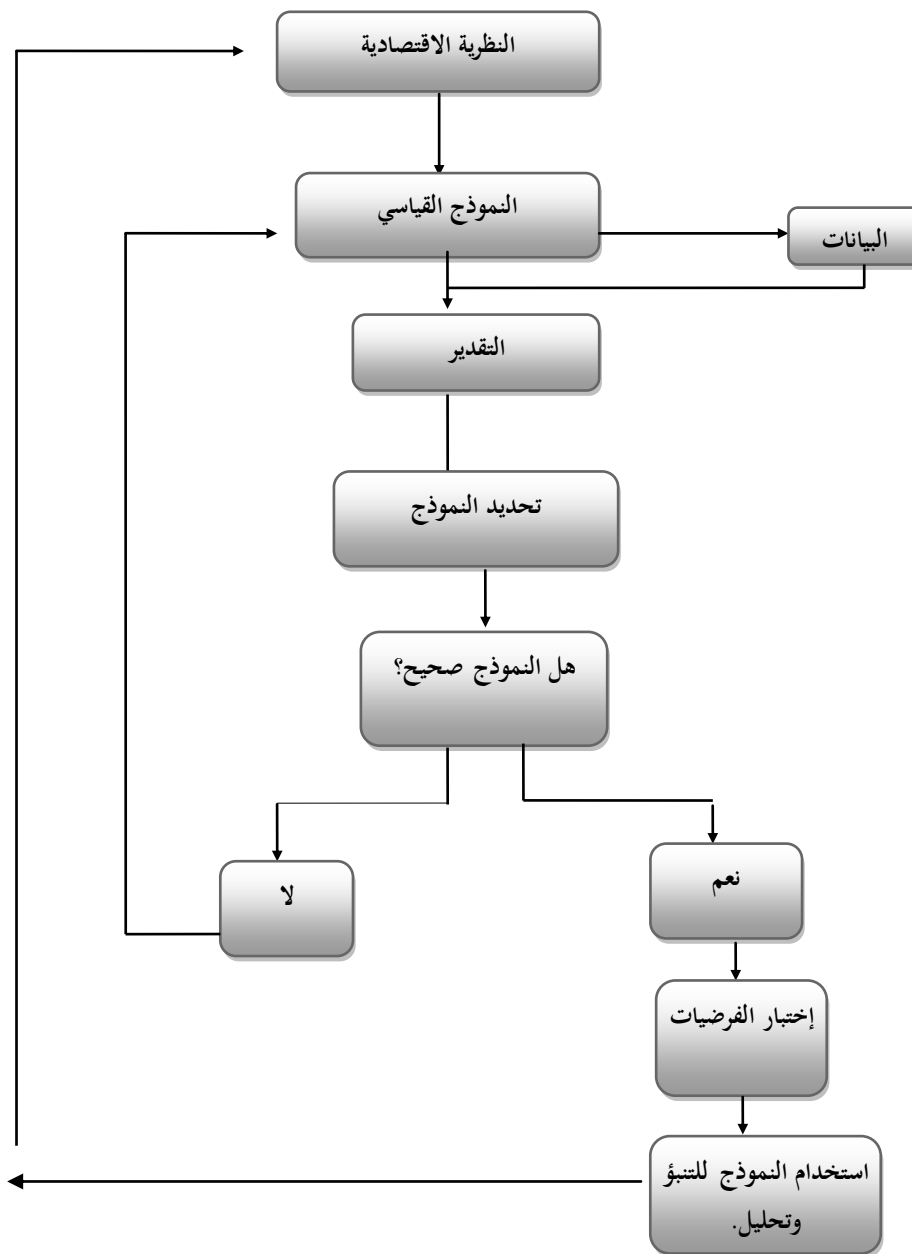
³ حمزة حسن كريم مرجع سابق، ص: 341.

⁴ أوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، تعريف وتقديم محمد سلمان حسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص: 55-85.

⁵ عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، بيروت، لبنان، 1983، ص: 16.

يكون النموذج ممثلاً بمعادلة منفردة أو مجموعة معادلات، وتحديد السببية تعد المرحلة الأولى من مراحل بناء النموذج القياسي وكما تفترضه النظرية الاقتصادية، والشكل الموالي يبين الخطوات التي يتم إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي:

الشكل رقم (2-4): الخطوات التي يتم إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي



أي أن وجود السببية تفترض وجود النظرية أو الافتراض العلمي المفسر لها، مع وجود الإتساق بين النظرية والواقع لتفسير الظاهرة الاقتصادية والتنبؤ بها ، كما ترتبط السببية بتحليل السلاسل الزمنية Time Series والتي من خلالها يمكن التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة من خلال معرفة ما حدث لها في الماضي .

وحسب مفهوم غرانجر للسببية Granger s Causality والمعتمد منذ عام 1969، هو طريقة أساسية يستند إليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي المتغيرات هو السبب وأيها المستجيب، فمثلا إذا كانت X_t تسبب Y_t فإن X_t تساعد على التنبؤ بقيمة Y_t إذا كانت قيم معاملات Y_t المتباطئة معنوية إحصائياً، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في X_t يجب أن تحدث قبل التغيرات التي تحدث في Y_t^1 ، والعكس إذا كانت Y_t تسبب X_t ، وتحدث السببية إذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمة المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير الآخر وتحدد الإشارة إلى كون X_t سبباً في Y_t لا تعني بالضرورة ان Y_t هو نتيجة حتى ولو كان وقوع Y_t بعد X_t وذلك لان التغير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث².

إن تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة إستقراريتها Stationary باستخدام إختبار جذر الوحدة Unit Root Test وتحديد تكامل السلاسل الزمنية Cointegration لمعرفة التوازن طويل الأجل.

3.:: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على إتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ، أي غير مستقلة عن الزمن.

ويؤدي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) على وجود إرتباط زائف Spurious Relation بين المتغيرات، مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ، حتى في ظل وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات³، بشكل يكون R^2 مرتفعاً.

إن من أفضل الطرائق لتحقيق الإستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية هي إختبار test Phillips-Perron (PP) الذي يسمح بمعالجة عالية الدقة لتصحيح الإنحرافات في الإرتباط الذاتي للأخطاء العشوائية عن طريق قياس الإنحرافات فيها وإيجاد المعالجات لمشكلة الإرتباط الذاتي Auto- Correlaltion بإدخال معاملات تخلف زمني إضافية للمتغيرات المستقلة، وسيتم على معياري Akaike (IC)، Schwarz (SC) لتحديد فترات

¹ خالد بن حمد بن عبد الله : العلاقة بين كمية القود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر ، دراسات إقتصادية ، السعودية ، العدد:08، 1423،ص:13.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ نفس المرجع، ص:14.

التباطؤ المثلى التي تعطي أفضل التقديرات¹، كما يسمح إختبار (PP) بوجود وسط لا يساوي صفر وإتجاه خطي للزمن كالاتي:

$$\Delta Y_t = a_0 + pY_{t-1} + U_t, \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = a_1 + a_2t + pY_{t-1} + U_t, \dots \dots (2)$$

ويستند إختبار (PP) على إختبار t للمعلمة P إذ يتم إختبار الفرضيتين الأتيتين:

- فرضية العدم التي تدل على إستقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ كالاتي:

$$H_0 : P = 0$$

- الفرض البديل والذي ينص على إستقرارية السلسلة الزمنية ويصاغ كالاتي:

$$H_1 : P \neq 0$$

فإذا كانت P سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل بإستقرارية السلسلة الزمنية ومستوياتها والعكس إذا كانت غير معنوية إذ تدل على عدم إستقرارية السلسلة الزمنية.

لتحديد طبيعة السلسلة الزمنية، نلاحظ أولا الرسم البياني للبيانات الملاحظة الذي يصعب أحيانا تحديد الطبيعة، فإذا لاحظنا بوضوح تصاعد أو تنازل في الاتجاه العام للسلسلة الزمنية تكون الأوساط العينية لمختلف العينات الجزئية مختلفة نظامياً، وهذا يعني عدم إمكانية تعميم الملاحظات على سيرورة مستقرة، والتي تستلزم نفس القيمة للوسط $E(Y_t)$ بالنسبة لكل t ، أي أن $E(Y_t)$ غير ثابت بالنسبة للزمن، وإذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني، يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينه أو ما يسمى ببيان الارتباط.

1.3. دالة الارتباط الذاتي: توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينه، إذا فشلنا في تحديد إستقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني، يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينه أو ما يسمى ببيان الارتباط²، حيث تعتبر من أبسط اختبارات الإستقرارية.

إن دالة الارتباط الذاتي لـ k نعب عنها بـ ρ_k وهي معرفة كمايلي :

حيث : γ_k هو التباين المشترك بين فترتين ؛ γ_0 هو التباين ، و $|\rho_k| < 1$.

$$\rho_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_0} = \frac{Cov(k)}{Cov(0)}$$

أين : $\gamma_k = \frac{\sum (Y_t - E(Y_t))(Y_{t+k} - E(Y_t))}{n}$ ؛ $\gamma_0 = \frac{\sum (Y_t - E(Y_t))^2}{n}$

$$\hat{\rho}_k = \frac{\hat{\gamma}_k}{\hat{\gamma}_0}$$

¹ صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999 ، ص173.

² نفس المرجع، ص: 175.

و دالة الارتباط الذاتي للعينة في التأخير k هي :

$$\hat{\gamma}_k = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t+k} - \bar{Y})}{n-k} ; \hat{\gamma}_0 = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})^2}{n} \quad \text{مع :}$$

أين n : حجم العينة ، \bar{Y} متوسط العينة.

إن تمثيل هذه الدالة يعطينا ما يسمى بدوال الارتباط ومعها مجال الثقة، التي توفرها لنا معظم البرامج المعلوماتية، مما يمكننا من التفسير اللحظي. وبعد التمثيل البياني لهذه الدالة كل قيم $\hat{\rho}_k$ ، التي تقع خارج مجال $(\frac{1}{\sqrt{n}})$ فهي معنوية، وبالتالي هناك ارتباط بين الفترات.

يوجد إختبار مشترك لفرضية أن كل معاملات الارتباط الذاتي ρ_k آنيا مساوية للصفر¹ و هو :

1.1.3: إختبار (Q-statistic): في حالة تمتع بيانات السلسلة بالاستقرار فإن معاملات الارتباط للعينة غالبًا

$$p_k \rightarrow N\left(0, \frac{1}{n}\right) \quad \text{أي:} \quad \left(\frac{1}{n}\right)$$

و هو مقترح من طرف بوكس بيرس (*Box-Pierce*)، و يعرف هذا الإختبار ب :

$$Q = n \sum_{k=1}^m \hat{\rho}_k^2$$

حيث: (n : حجم العينة، m : عدد الفجوات)

$$\begin{cases} H_0 : p_{k1} = p_{k2} = \dots = p_{kn} = 0 \\ H_1 : p_{k1} \neq p_{k2} \neq \dots \neq p_{kn} \neq 0 \end{cases} \quad \text{فتكون الفرضيات كما يلي:}$$

✓ إذا كان: $Q_c > Q_t$ نرفض فرضية العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة.

✓ إذا كان: $Q_c < Q_t$ نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن السلسلة مستقرة.

2.1.3: إختبار إحصاءة (L-B): و هو مقترح من طرف لجينغ بوكس (*Ljung-Box*)، و إحصاءة (LB)

تعطى كمايلي :

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^m \left[\frac{\hat{\rho}_k^2}{n-k} \right] \rightarrow \chi_m^2$$

يعتبر إختبار LB أفضل من إختبار (*Box-Pierce*) في العينات الصغيرة، لأنها تعطي نتائج أفضل من Q ، مع كونها تصلح للعينات كبيرة الحجم². ويكون القرار كمايلي:

إذا كانت $\chi_m^2 > LB$ نرفض فرضية العدم و بالتالي ρ_k كلها أصفار.

2.3: إختبارات التوزيع الطبيعي (Les tests de normalité)

¹ -Damodar .N, Basic Econometrics ,Third Edition , Mc Gran-hill international Editions, 1995, P71.

1.2.3: اختبار إحصاءة Skewness للتناظر ، واختبار إحصاءة Kurtosis للتفلطح: ليكن

$$\beta_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}} \text{ مساوي إلى } \text{Skewness}(\beta_1^{1/2}) \text{ معامل } \mu_k = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^k$$

، و معامل Kurtosis: $\beta_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2}$.

عندما يكون التوزيع الطبيعي و عدد المشاهدات كبير (30n)

$$\beta_1^{1/2} \rightarrow N\left(0; \sqrt{\frac{6}{n}}\right), \beta_2 \rightarrow N\left(3; \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$$

لنكون الإحصائيتين :

$$v_1 = \frac{|\beta_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}, v_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

وتقارن بـ 1.96 (قيم القانون الطبيعي عند مستوى معنوية 5%).

عندما تكون $v_1 \leq 1.96, v_2 \leq 1.96$ فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة.

2.2.3: اختبار إحصاءة جاك بيرا Jarque-Bera M : هذه الإحصاءة تركيب للناتج السابقة ، أي

$$s = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_2 - 3)^2$$

تساوي الكمية s لتكون القانون الطبيعي لتكون β_2 و $\beta_1^{1/2}$ تخضع للقانون الطبيعي

كاي دو (Chie-Deux) بدرجتي حرية.

عندما تكون $\chi^2_{1-\alpha}(2)$ نرفض الفرضية H_0 أي طبيعية البواقي عند مستوى معنوية 5%.

3.3: اختبار جذر الوحدة للإستقرار:

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلسلة الزمنية، إذ نبدأ بتحديد درجة تكاملها و لهذا يمكن أن نعرض أدوات كلاسيكية لهذا الغرض منها دالة الارتباط الذاتي الجزئية، و لكن يعتبر إستعمال اختبارات الجذر الأحادي ذات كفاءة أفضل من الطرق الكلاسيكية، ومن أجل فهم هذه الإختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة.

1.3.3: النموذج TS (Trend Stationary):

$$Y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

هذه النماذج غير مستقرة حيث تأخذ الشكل التالي:

حيث أن: $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن و ε_t : تشويش أبيض

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

وأكثر هذه النماذج يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب من الشكل:

هذا النموذج غير مستقر، لأن وسطه مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعامل $\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1$ بطريقة المربعات

$$Y_t - \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1$$

الصغرى، حيث نقوم بـ:

2.3.3: النموذج DS (Differency Stationary):

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

هذه النماذج أيضا غير مستقرة، وتأخذ الشكل:

$$(1-B)^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث نستعمل الفروقات لجعلها مستقرة أي:

β : ثابت حقيقي B : معامل التأخر d : درجة الفروقات

وفي هذه النماذج عادة ما تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى أي: $(d=1)$ وتأخذ شكلين:

❖ إذا كانت: $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، ويكتب: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

❖ إذا كانت: $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بالمشتقة ويكتب: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

4.: إختبار التكامل المشترك **test- counteraction** يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات

السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة لاختبار وجود التوازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية

غير المستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في الفرق الأول، وإذا أمكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في

فروقها عن الدرجة الصفرية $I(0)$ وعندها تصبح المتغيرات متكاملة أنياً من نفس الرتبة، وبذلك لا يكون هناك

إنحدار زائف بين المتغيرات، ويستخدم مدخل غرانجر -أجل ذا الخطوتين لاختبار التوازن طويل الأجل:

4.1.: الخطوة الأولى: يتم تقدير العلاقة بين $x.y$ ، بإتجاهين وكالاتي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (3)$$

$$X_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (4)$$

إذا أن ε_{1t} ε_{2t} الأخطا العشوائية.

4.2.: الخطوة الثانية: تطبيق إختبار ADF و PP لمعرفة إستقرارية الأخطاء العشوائية ، فإذا كانت البواقي

مستقرة من الدرجة الصفرية $I(0)$ فهذا يعني وجود التكامل المشترك بين $x.y$ وتدل على وجود العلاقة التوازنية

طويلة الأجل بين المتغيرين.

وعلى ضوء الاختبار التكامل المشترك، فإذا كانت التغيرات متكاملة من الرتبة نفسها فيمكن إستخدامها في

الإنحدار، أما المتغيرات التي فشلت في إختبار التكامل المشترك يمكن إستخدام الفروق في معادلة الإنحدار.

5.: إختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ: يعد نموذج غرانجر من أكثر النماذج شيوعاً في تحديد إتجاه السببية

بين المتغيرات الاقتصادية ، وفقاً لسببية غرانجر فإن المتغير x سبباً في حدوث التغير في y إذا كانت القيم المتنبأ بها

y القيم تتحدد وفق القيم المبطل للمتغيرين $x.y$ سوية والتي تكون من الأفضل حالاً من الاعتماد على القيم

المبطل على متغير واحد، ويستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين الاتيتين:

$$Y_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \beta_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots (6)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^n \vartheta Y_{t-1} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots (7)$$

إذا أن X_{t-1} ، Y_{t-1} المتغير التابع والمتغير المستقل المتباطئان زمنياً.

α_i ، β_j المعاملات التي توضح الآثار التي تخلفها m,n من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين $x.y$ على المتغير y

i, j عدد التباطؤات.

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 6 و 7 هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية هي:

$X \rightarrow Y$	✓ الاتجاه الاعتيادي (الأحادي) للسببية
$Y \rightarrow X$	✓ الاتجاه المعاكس للسببية
$X \leftrightarrow Y$	✓ التغذية العكسية
$X - Y$	✓ إنعدام السببية (الاستقلالية)

غرانجر (Granger) الذي إقترح هذا الاختبار سنة 1969، فمفهوم السببية عند هذا العالم: المتغيرة y_{2t} هي سبب y_{1t} ، إذا كان التكهن (Predictibility) بـ y_{1t} يتحسن لأننا أدخلنا المعلومة المتعلقة بـ y_{2t} في التحليل، ولنفترض أنه لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي $VAR(p)$ بحيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتين مستقرتين (Stationnaires):

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

المتغيرات ($y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p}$) تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية (*exogenes*) بالنسبة للمتغيرات ($y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p}$)، تحديد درجة التأخير p يكون بإستعمال معياري أكايك (*AIC*) وشوارتز (*SC*)، حيث أن¹:

$$AIC = (P) = Ln\left(\sum e\right) + \frac{2k^2 p}{n} \dots \dots \dots (1)$$

$$SC(P) = Ln\left(\sum e\right) + \frac{k^2 p Ln(n)}{n} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: $\sum e$: تمثل مصفوفة التباين لبواقي الانحدار الذاتي. ومنه لدينا الاختبار كالأتي:

☉ y_{2t} لايسبب y_{1t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : b_2^1 = b_2^2 = \dots b_p^1 = 0$$

☉ y_{1t} لايسبب y_{2t} إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots a_p^2 = 0$$

في حالة ما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين في آن واحد، أي أن المتغيرة y_{1t} تسبب المتغيرة y_{2t} وفي نفس الوقت y_{2t} تسبب المتغيرة y_{1t} ، فإنه بإمكاننا القول انه توجد علاقة تغذية مرتدة أو عكسية (علاقة تبادلية).

¹ طارق خليف، "دراسة السببية بين المتغيرات: التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2006، ص: 121.

ومن أجل إختبار الفرضيات السابقة، فمنه بإمكاننا اللجوء إلى إحصائية فيشر F ، أو من خلال نسبة أعظم احتمال، وتشكل إحصائية فيشر وفق العلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{SSR_1 - SSR_2 / -P}{SSR_2 / T - Np - 1}$$

المطلب الثاني : جمع المعطيات وترميز المتغيرات

عند هذا المستوى من البحث، سوف نحاول إستعمال الأدوات المتحصل عليها في الجانب النظري للمطلب الأخير والمتمثلة في أدوات الاقتصاد القياسي المذكورة سابقاً لحل مشكلة هذه الدراسة ، والمتمثلة في محاولة معرفة وجود علاقة سببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر؟.

1. جمع المعطيات: للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى المعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري، ومن خلال دراستنا لمؤشرات السياسة النقدية قمنا بخصر عدد من المتغيرات المفسرة له وهذا بالنسبة للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، وهذا بمعطيات سنوية¹، وبهذا تكون لدينا المتغيرات النقدية الخاضعة لدراسة وهي كالتالي:

✓ معدل التضخم؛

✓ معدل الفائدة الحقيقي؛

✓ سعر الصرف الحقيقي؛

✓ سعر الصرف الاسمي؛

✓ سعر الصرف الاسمي الفعلي؛

✓ سعر الصرف الحقيقي الفعلي؛

✓ الكتلة النقدية؛

✓ نسبة القروض الداخلية إلى الناتج المحلي الاجمالي.

⊙ **معدل التضخم.** تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك

يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية

للقند تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال.

¹ أنظر الملحق رقم 01.

⊖ **معدل الفائدة الحقيقي:** الوظيفة الأساسية للأسواق المالية هي تجميع المدخرات من الوحدات المدخرة و تحويلها إلى الوحدات المستثمرة و يعتبر سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يربط المقرضين بالمقترضين فهو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدام الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة فهو سعر الائتمان.

و يمكن تعريفه بأنه ثمن التمويل الذي يدفعه المقترض للحصول على الأموال المخصصة للإقراض و التي تتسم بالندرة .

⊖ **سعر الصرف:** يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

⊖ **الكتلة النقدية:** تلعب الكتلة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا هاما في تحديد مستوى الأسعار و مستوى الإنتاج و ميزان المدفوعات، و الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية و حدها ، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية ، فالسلطة النقدية و حدها ، بل عملية تنجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية ، فالسلطة النقدية تقرر حجم الفوائد . أي العملة و الاحتياطات المصرفية بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض و الاصول الأخرى التي ستحصل عليها و حجم الاحتياطات التي يجري الاحتياط بتا كاحتياطات فائضة.

2.: ترميز متغيرات الدراسة:

وخلال هذا المبحث سوف نستعمل الرموز التالية للمتغيرات السابقة في برنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية Eviews:

TINF: معدل التضخم لكل سنة. TCN : سعر الصرف الاسمي لكل سنة .

TINT: معدل الفائدة الحقيقي لكل سنة . TCNE : سعر الصرف الاسمي الفعلي لكل سنة .

TCR:سعر الصرف الحقيقي لكل سنة . TCRE : سعر الصرف الاسمي الحقيقي لكل سنة .

M2نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ونستطيع هنا أن نشير إلى مدى صعوبة هذه التي تواجه كل باحث وتواجه باحثي القياس الاقتصادي ألا وهي مرحلة جمع المعطيات .

وبعد القيام بتقدير القيم لمعاملات النموذج وهذا من خلال بيانات واقعية ، نشرع بعد ذلك في تقييم المعلمات المقدرة *Estimates*، والمقصود من وراء ذلك هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها معنوية أو معنى وهذا من الناحية الاقتصادية ، وما إذا كانت هذه القيم مقبولة من الناحية الإحصائية¹ .
وهناك عدد من المعايير التي نستخدمها خلال عملية التقييم والتي من أهمها مايلي² :

- المعايير الاقتصادية .
- المعايير الإحصائية.
- المعايير القياسية.

وتحدد المعايير الاقتصادية التي نستخدمها في تقييم معلمات النموذج وذلك من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية ، وتتم هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة ، فإذا جاءت هذه المعلمات المقدرة على عكس ماتقره النظرية مسبقاً فإن هذا يكون مبرراً لرفض هذه المعلمات المقدرة وهذه في حالة ما لم تكن هناك من المبررات القوية ومنطقية كذلك ما يؤدي بنا إلى التسليم بصحة التقديرات وبهذا رفض ما جاءت به النظرية ، وبالإضافة إلى هذا فإنه في بعض الحالات يأتي إختلاف المعلمات المقدرة عما تقره النظرية وذلك لقصور في البيانات في تقدير النموذج، أو نتيجة لأخطاء في بعض فرضيات الطريقة القياسية المستخدمة.
أما فيما يخص المعايير الإحصائية فهي بدورها تهدف إلى إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، والتي من أهمها معامل التحديد وإختبار المعنوية.

كما تهدف المعايير القياسية إلى إمكانية التأكد من أن الفرضيات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية بالنسبة للواقع ، وبالتالي إذا كانت هذه الفرضيات متوفرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات أهمها عدم التحيز والإتساق، والعكس إذا لم تتحقق تلك الإفتراضات فإنه يؤدي إلى فقدان تلك المعلمات المقدرة بعض من صفاته السابقة ، وهذا بدوره يؤدي على عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها ، وهذا يعني أن الامعاير القياسية تستخدم في إختبار تلك المعايير الإحصائية ، ومن بينها نجد³ : معايير الارتباط الذاتي ، معايير الإمتداد أو التعدد الخطي المتعددة ، معايير التعرف ، معايير ثبات التباين وغيرها،

¹ مراد جندي ، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2004، (مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة

الماستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر ، 2006/2005، ص ص:120،121.

² نفس المرجع ونفس الصفحة.

³ نفس المرجع ،ص:122.

وفي حالة نموذج الإنحدار الذاتي var نجد أحيانا أنه من الصعب نقد المعلومات المقطرة ، وهنا الطريقة المتبعة من طرف العالم الإحصائي سمس Sims هي إستعمال دوال الإستجابة الدفعية وتحليل التباينات لنظام شعاع الإنحدار الذاتي.

المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية

بما أننا نريد معرفة العلاقة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية ومدى تأثير كل من هذه التغيرات النقدية لا بد في البداية من بناء نموذج للتضخم الذي ننطلق في تحليلنا.

1. محاولة تحديد معادلة التضخم: سنعمد في بنائنا لهذا النموذج على دمج كل من نظرية تعادل القدرة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفائدة، الذي يهمننا نحن ، هو درجة تأثير أو تسبب كل من سعر الفائدة، سعر الصرف والتضخم على بعضهم البعض ، ويكون النموذج المقترح كالأتي:

$$TINF = f(TINT.TCN.TCR.M2).....(1)$$

ليصبح النموذج رقم(1) من الشكل التالي:

$$TINF_t = \beta_0 + \beta_1 TINT_t + \beta_2 TCN_t + \beta_3 TCR_t + \beta_4 M_{t,2} + \varepsilon_t.....(2)$$

حيث أن :

t: تمثل الزمن ε : تمثل عنصر الاضطراب أو المتغير العشوائي

باستعمال برنامج Eviews في التقدير بطريقة المربعات الصغرى، تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (2-25): يبين تقدير المعادلة رقم(02)

Dependent Variable: TINF				
Method: Least Squares				
Date: 05/08/15 Time: 23:30				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.59195	7.875738	1.979745	0.0617
TINT	-0.704722	0.283966	-2.481713	0.0221
TCN	2.938200	3.872147	0.758804	0.4568
TCR	-2.229626	4.299722	-0.518551	0.6098
M2	-0.186584	0.137592	-1.356071	0.1902
R-squared	0.717747	Mean dependent var		9.208000
Adjusted R-squared	0.661296	S.D. dependent var		9.111665
S.E. of regression	5.302833	Akaike info criterion		6.351216
Sum squared resid	562.4007	Schwarz criterion		6.594991
Log likelihood	-74.39020	F-statistic		12.71458
Durbin-Watson stat	2.152687	Prob(F-statistic)		0.000026

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

من نتائج الجدول رقم(2-01) يمكن صياغة النموذج المقدر إنطلاقاً من إحصائيات مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة(1990-2014) على الشكل التالي:

$$TINF_t = 15.59 - 0.70IINT + 2.93TCN_t - 2.22TCR - 0.18M2 \dots\dots\dots(3)$$

$$S.E \quad (7.87) \quad (0.28 \quad (7.87) \quad (3.87 \quad (0.13)$$

$$R^2 = 0.71 \quad F = 12.714 \quad SSR = 562.4 \quad DW = 2.15 \quad n = 25$$

1.1: التقييم الاقتصادي للنموذج الاول:

نرفض إقتصادياً الإشارة السالبة لمعلمة سعر الفائدة الدائن الاسمي لأن إرتفاع هذا الأخير يؤدي إلى إرتفاع التضخم (معادلة فيشر)، كذلك نرفض الإشارة السالبة لمعلمة الكتلة النقدية لأن أي زيادة فيها غير متبوعة بنمو إقتصادي تؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم.

2.1: التقييم الإحصائي للنموذج الأول: تهدف المعايير الإحصائية إلى إختبار معنوية معاملات نموذج أثر

معدلات التضخم على أهم متغيرات السياسة النقدية ، ومن أهم إختبارات الرتبة الأولى First Order Tests معامل التحديد وإختبار التوزيع t وإختبار التوزيع F بمستوى معنوية ودرجات حرية محددة والانحراف المعياري للمعاملات، مع تحديد مجال الثقة للمعالم المقدرة ودراسة مشكلة وجود الارتباط الذاتي.

1.2.1: تفسير النموذج الأول : يتبين من خلال معامل التحديد الذي بلغ $R^2 = 0.71$ ، والذي يعتبر مقياساً لجودة توفيق النموذج، وهذا يعني أن نسبة التغيرات المشروحة (المفسرة) بواسطة هذا النموذج المقدر هي ليست أكثر من 50% وهي نسبة غير جيدة في الحالات العملية، وبصورة أخرى أن 71% من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم معدلات التضخم تفسر داخل النموذج، وأن 29% من التباينات تعود إلى متغيرات و متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج أو يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي.

2.1.2: تشخيص النموذج: ولتشخيص النموذج المقدر في المعادلة رقم (03)، وهذا من خلال التالي:

◀ دراسة معنوية المعالم المقدرة $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_4)$:

- إختبار معنوية $\hat{\beta}_0$: كون الإحصائية المحسوبة $t_{col} = 0.25$ أكبر من $t_{21}^{0.025} = t_{25-4}^{0.025} = t_{n-k}^{0.05/2} = 2.08$ (عند مستوى معنوية 5%) فإننا نقبل الفرضية القائلة $(H_0 = \hat{\beta}_0 = 0)$ ، ومنه فإن المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_0$ لا تختلف معنوياً على الصفر.
- إختبار معنوية $\hat{\beta}_1$: وبأن الإحصائية المحسوبة $|t_{cal}| = |-8.85| = 8.85$ أكبر من $t_{21}^{0.025} = 2.08$ ، فإننا نرفض الفرضية $(H_0 = \hat{\beta}_1 = 0)$ ، وعليه تكون المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_1$ تختلف معنوياً على الصفر.
- إختبار معنوية

◀ دراسة المعنوية الكلية للنموذج الاول : نهدف هنا إلى إختبار الفرضتين التاليتين:

H_0 : كل معاملات النموذج معدومة

H_1 : يوجد على الأقل معامل يختلف معنوياً على الصفر:

لدينا الإحصائية المحسوبة لفيشر $F_{cal} = 12.71$ أكبر من الإحصائية الجدولة $F_{21,1}^{0.95} = 5.76$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ، ومنه معالم النموذج تختلف معنوياً على الصفر، أو بصورة أخرى يعني أن معنوية المعلمات بصورة مجمعة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-26) أن قيمة $D-W = 2.15$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي $(D-W) > R^2$ وهذا يقودنا إلى رفض احتمال أن يكون الإنحدار زائفاً. وبمأن قيمة $D-W = 2.15$ والتي تقترب من 02 وهو ما يدل تماماً على غياب مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. والملاحظ من خلال النموذج أعلاه أن معامل التحديد R^2 يفسر النموذج بصورة جيدة خلال فترة الدراسة، وكذلك بوجود علاقة حسنة عموماً بين المتغيرين التابع¹ والمستقل وهذا من خلال معامل الارتباط، وبالرغم من معنوية المعالم للنموذج إلا أنه يجب تحسين النموذج، ولهذا سنحاول إعطاء حلول لتقدير النموذج بتقنية أخرى الغاية منها تقدير النموذج، وليكون هذا النموذج أفضل من النموذج السابق، وذلك بإدخال $AR(1)$ على النموذج لنحصل على النتائج التالية²:

$$TINF_t = 13.97 - 0.63 IINT + 0.27 TCN_t - 0.91 TCR - 0.04 M2 \dots \dots \dots (4)$$

$$S.E \quad (7.87) \quad (0.28) \quad (7.87) \quad (3.87) \quad (0.13)$$

$$R^2 = 0.80 \quad F = 14.709 \quad SSR = 3760.645 \quad DW = 2.12 \quad n = 25$$

1- التفسير الإحصائي للنموذج الثاني:

- أما بالنسبة للتفسير الإحصائي، فإن معامل التحديد (R^2) أي أن المتغيرات المشروحة تفسر معدلات التضخم بما نسبته 80% وهي نسبة معتبرة وجيدة .
 - وفيما يخص إختبار ستودنت t فنلاحظ أن المعالم أغلبه مقبولة أي أن قبول الفرضية H_0 .
 - أما فيما يخص إختبار فيشر F ، فلدينا قيمة $F_{cal} = 3.77$ وهي أكبر من قيمة $F_{tab} = 2.90$ ، وهذا يعني أن المعلمات معنوية وهذا بصفة مجمعة.
- بالإضافة إلى هذا فإن قيمة $DW = 2.12$ وهي أكبر من قيم معامل التحديد R^2 ، أي أن $(DW) > R^2$ ، وهذا ما يستلزم برفض احتمال أن يكون الإنحدار زائفاً.

¹ انظر الملحق 02.

² أنظر الملحق 03.

الدلالة الاقتصادية للنموذج الثاني: نلاحظ من المعادلة المقدرة السابقة أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المستقلة تقدر بـ 0.02 وهو عدد موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كما نجد أنه بالنسبة لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج فتربطه علاقة عكسية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترتين السابقتين، بالإضافة إلى العلاقة العكسية التي تربطه مع مؤشر السياسة المالية المؤخرة بفترة واحدة أو

2. دراسة التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

قبل الشروع في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لابد من دراسة أولاً إستقرارية السلاسل المذكورة سابقاً، لإظهار الاستقرارية سوف نستعمل إختبار الجذر الأحادي لديكي فولر ، والإختبار البياني لتطور السلسلة .

1.2.: دراسة إستقرارية TCR .TCN.TINT.M2.TINF: تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن¹.

1.1.2.: بالنسبة لسلسلة TINF: ولاختبار إستقرارية السلسلة بوجد عدة أدوات إحصائية لذلك منها:

✓ إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TINF: تكون السلسلة TINF مستقرة ،

إذا كانت معاملات دالة إرتباطها P_K معنويًا لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K > 0$ ، والشكل التالي

يبين دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة محل الدراسة:

الشكل رقم (5-2) : دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TINF

Date: 05/10/15 Time: 21:35 Sample: 1990 2014 Included observations: 25		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	0.820	0.820	18.905	0.000
				2	0.644	-0.085	31.086	0.000
				3	0.448	-0.169	37.253	0.000
				4	0.191	-0.333	38.422	0.000
				5	-0.001	-0.007	38.422	0.000
				6	-0.100	0.159	38.780	0.000
				7	-0.176	-0.012	39.947	0.000
				8	-0.177	0.029	41.191	0.000
				9	-0.203	-0.266	42.936	0.000
				10	-0.226	-0.094	45.226	0.000
				11	-0.221	0.038	47.584	0.000
				12	-0.227	0.050	50.248	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

نلاحظ من خلال دالة الارتباط الذاتي، لإختبار ما إذا كانت معالم دالتي الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية، نستعمل إختبار *Ljung-Box-Pierce*، ويستعمل هذا الإختبار لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات أقل من 30 حيث توافق هذه السلسلة حيث:

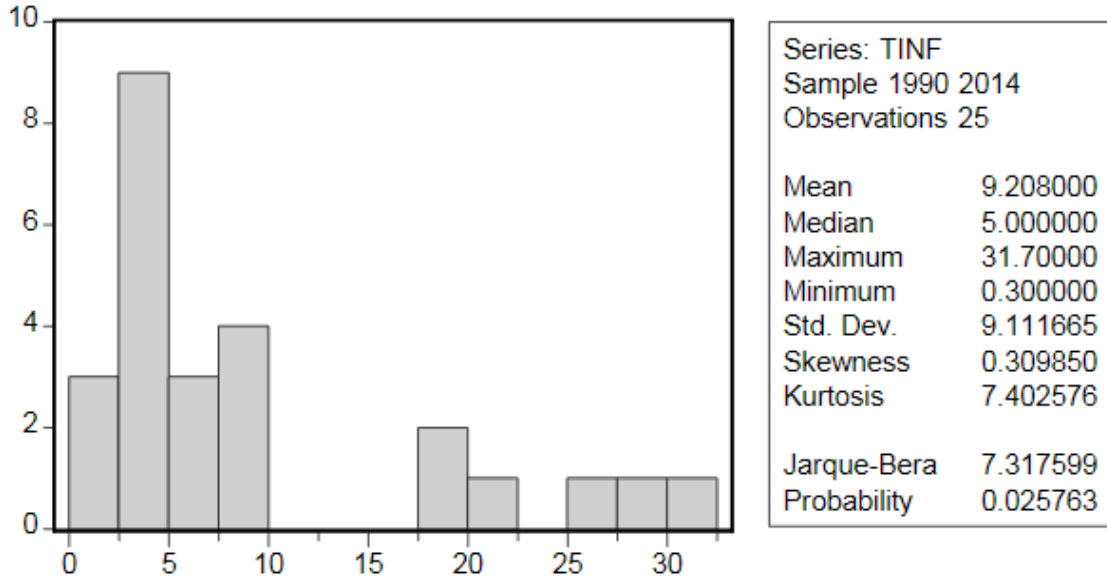
$$Q^* = 25(25 + 2) \sum_{i=1}^k (k-i)r_i^2 \rightarrow \chi_{k-p-q}^2$$

¹ أنظر الملحق: 04.05.06.

لدينا $\chi_{11,0.05}^2 = 42.58 > Q^* = 2.78$ ومنه نقبل بالفرضية التي تقرر أن كل معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تختلف عن الصفر.

✓ إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للسلسلة TINT: ولدراسة إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للسلسلة محل الدراسة مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

من خلال الشكل لمعاملات التوزيع الطبيعي للبواقي نحسب الإختبارات التالية:

➤ إختبار **Skewness**: لإختبار فرضية العدم (فرضية التناظر): $H_0: v_1 = 0$ ، نقوم بحساب الإحصائية:

$$v_1 = \frac{|\beta_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{|1.309 - 0|}{\sqrt{\frac{6}{25}}} = \frac{0.309}{0.489} = 0.676 < 1.96$$

لدينا $v_1 < 1.96$ و منه نقبل الفرضية $H_0: v_1 = 0$ لتكون سلسلة البواقي غير متناظرة.

➤ إختبار **Kurtosis**: في هذه الحالة نختبر فرضية التسطح الطبيعي (*Applatissement normal*)

$$H_0: v_2 = 0$$

$$v_2 = \frac{|\beta_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{|7.4 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{25}}} = \frac{4.4}{0.97} = 4.53 > 1.96$$

بما أن $v_2 > 1.96$ نرفض فرضية التسطح الطبيعي لسلسلة البواقي.

➤ إختبار جاك - بيررا (Jarque-Berra) :

من أجل إختبار فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي H_0) نقوم بحساب جاك بيررا S :

$$S = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_3 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{1-\alpha}(2)$$

$$S = \frac{n}{6} \beta_1 + \frac{n}{24} (\beta_3 - 3)^2 \rightarrow \chi^2_{1-\alpha}(2) = \frac{25}{6} (0.309) + \frac{25}{24} (7.4 - 3)^2 = 1.2875 + 20.166 = 21.454$$

$$-B=21.454 > \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$$

ومنه نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي (H_0) عند مستوي معنوية 5%.

المطلب الرابع : دراسة السببية بين مؤشرات النقدية وفق إختبار غرانجر

عند دراستنا للسببية نستعمل إختبار غرانجر granger لكي نتمكن من معرفة السببية بين المتغيرات، وسنحاول دراسة كل المتغيرات على حدى لمعرفة السببية.

1. إختبار السببية بين معدلات التضخم ومعدل الفائدة الحقيقية للفترة :

فهل السببية بين ($TINF$) و $TINT$ تجري في كلتا الإتجاهين؟؛ أي أن المتغيرتين متبادلتين الإعتماد ولهما حلقة رجعية؛ لذا نستخدم إختبار غرانجر من أجل معرفة السببية الموجودة بين المتغيرتين (العلاقة التبادلية)، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-26): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين ($TINF$) و $TINT$

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/17/15 Time: 17:24			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TINT does not Granger Cause TINF	23	5.2865	0.02356
TINF does not Granger Cause TINT		0.06211	0.93998

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

الشكل أعلاه نلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة 5.28 وهي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة معدل التضخم نحو متغيرة سعر الفائدة الحقيقية ، لكنه لا يوجد سببية في الإتجاه العكسي بين نسبة متغيرة سعر الفائدة الحقيقية و متغيرة معدل التضخم مما يعكس طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد وهذا يعني أي لا يوجد علاقة سببية ذات حلقة رجعية بين المتغيرين.

2.: دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي :

وإليك الجدول التالي الذي يبين الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرين والمتمثلة في:

الجدول رقم (2-27): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $(TINF)$ و TCR

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/17/15 Time: 22:15			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TCR does not Granger Cause TINF	23	8.27445	0.00283
TINF does not Granger Cause TCR		8.45554	0.00258

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews

نلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة 8.274 هي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة معدل التضخم نحو متغيرة سعر الصرف الحقيقي ، لكنه يوجد سببية في الإتجاه العكسي، ولهذا توجد علاقة تبادلية أي رجعية.

3.: دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم و سعر الصرف الاسمي:

وإليك الجدول التالي الذي يبين الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرين والمتمثلة في:

الجدول رقم (2-28): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $(TINF)$ و TCN

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/17/15 Time: 22:27			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TCN does not Granger Cause TINF	23	11.1592	0.00070
TINF does not Granger Cause TCN		8.85278	0.00210

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

كما يلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة 11.15 هي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة معدل التضخم نحو متغيرة سعر الصرف الاسمي ، لكنه يوجد سببية في الإتجاه العكسي بما أن قيمة إحصاءة فيشر المحسوبة 8.85 هي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5%.

4.: دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم و نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي :

وإليك الجدول التالي الذي يبين الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرين والمتمثلة في:

الجدول رقم (29-2): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $M2$ و $(TINF)$

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/17/15 Time: 22:41			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
M2 does not Granger Cause TINF	23	1.21402	0.32019
TINF does not Granger Cause M2		6.62352	0.01269

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews.

الشكل أعلاه نلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة 6.62 وهي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة معدل التضخم نحو نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي, لكنه لا يوجد سببية في الإتجاه العكسي بين نسبة متغيرة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو معدل التضخم مما يعكس طبيعة الإقتصاد الجزائري .

5.: دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم سعر الصرف الاسمي الفعلي و سعر الصرف الاسمي الحقيقي:

وإليك الجدول التالي الذي يبين إختبار السببية بين المتغيرات والمتمثلة في¹:

الجدول رقم (30-2): يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $TCRE$ و $TCNE$ و $(TINF)$

العلاقة	السببية	الإحتمال	إحصائية فيشر المحسوبة	الفرضيات
أحادية	يسبب	0.00	14.90	$TCNE$ لايسبب $TINF$
	لايسبب	0.3308	0.33	$TINF$ لايسبب $TCNE$
تبادلية	يسبب	0.007	6.56	$TCRE$ لايسبب $TINF$
	يسبب	0.0	8.02	$TINF$ لايسبب $TCRE$
أحادية	لايسبب	0.05	3.50	$TCNE$ لايسبب $TCRE$
	يسبب	E4.6	66.95	$TCRE$ لايسبب $TCNE$

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على الملحق: 07.

يبين لنا الجدول أعلاه العلاقة السببية بين المؤشرات لدراسة والمبينة كتالي:

¹ أنظر الملحق رقم 07.

- ✓ وجود السببية من سعر الصرف الاسمي الفعلي نحو معدلات التضخم وهي علاقة أحادية.
- ✓ وجود السببية من سعر الصرف الاسمي الحقيقي نحو معدلات التضخم وهي علاقة تبادلية .
- ✓ وجود السببية من سعر الصرف الاسمي الحقيقي نحو سعر الصرف الاسمي الفعلي وهي علاقة أحادية.

6.: دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية :

والجدول الموالي يبين إختبار نتائج السببية بين مؤشرات السياسة النقدية:

الجدول رقم (2-31): يمثل إختبار السببية لفرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/17/15 Time: 23:50			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TCN does not Granger Cause TINT TINT does not Granger Cause TCN	23	3.24260 4.83827	0.06271 0.02082
TCR does not Granger Cause TINT TINT does not Granger Cause TCR	23	3.56762 4.93211	0.04953 0.01959
TCNE does not Granger Cause TINT TINT does not Granger Cause TCNE	23	1.86922 6.33230	0.18298 0.00827
TCRE does not Granger Cause TINT TINT does not Granger Cause TCRE	23	3.21759 5.86036	0.06387 0.01096
M2 does not Granger Cause TINT TINT does not Granger Cause M2	23	0.54515 1.68255	0.58903 0.21385
TCR does not Granger Cause TCN TCN does not Granger Cause TCR	23	24.6744 24.7563	7.0E-06 6.8E-06
TCNE does not Granger Cause TCN TCN does not Granger Cause TCNE	23	62.6245 1.76015	7.8E-09 0.20036
TCRE does not Granger Cause TCN TCN does not Granger Cause TCRE	23	8.90908 9.68903	0.00204 0.00139
M2 does not Granger Cause TCN TCN does not Granger Cause M2	23	1.04793 2.57480	0.37110 0.10389
TCNE does not Granger Cause TCR TCR does not Granger Cause TCNE	23	95.0258 5.45620	2.7E-10 0.01405
TCRE does not Granger Cause TCNE TCNE does not Granger Cause TCRE	23	3.50562 66.9537	0.05179 4.6E-09
M2 does not Granger Cause TCNE TCNE does not Granger Cause M2	23	0.92962 0.87851	0.41285 0.43248
M2 does not Granger Cause TCRE TCRE does not Granger Cause M2	23	0.50403 2.39204	0.61237 0.11989

المصدر: من إعداد الطالبة إستناداً على برنامج EViews .

ومن خلال هذا الجدول يمكن إعطاء العلاقات السببية التالية:

- ✓ لا يوجد سببية بين TCN و TINT في كلتا الاتجاهين.
- ✓ لا يوجد سببية بين TINT و TCR في كلتا الاتجاهين.

- ✓ يوجد سببية بين TINT و TCNE وهي علاقة أحادية.
- ✓ يوجد سببية بين TINT و TCRE وهي علاقة أحادية.
- ✓ لا توجد علاقة سببية بين M2 و TINT في كلتا الاتجاهين.
- ✓ توجد علاقة بين TCR و TCN في كلتا الاتجاهين.
- ✓ توجد علاقة بين TCNE و TCN وهي علاقة أحادية.
- ✓ يوجد سببية بين TCN و TCRE وهي علاقة تبادلية .
- ✓ لا يوجد علاقة سببية بين M2 و TCN في كلتا الاتجاهين.
- ✓ يوجد سببية بين TCNE و TCR وهي علاقة أحادية.
- ✓ يوجد سببية بين TCNE و TCRE وهي علاقة أحادية.

المحتوى	
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية	
01	تمهيد:
02	المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية
02	المطلب الأول : مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية
02	الفرع الأول: تعريف السياسة الاقتصادية
03	الفرع الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية
06	الفرع الثالث: أهداف اقتصادية أخرى
07	المطلب الثاني: أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية
07	الفرع الأول: تصنيفات السياسة الاقتصادية
09	الفرع الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية
11	المطلب الثالث: ماهية السياسة النقدية
11	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
12	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
14	الفرع الثالث: اتجاهات السياسة النقدية
14	الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية
17	المطلب الرابع: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
18	الفرع الأول: العلاقة بين السياستين المالية والنقدية
19	الفرع الثاني: الآثار النقدية للسياسة المالية
21	الفرع الثالث: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج "IS-LM".
24	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.
24	المطلب الأول: السياسة النقدية و التحليل الكلاسيكي.
24	الفرع الأول: فرضيات التحليل الكلاسيكي.
25	الفرع الثاني: النظرية الكمية للنقود.
27	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للنظرية كمية للنقود.
28	المطلب الثاني: السياسة النقدية والتحليل الكينزي.
28	الفرع الأول: فرضيات التحليل الكينزي.
29	الفرع الثاني: العرض والطلب النقدي في التحليل الكينزي.
31	الفرع الثالث: إنتقادات التحليل الكينزي.
31	المطلب الثالث: السياسة النقدية والتحليل النيوكلاسيكي(التحليل النقدي).
31	الفرع الأول: النظرية النقدية المعاصرة.
34	الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC)
36	المبحث الثالث: السياسة النقدية في العالم.
36	المطلب الأول: إتجاهات السياسة النقدية في دول العالم المتقدم.

36	الفرع الأول: اتجاه السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي.
38	الفرع الثاني: اتجاه السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية.
40	المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية في الدول العربية.
41	الفرع الأول: اتجاه السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية
44	الفرع الثاني: اتجاه السياسة النقدية في الأردن.
45	المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية في دول شمال إفريقيا.
45	الفرع الأول: اتجاهات السياسة النقدية في تونس.
47	الفرع الثاني: اتجاه السياسة النقدية في موريتانيا.
50	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري 1990-2014.	
52	تمهيد:
53	المبحث الأول: نظرة للإصلاحات النقدية في الجزائر.
53	المطلب الأول: الإصلاح المصرفي قبل قانون النقد والقرض.
53	الفرع الأول: مرحلة الأولى 1971-1985.
54	الفرع الثاني: مرحلة الثانية 1986-1989.
56	المطلب الثاني: قانون النقد والقرض أهدافه ومبادئه.
56	الفرع الأول: قانون النقد والقرض.
56	الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض.
57	الفرع الثالث: مبادئ قانون النقد والقرض.
58	المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض.
58	الفرع الأول: بنك الجزائر.
59	الفرع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية.
60	الفرع الثالث: هيئات الرقابية في النظام المصرفي.
62	المطلب الرابع: تطورات التشريع المصرفي بعد قانون النقد والقرض
62	الفرع الأول: تعديل قانون النقد والقرض.
63	الفرع الثاني: النظام الصادر في 2004.
64	المبحث الثاني: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014
64	المطلب الأول: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994
70	المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000
76	المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2007.
81	المطلب الرابع: اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.
87	المبحث الثالث: دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014.
87	المطلب الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة
96	المطلب الثاني: جمع المعطيات وترميز المتغيرات
99	المطلب الثالث: الدراسة التطبيقية.
104	المطلب الرابع: دراسة السببية بين مؤشرات النقدية وفق إختبار غرانجر.

109	خلاصة الفصل
111	الخاتمة العامة
116	قائمة المراجع
130	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
04	تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو لسنوات 2011-2012 (%)	(1-1)
07	مقارنة بين السياسة الطرفية والسياسة الهيكلية	(2-1)
37	تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو خلال الفترة (2001-2012)	(3-1)
38	تطور سعر الفائدة في منطقة اليورو خلال الفترة (2009-2014)	(4-1)
39	أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال (2009-2016)	(5-1)
44	تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الأردن خلال الفترة (2002-2013)	(6-1)
45	تطور الاحتياطات الرسمية الخارجية في الأردن خلال الفترة (2002-2013)	(7-1)
46	تطور معدل نمو السيولة في تونس خلال الفترة (2005-2013)	(8-1)
48	تطور معدلات الفائدة في موريتانيا خلال الفترة (2001-2008)	(9-1)
48	تطور معدل إعادة الخصم في موريتانيا (2000-2008)	(10-1)
65	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-1994	(1-2)
67	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر 1990-1994	(2-2)
68	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-1994)	(3-2)
69	تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال (1990-1994)	(4-2)
69	تطور إحتياطيات الصرف (1990-1994)	(5-2)
70	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)	(6-2)
70	تطور المديونية الخاجية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)	(7-2)
71	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1995-2000)	(8-2)
72	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (1995-2000)	(9-2)
74	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال (1995-2000)	(10-2)
74	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	(11-2)
76	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	(12-2)
77	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2007)	(13-2)
78	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر خلال (2001-2007)	(14-2)
79	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2001-2007)	(15-2)
80	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)	(16-2)
80	تطور احتياطات الصرف الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)	(17-2)
81	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2001-2007)	(18-2)
82	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)	(19-2)
83	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر (2008-2014)	(20-2)
84	تطور معدلات التضخم في الجزائر (2008-2014)	(21-2)
85	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2008-2014)	(22-2)
85	تطور إحتياطيات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2008-2013)	(23-2)

86	تطور الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2008-2014)	(24-2)
99	ييين تقدير المعادلة رقم(02)	(25-2)
104	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $TINT$ و $(TINF)$	(26-2)
105	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين TCR و $(TINF)$	(27-2)
105	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين TCN و $(TINF)$	(28-2)
106	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $M2$ و $(TINF)$	(29-2)
106	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين $TCRE$ و $TCNE$ و $(TINF)$	(30-2)
107	يمثل إختبار السببية لغرانجر بين مؤشرات السياسة النقدية	(31-2)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	(1-1)
08	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	(2-1)
09	مسار سياسة التوفيق ثم الذهب	(3-1)
11	أدوات السياسة الاقتصادية	(4-1)
21	أثر السياستين المالية والنقدية على سعر الفائدة	(5-1)
22	أثر السياستين المالية والنقدية على الدخل	(6-1)
29	عرض النقود في تحليل الكينزي	(7-1)
30	منحنى الطلب على نقود لغرض المضاربة	(8-1)
35	منحنى فلييس عند الكلاسيك الجدد	(9-1)
39	تطور أسعار الفائدة الرسمي خلال الفترة (1954-2008)	(10-1)
42	تطور معدلات الفائدة في المملكة العربية السعودية (2005-2009)	(11-1)
43	تطور عرض النقود ومعدل التضخم خلال الفترة (2000-2010)	(12-1)
43	تطور معدلات تضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2015)	(13-1)
47	تطور سعر الصرف ومعدل التضخم في تونس خلال الفترة (2010-2013)	(14-1)
60	مكونات الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر	(1-2)
73	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	(2-2)
75	تطور إحتياطيات الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	(3-2)
89	الخطوات التي يتم إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي	(4-2)
102	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TINF	(5-2)
103	معاملات التوزيع الطبيعي للبقاقي.	(6-2)

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
130	المعطيات السنوية لدراسة 2014-1990	(01)
131	العلاقة الارتباطية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية	(02)
132	نتائج معادلة التضخم بإدخال AR(1)	(03)
133	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TINT	(04)
134	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCN	(05)
135	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCR	(06)
136	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCN	(07)

لقد شهد العالم عدة صدمات إقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل, تتمثل في كل من الكساد, البطالة, التضخم, الكساد التضخمي وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار إقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محوراً هاماً في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الإقتصادي وفعالية هذا التأثير, وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الإقتصادية الكلية, فحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة, فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الإقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي, ثم جاء "كينز" في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية, وإسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد "فريدمان", وإزداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الإقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وفي الجزائر أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكناً مع صدور قانون النقد والقرض (10-90), المعدل والمتتم بالأمر (03-11), واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود, والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والاشراف عليها وتقييمها, ومنح استقلالية للبنك المركزي في ادارتها, ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل, وفائض هام لميزان المدفوعات ونسبة ايجابية للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة, ويعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية آنفا, حيث أتمدت الجزائر على سياسة نقدية ومالية توسعية تماشياً مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

❖ الاشكالية الرئيسية:

وبسبب أوضاع اقتصادية حرجة في الجزائر التي تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية, والعجز عن سداد خدمات الديون فضلاً عن معدلات التضخم العالية, وتبعاً لهذا تبنّت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة, وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومما سبق يمكن طرح الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته والمتمثل في السؤال المحوري التالي:

ماهي طبيعة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري؟

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- 1- ما هي السياسة النقدية وما هي اتجاهاتها في العالم؟.
- 2- ما هي الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري؟.
- 3- ما هي مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر؟.
- 4- هل يوجد أو لا يوجد سببية بين مؤشرات سياسة النقدية؟, وهل هناك علاقة أحادية أو تبادلية وذلك بإستعمال إختبار غرانجر؟.

❖ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

- 1- تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي, كذلك فان درجة اتجاهات السياسة النقدية وأهميتها تختلف من اقتصاد إلى آخر؛
- 2- إن الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (1971-1990) عرفت تطوراً نوعياً لكونها عرفت إصدار العديد من القوانين المصرفية والفترة التي بدأت فيها السياسة النقدية تظهر الى الوجود وتتطور بشكل تدريجي؛
- 3- إن السياسة النقدية تطورت بشكل كبير وذلك مع صدور قانون النقد والقرض الذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية؛
- 4- يوجد علاقة سببية وغير سببية بين مؤشرات سياسة نقدية من خلال إستخدام إختبار Granger.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا حصرها في مايلي:

- 1- يندرج موضوع السياسة النقدية ضمن مجال تخصص دراستنا والمتمثل في البنوك؛
- 2- محاولة فهم واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل سلسلة الإصلاحات التي خضعت لها، وهل هذه الإصلاحات نتيجة فعلية على أرض الواقع؛
- 3- الوصول إلى الأهداف التي تم ذكرها سابقا والتعرف على طبيعة العلاقة بين أهم المتغيرات للسياسة النقدية.

❖ أهداف البحث:

وهناك عدة أهداف لهذه الدراسة نوردتها في التالي:

- 1- الهدف من هذه الدراسة معرفة العلاقة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية والمتمثلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة معدل التضخم والكتلة النقدية ونسبة القروض الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية فترة تحرير الأسعار إلى يومنا هذا؛
- 2- محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور نماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير أهم المتغيرات للسياسة النقدية؛
- 3- نقص المواضيع المتطرفة لدراسات القياسية في المكتبة.

❖ الدراسات السابقة:

✍ الطالب: إكن لونيس: عنوان المذكرة: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في

الجزائر خلال الفترة (2000-2009), عبارة عن رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد, فرع: نقود

وبنوك, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر -3-, سنة 2010-2011, بإشراف

الأستاذة الدكتورة صديقي مليكة, حيث تدور إشكالية البحث حول مدى فعالية السياسة النقدية في

ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) تطرق إلى دراسة الإطار النظري للسياسة

النقدية, ودور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي, كما تطرق إلى تطور السياسة النقدية ودورها في

ضبط العرض النقدي خلال فترة الدراسة.

✍ الطالب: فضيل رايس: عنوان المذكرة : تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2009) مقالة مذكرة في مجلة الباحث العدد 2012/10 وقد حاول الباحث تسليط الضوء على مصادر

الفائض النقدي الغير مشغل الناتج على إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

✍ الطالب: خليف طارق: دراسة السببية بين المتغيرات: التضخم, سعر الصرف, وسعر الفائدة في الجزائر

للفترة (1990-2003) عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: الإقتصاد

كمي, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 2004/2005, بإشراف الأستاذ الدكتور

تومي صالح. بحيث تدور إشكالية البحث في معرفة طبيعة العلاقة السببية بين التضخم ومعدل الفائدة

وسعر الصرف خلال فترة تحرير الأسعار, تطرق إلى شرح بعض المفاهيم الأساسية حول التضخم, أسعار

الصرف وأسعار الفائدة نظريا, وعمليا دراسة تطور التضخم, أسعار الصرف, وأسعار الفائدة في الجزائر,

كما حاول دراسة العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات السابقة التي قامت بتناول مواضيع السياسة النقدية ومتغيراتها ولكنها لم تتطرق

لدراسة وإختبار العلاقة السببية بين مجموعة من أهم المتغيرات للسياسة النقدية متطرق إليها من خلال دراستنا

والمتمثلة في: سعر الصرف الإسمي والحقيقي و سعر الصرف الإسمي الفعلي والإسمي الحقيقي, ومعدل الفائدة

الحقيقي والعرض النقدي ومعدل التضخم.

❖ حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالإقتصاد

الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 1990-2014 بإعتبار أن بداية هذه الفترة توافقت

صدور قانون النقد والقرض الذي أعطى الضوء الأخضر لإعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير فعال في

الاقتصاد الوطني.

❖ وسائل جمع المعلومات والبيانات:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث؛

- التقارير والملتقيات والمقالات؛

- الأطروحات والرسائل الجامعية؛

- المواقع الإلكترونية.

❖ المنهج المتبع في الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع يتم تباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية, بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات النقدية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية بإستعمال برامج المعلومات تتماشى مع طبيعة الموضوع, وسيتم الاستعانة ببرنامج (EViews), لتقدير واستخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة.

❖ تقسيمات البحث :

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الخلفية النظرية للسياسة النقدية الذي سوف يتم فيه تطرق لجميع جوانب المتعلقة بالسياسة النقدية من خلال إعطاء نظرة عامة حول السياسة النقدية والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأيضا إتجاهات السياسة النقدية في العالم.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى دراسة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري, ومن خلال هذا الفصل سنقوم بعرض أهم الإصلاحات التي خضع لها الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ثم بعد إصداره, كما تناولنا مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر منذ بداية 1990 إلى غاية 2014, كما قمنا بدراسة تطبيقية قياسية لمحاولة معرفة العلاقة السببية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية.

❖ صعوبات البحث :

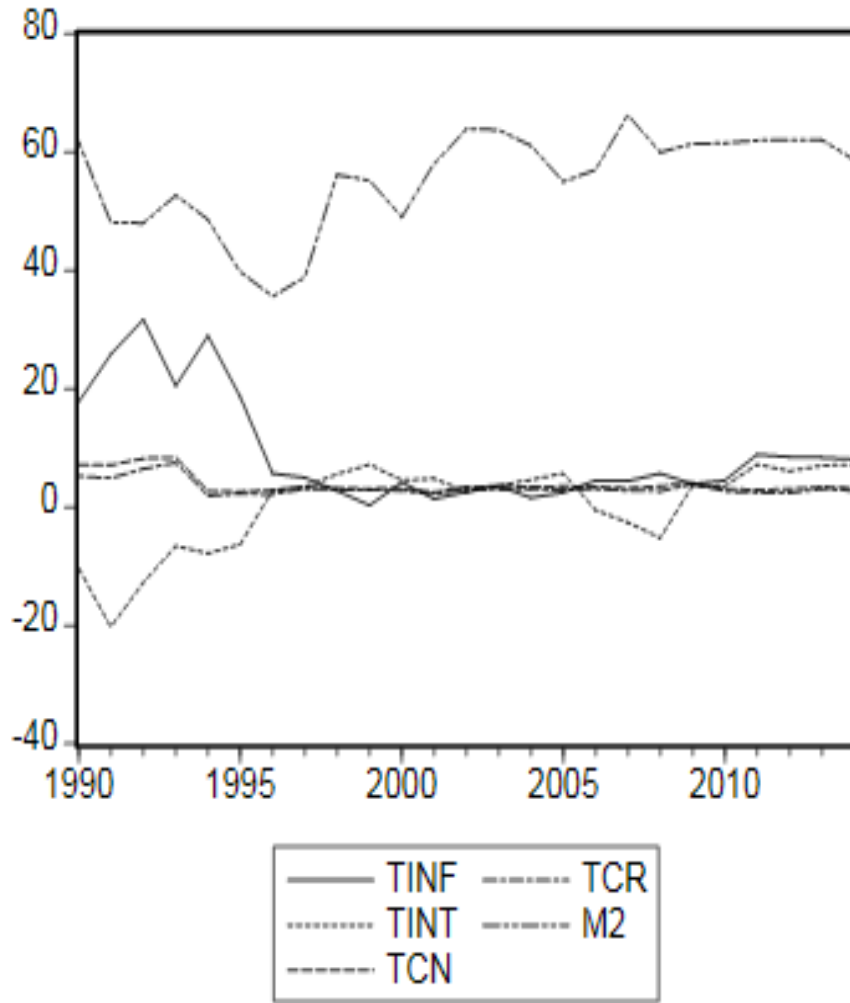
ولقد واجهتنا بعض صعوبات عند إعداد بحثنا أهمها:

- التضارب في الإحصائيات للتطورات النقدية التي يبني عليها تحليل مابين الهيئة وأخرى؛
- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد معين، من جهة، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية؛
- ضيق الوقت المحدد لإعداد المذكرة والإلمام بكافة الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة.

الملحق رقم (01): المعطيات السنوية لدراسة 1990-2014

obs	TINT	TINF	M2	TCN	TCR	TCNE
1990	-10.30000	17.80000	61.80000	7.100000	5.200000	7.500000
1991	-20.20000	25.90000	48.10000	7.100000	4.900000	7.500000
1992	-12.80000	31.70000	48.00000	8.200000	6.500000	8.400000
1993	-6.600000	20.50000	52.70000	8.400000	7.500000	2.900000
1994	-7.800000	29.00000	48.60000	2.700000	1.900000	3.100000
1995	-6.300000	18.70000	39.80000	2.600000	2.300000	2.900000
1996	2.800000	5.700000	35.60000	2.900000	2.200000	3.200000
1997	3.400000	5.000000	38.90000	3.400000	3.100000	3.600000
1998	5.600000	2.800000	56.20000	3.200000	3.000000	3.400000
1999	7.200000	0.300000	55.20000	3.100000	2.900000	3.500000
2000	4.500000	4.200000	49.00000	3.200000	2.800000	3.600000
2001	4.800000	1.400000	58.00000	2.500000	2.200000	2.800000
2002	2.600000	2.600000	63.90000	3.400000	3.100000	3.600000
2003	3.600000	3.600000	63.70000	3.500000	3.000000	3.700000
2004	4.600000	1.600000	61.10000	3.400000	3.100000	3.700000
2005	5.700000	2.500000	55.00000	3.500000	2.900000	3.800000
2006	-0.500000	4.500000	57.00000	3.400000	3.100000	3.800000
2007	-2.600000	4.400000	66.30000	3.200000	2.800000	3.600000
2008	-5.200000	5.700000	60.00000	3.500000	2.700000	4.500000
2009	3.500000	3.900000	61.40000	4.100000	3.900000	4.200000
2010	3.500000	4.500000	61.50000	3.100000	2.700000	3.200000
2011	7.200000	8.900000	62.00000	2.900000	2.500000	3.200000
2012	6.100000	8.500000	62.10000	3.100000	2.400000	3.400000
2013	7.000000	8.400000	62.10000	3.400000	3.100000	3.600000
2014	7.200000	8.100000	58.70000	3.200000	2.800000	3.500000

الملحق رقم (02): العلاقة الارتباطية بين أهم مؤشرات السياسة النقدية



الملحق رقم (03): نتائج معادلة التضخم بإدخال AR(1)

Dependent Variable: TINF				
Method: Least Squares				
Date: 05/09/15 Time: 13:32				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 44 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.97335	12.47707	1.119922	0.2775
TINT	-0.636028	0.264165	-2.407690	0.0270
TCN	0.275998	4.162381	0.066308	0.9479
TCR	-0.910588	4.018138	-0.226619	0.8233
M2	-0.049873	0.195508	-0.255096	0.8015
AR(1)	0.755608	0.181270	4.168419	0.0006
R-squared	0.803384	Mean dependent var	8.850000	
Adjusted R-squared	0.748769	S.D. dependent var	9.126264	
S.E. of regression	4.574356	Akaike info criterion	6.091127	
Sum squared resid	376.6452	Schwarz criterion	6.385640	
Log likelihood	-67.09352	F-statistic	14.70982	
Durbin-Watson stat	2.122859	Prob(F-statistic)	0.000008	
Inverted AR Roots	.76			

























الملحق رقم (04): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TINT

Date: 05/10/15 Time: 23:35 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.766	0.766	16.518	0.000
		2	0.479	-0.262	23.256	0.000
		3	0.278	0.039	25.620	0.000
		4	0.118	-0.103	26.068	0.000
		5	-0.068	-0.212	26.225	0.000
		6	-0.174	0.055	27.296	0.000
		7	-0.195	-0.010	28.715	0.000
		8	-0.189	-0.034	30.130	0.000
		9	-0.157	0.047	31.168	0.000
		10	-0.131	-0.095	31.935	0.000
		11	-0.076	0.070	32.215	0.001
		12	-0.022	-0.004	32.241	0.001

الملحق رقم (05): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCN

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
	█		█	1	0.668	0.668	12.542	0.000
	█		█	2	0.355	-0.164	16.243	0.000
	█		█	3	0.117	-0.093	16.661	0.001
	█		█	4	-0.096	-0.169	16.955	0.002
	█		█	5	-0.075	0.209	17.146	0.004
	█		█	6	-0.054	-0.076	17.250	0.008
	█		█	7	-0.052	-0.039	17.353	0.015
	█		█	8	-0.132	-0.231	18.044	0.021
	█		█	9	-0.112	0.210	18.572	0.029
	█		█	10	-0.078	-0.062	18.843	0.042
	█		█	11	-0.071	-0.021	19.088	0.060
	█		█	12	-0.028	-0.096	19.130	0.085

الملحق رقم (06): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCR

Date: 05/17/15 Time: 23:12						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.485	0.485	6.6041	0.010
		2	0.197	-0.049	7.7428	0.021
		3	0.022	-0.071	7.7578	0.051
		4	-0.114	-0.117	8.1786	0.085
		5	-0.042	0.099	8.2369	0.144
		6	-0.026	-0.029	8.2604	0.220
		7	-0.003	0.004	8.2607	0.310
		8	-0.136	-0.207	8.9981	0.342
		9	-0.078	0.107	9.2550	0.414
		10	-0.049	-0.028	9.3645	0.498
		11	-0.026	0.013	9.3974	0.585
		12	-0.014	-0.082	9.4070	0.668

الملحق رقم (07): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة TCN

Date: 05/22/15 Time: 14:20 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.668	0.668	12.542	0.000
		2	0.355	-0.164	16.243	0.000
		3	0.117	-0.093	16.661	0.001
		4	-0.096	-0.169	16.955	0.002
		5	-0.075	0.209	17.146	0.004
		6	-0.054	-0.076	17.250	0.008
		7	-0.052	-0.039	17.353	0.015
		8	-0.132	-0.231	18.044	0.021
		9	-0.112	0.210	18.572	0.029
		10	-0.078	-0.062	18.843	0.042
		11	-0.071	-0.021	19.088	0.060
		12	-0.028	-0.096	19.130	0.085

الملخص:

تهدف هذه دراسة إلى تسليط الضوء لموضوع العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2014), لذلك تمت صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي: ما هي طبيعة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2014), وتهدف الدراسة لإبراز أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية, بإعتبارها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية الكلية, ووضع السياسة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات التالية: معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الاسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والكتلة النقدية ونسبة القروض الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي, باستخدام اختبار غرانجر .Granger

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية, متغيرات السياسة النقدية, العلاقة السببية .

Abstract

This study aims to highlight the theme of the causal relationship between the most important monetary policy variables in the case of the Algerian economy, the Bank of Algeria during the study period (1990-2014), so it has the formulation of the basic problem as follows: What is the nature of the causal relationship between the most important monetary policy variables in the economy Algerian during the period (1990-2014), the study aims to highlight the importance of monetary policy in achieving economic goals, as it represents the monetary side of macroeconomic policy, and the development of monetary policy in Algeria as well as to clarify the causal relationship between the following variables: the rate of inflation and the real rate of interest and the nominal exchange rate The nominal effective exchange rate and the actual real exchange rate and monetary mass and internal loans ratio to GDP, using Granger Granger test.

Key words: monetary policy, monetary policy variables, causal relationship

قائمة المراجع

- 1- الآيات القرآنية:
- 2- سورة الكهف، الآية: 85.
- 3- الكتب باللغة العربية
- 2 - الحلاق سعيد سامي والعجلوني محمد محمود ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 3 - القزويني شاکر ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 4 - السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 5 - أوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة ، تعريف وتقديم محمد سلمان حسن، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976.
- 6 - بطرس جلدة سامر ، النقود والبنوك، طبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009.
- 7 - بن علي بلعوز ، محاضرات في التطريات والسياسات النقدية، طبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 8 - تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.
- 9 - حداد أكرم و مذلول مشهور ، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، طبعة الأولى ، دار وائل للنشر، 2005.
- 10 - حسن كريم حمزة ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2011.
- 11 - حبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة.
- 12 - خليل عبد القادر ، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقاتها حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- 13 - عبد الحميد عايب وليد ، آثار الإقتصادية كلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية فاسية لمودج التنمية الإقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 14 - عبد المجيد عبد المطلب ، السياسات الإقتصادية - تحليل جزئي وكلي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 15 - عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي ، بيروت، لبنان، 1983.
- 16 - عطون مروان، النظرية النقدية، دار البعث، الجزائر، 1989.
- 17 - قدي عبد المجيد، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 18 - قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 19 - لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 20 - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- 21 - مجيد الموسوي ضياء ، الإقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 22 - مجيد الموسوي ضياء ، إقتصاديات النقود والبنوك، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- 23 - محمد دعبس إسماعيل ، السياسة الإقتصادية بين النظرية والتطبيق الطبعة الأولى، دارحمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 24 - محمد سمحان حسين وآخرون، إقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 25 - محمد نوري الشمري ناظم ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، طبعة الأولى، دار زهراء، عمان، 1999.

26 - محمد نوري الشمري ناظم ، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر وتوزيع، عمان، 2006.

27 - محمد هاشم إسماعيل ، النقود والبنوك، الناشر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.

28 ناصر سليمان ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، الطبعة الأولى مكتبة الريام، الجزائر، 2006.

29 نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية:

30 إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-

2009)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسن العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، حلقة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2010-2011).

31 بناني فتيحة ، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2000).

32 بن جريبيح فريد، "حوكمة المصارف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم تسيير، فرع: مالية محاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2012-2013).

33 بن عيسى شافية، أثر وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، قسم التسيير، فرع: نقود ومالية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2010-2011).

34 بودخدخ كريم، اثر سيئسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-
2009)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009/2010).

35 بو عافية رشيد، "السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم

التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، (2010-2011).

36 جديداني ميمي، إنعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، 2005/2006).

37 جنيدي مراد، "دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر بإستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970-2004)"، (مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2005/2006).

38 حميد موسى سندس، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كوفة، سنة 2009).

39 خلوط العربي فوزية، " دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي في الدول النامية في ظل تحولات الدولية الراهنة" (دراسة حالة الجزائر)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق الاقتصادية، فرع: نقود والتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004).

40 دردوري لحسن، " سياسة الميزانية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر وتونس"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014).

41 درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006).

42 قرمية دوبي، آثار الخصوصية على الحهاز المصرفي الجزائري (دراسة حالة قرص الشعبي الجزائري)، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007-2008).

43 ذهبي ريمة, الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-

2011), (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية, قسم العلوم الاقتصادية,

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة قسنطينة2, سنة 2013/2012).

44 رواق خالد, أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية, (مذكرة لنيل

شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص: اقتصاد دولي, كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم

التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2013-2012).

45 زقير عادل, "تحديث جهاز مصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة (دراسة حالة الجهاز

المصرفي الجزائري)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, قسم العلوم

الإقتصادية, فرع نقود وتمويل, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة,

الجزائر, 2009-2008).

46 سيدي ولد أسلويلم, فعالية السياسة النقدية دراسة مقارنة بين البنك المركزي الموريتاني (BCM)

وبنك الجزائر (BA) خلال العشرية (2010-2000), (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم

الاقتصادية, تخصص التحليل الاقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, جامعة

بوبرك بالقايد, تلمسان, 2010-2009).

47 طيبة عبد العزيز, سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر

للفترة (2003-1994), (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع: نقود ومالية,

كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية, قسم العلوم الاقتصادية, 2005-2004).

48 فودوا محمد, "السياسة النقدية في ظل إقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل مسايرة حالة

الجزائر", (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير, قسم علوم التسيير, فرع النقود والمالية, جامعة الجزائر, 2006-2005).

49 قمري ححلية, "تطور أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية

العالمية", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير, قسم علوم التسيير, فرع: نقود

ومالية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر, 2005-2004).

50 لوني سي هدى، "إشكالية تسيير السيولة في البنوك التجارية لفترة (1990-2009)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2011).

51 مدوخ ماجدة ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003).

52 مصطفى بوبكر، "محاولة تقييم تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري في فترة (1995-2006)", (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010).

53 مفتاح صالح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (90-2000)، (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002-2003).

54 منصورى عبد الله، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006).

55 نصير أحمد، " أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة: (1990-2012)", (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، فرع: الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر 3، 2013-2014).

56 نوري نور الدين، " دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص: 52.

57 ولد شيباني الشيخ أحمد، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2012/2011).

- 58 بالقي تيجاني, تقييم أثر البرامج الاستثمارية العامة على المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2011) دراسة تحليلية تقييمية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد 13, 2013.
- 59 بطاهر علي, سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 01.
- 60 بلعوز بن علي و عبد العزيز طيبة, السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006), بحوث إقتصادية عربية, العدد:41, شتاء 2008, الكويت.
- 61 بن حمد بن عبد الله خالد: العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر, دراسات إقتصادية , السعودية , العدد:08, 1423.
- 62 بن عبد الله العواد صالح, السياسة النقدية, دورة مفهوم الصناعة المصرفية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإعلاميين, 16 أكتوبر 2010, مؤسسة النقد العربي.
- 63 ريس فضيل, تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011), البحوث الاقتصادية العربية, العددان 61-62 شتاء ربيع 2013.
- 64 ريس فضيل, مقال: التحولات النقدية في الجزائر خلال فترة (2000-2009), مجلة الباحث العدد 10, سنة 2012.
- 65 زايري بلقاسم, كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد7.
- 66 طالب عوض, ومالك ياسين المحاذين, أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الاردن, دراسات العلوم الإدارية, المجلد 38, العدد 2, جامعة الاردن, 2011.
- 67 عبد العزيز طيبة, فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال فترة (2000-2011), الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية, قسم العلوم الإقتصادية والقانونية, العدد 12 جوان 2014.
- 68 عياشي كمال, أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية, مجلة العلوم الانسانية, العدد 10, جامعة محمد خيضر بسكرة.

69 لزعر علي, راييس فضيل, الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009), مخبر مالية, بنوك وإدارة أعمال, جامعة محمد خيضر بسكرة.

70 مسعي محمد, سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأصرها على النمو, مجلة الباحث العدد10, 2012.

71 مدوخ ماجدة, النظام النقدي الأوروبي, مجلة الواحات للبحوث والدراسات, جامعة غرداية, العدد 03, 2008.

72 يوسفات علي, عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009), مجلة الباحث, العدد11/2012.

5-التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

73 تقرير السنوي2012, الصندوق النقد الدولي, معا لدعم التعافي العالمي (نظرة عامة), واشنطن, الو م أ

74 غبريال سرور, السياسة النقدية وإستهداف التضخم, معهد صندوق النقد الدولي, واشنطن, 2005.

75 صندوق نقد العربي, تقرير الاقتصادي العربي الموحد2007, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة.

76 صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة.

77 النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة.

78 صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة

79 الصندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد2013, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة

80 صندوق النقد العربي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد2014, أبوظبي, دولة الإمارات العربية المتحدة.

81 صندوق النقد العربي, التقرير السادس والاربعون أحدث التطورات الاقتصادية 2010, الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء, السعودية.

- 82 صندوق النقد العربي, إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى, المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو, 2014.
- 83 البنك الدولي, الموجز الاقتصادي ربع سنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا, العدد 2, يناير/كانون الثاني 2014.
- 84 محمد لكصاسي, الوضع النقدي وسياسة النقدية في الجزائر, صندوق النقد العربي, أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة, 2004.
- 85 بنك الجزائر, تقرير السنوي 2008.
- 86 بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2010.
- 87 بنك الجزائر, التقرير السنوي لسنة 2012.
- 88 بنك الجزائر, التقرير السنوي 2013.
- 89 بنك الجزائر, التقرير السنوي 2014.
- 90 قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14-14-1990 الجريدة الرسمية, العدد 14
- 91 المادة رقم 13 من قانون نقد والقرض.
- 92 المادة رقم 16 من قانون النقد والقرض.
- 93 المادة رقم 19 من قانون نقد والقرض.
- 94 المادة رقم 20 من قانون النقد والقرض.
- 95 المادة رقم 22 من قانون النقد والقرض.
- 96 المادة رقم 29 من قانون النقد والقرض.
- 97 المادة رقم 28 من قانون النقد والقرض.
- 98 المادة رقم 114 من قانون النقد والقرض.
- 99 المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17, ديسمبر 1996, الديوان الوطني للإحصاء
- 6-الملتقيات والندوات العلمية:

- 100 بالعزوز بن علي كتوش عاشور, واقع المنظومة المصرفية والمنهج الإصلاح, مداخلة ضمن
الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات-, كلية العلوم
الانسانية والاجتماعية, جامعة حسيبة بن بو علي, يومي 14-15 ديسمبر 2004.
- 101 بلخريصات رشيد, سعيد بن محمد, داخلة بعنوان: فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق
أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل, الملتقى العالمي الدولي حول: الأداء المتميز
للمنظمات والحكومات, يومي 08-09 مارس 2005, كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, قسم علوم
التسيير, جامعة ورقلة.
- 102 بن طلحة صليحة, بوعلام معوشي, دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية,
ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات-, جامعة شلف, كلية العلوم
الإنسانية والعلوم الإجتماعية, يومي 14-15 ديسمبر 2004.
- 103 تشام فاروق, أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الإقتصاد, جامعة
وهران, الجزائر.
- 104 شايب محمد, تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية,
مداخلة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وإنعكاساته على الإقتصاديات
الدولية, بدون تاريخ.
- 105 عبادة إبراهيم عبد الحليم, السياسة النقدية ضوابطها ومواجهاتها في الاقتصاد الإسلامي
مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل, يومي: 23-24
فيفري 2011, المركز الجامعي بغيرادية, الجزائر.
- 106 عيشي بشير, عبد الله غانم, المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية إنجازات
وتحديات-, مداخلة ضمن الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية في الألفية الثالثة (منافسة, مخاطر, تقنيات)
جامعة جيجل, يومي 6-7 جوان 2005).
- 107 مرابط ساعد, الازمة المالية العالمية 2008 : الجذور والتداعيات, مداخلة ضمن الملتقى
العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, يومي 20/21 أكتوبر 2009,
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس سطيف.

108 نصير أحمد و لبزة هشام ، " أثر الفاعلية النسبية للسياسة النقدية على مؤشر أسعار المواد

الغذائية، الملتقى الدولي السادس حول: إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، المنعقد يومي 07/08/

ديسمبر 2011، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة .

7-المواقع الالكترونية:

109 منى كمال, تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية, على

الموقع: pra.ub.uni-muenchen.de/27764/1/MPRA_paper_27764.pdf تم الاطلاع

بتاريخ: 2015/05/20, على الساعة: 01:01.

110 تقارير سامبا, سبتمبر 2014 تحت بعنوان: النشرة الاقتصادية,

www.samba.com/.../economy.../samba_Economic_Monitor_Sep_2014 تم

الاطلاع بتاريخ 2015/04/19, على ساعة 17:44. السعودية.

111 جدوى للاستثمار, ديسمبر 2014, على موقع

www.jadwa.com/ar/download/2015_budget.../2015-saudi-budegt-1 تم

الاطلاع بتاريخ 2015/04/19 على 20:22.

112 مراقبة حجم الكتلة النقدية, على الموقع. road.docx.6330995_55555/uploads/

بتاريخ: 2015/04/30, على ساعة 14:14.

113 ملاي ختير رشيد, السياسة النقدية في جزائر واقع وآفاق, على الموقع: .../.../الملتقى%20الدولي

20% السياسات الاقتصادية 20% elbassair.net/.../20%, تاريخ الاطلاع: 2015/05/19 ,

على الساعة 23:33.

114 محمد رضا حتحات, دراسة قياسية الأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة

الجزائر, على الموقع: www.kantakji.com/media , تاريخ الاطلاع: 25/04/2015 على

الساعة. 11:51.

115 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية, على الموقع: www.dz.algeria-of-bank

العدد: 12، ديسمبر 2010.

- 116 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:13، ماي2011.
- 117 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:17، مارس2012.
- 118 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:21، مارس2013.
- 119 - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:23، ديسمبر2014.

8-مراجع باللغة الاجنبية

- 120 Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financiere, Implications pour l'Europe.
- 121 Jean philipe lotis, Comprendre la croissance économique, Paris: OCDE, 2004.
- 122 Jaque Muller, économie manuel d application, Duond, paris, 2002.
- 123 Gérard Duthil, William Marios, politiques economiques, Ellipeses, Paris, 2000.
- 124 Edwin Mans field, economics, Norton company, Newyork, 1989.
- 125 Dévoluy Michel, Théorie Macroéconomique fondement et controverses. Masson Editeur, Paris.
- 126 la banque d Algerie, rapport 2006, Bulletin Statistique de la Banque d Algérie, Statistiques Monétaire 1964-2005, hors serie-juin 2006, Alger.
- 127 O.N.S :retrospective statistique 1970-1996.
- 128 Banque d'Algérie, rapport 2001, Evolution Economique et monétaire en Algérie, juillet 2002.
- 129 banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004).
- 130 banque D'algerie (2005), Quelque indicateurs socio-économique (1994-2004).
- 131 Banque d Algérie , rapport 2001, Evolution Economique et monétaire en Algérie.
- 132 Mohamed Ghernaout, Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes, Première Edition , G. A. L (Grand_ Alger_ Livres).

- 133** Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie,
Rapports **2002 2003 2006 2008 2009 and 2010.**
- 134** Sadeg,Abdelkrim **Le Système bancaire Algerien**,la nouvelle
reglementation ,edition imerie A , ben,Alger,2004,P:46.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: بنوك

دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة
النقدية

دراسة حالة: بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

تحت إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطالبة:

زينب زواري فرحات

لجنة المناقشة

د/أحمد بن أحمد أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي..... رئيسا

د/أحمد نصير أستاذ محاضر جامعة حمه لخضر الوادي..... مشرفا ومقررا

أ/ عقبة ريمي أستاذ مساعد جامعة حمه لخضر الوادي مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014